

الألفُ واللامُ في كلامِ العربِ

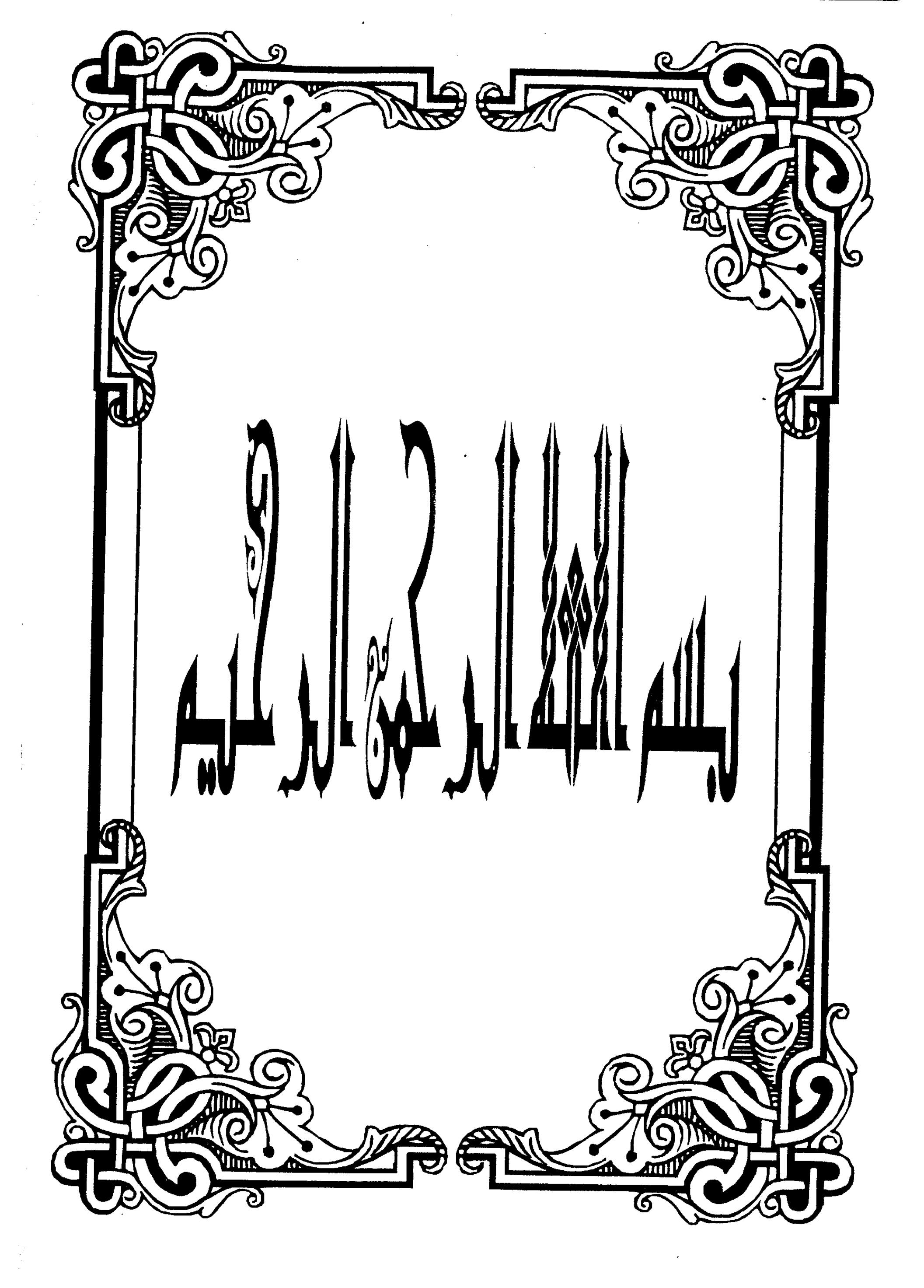
دراسة نحويَّة مفصلَّة للوقوف على ضوابط " ألْ " :
واستقصاء أحكامها

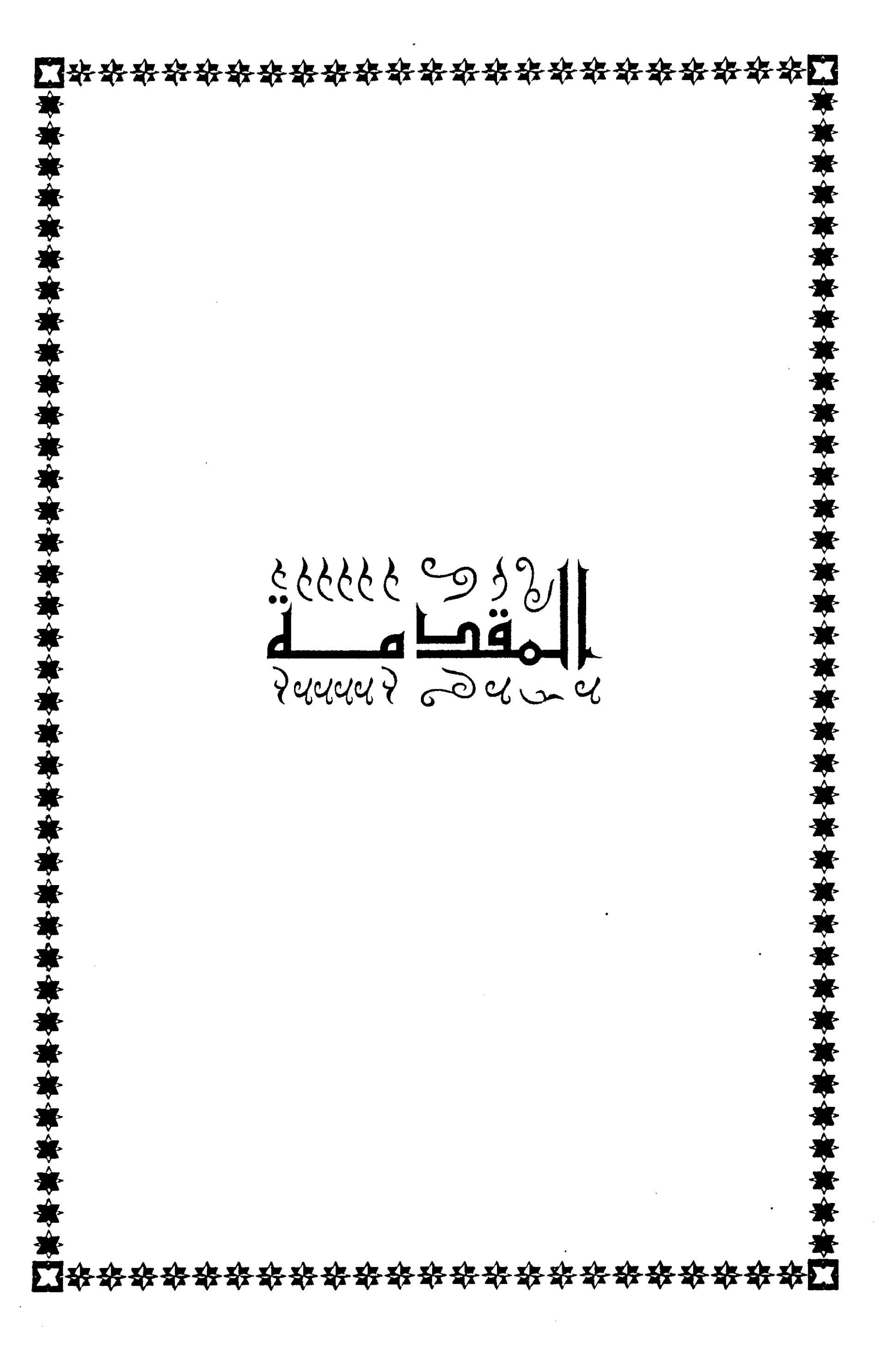


تأليــف
الدكتور / المتولى على المتولى الأشرم
أستاذ اللغويات المساعد
فى جامعة الأزهر






بسم الله الرحمن الرحيم



المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمـــة

الحمد لله رب العالمين حمداً كثيراً يوافى نعمه ، والصلاة والسلام على رسوله وصفوته سيدنا محمد الذى لا نبى بعده ، وعلى آله وصحبه الذين آزروه ونصروه وأتبعوا النور الذى أنزل معه .

وبعـــد ......

فإن الحروف – في العربية – إما أن تكون حروف معـــانى ، وإمـــا أن تكـــون حروف مبانى ، أما حروف المعانى فهي قسيمة الأســـماء والأفعـــال ، فقـــد ثبـــت بالاستقراء عن أئمة النحو أن الكلمة ثلاثة أقسام : اسم – و – فعل – و – حـــرف ؛ إذ إن التعبير عن جميع ما يخطر بالبال ويتوهم فى الخيال منحصر فى هذه الأقســـام الثلاثة ، وأما حروف المبانى فهى حروف المعجم المعروفة بـــ"**الحروف الأبجديـــة**" أو "**الحـــروف الهجائيـــة**" وهـــى التـــى تتشـــكل منـــها بنيـــة الكلمـــة ؛ اســـما كانت أو فعلاً أو حرفاً.

وحروف المعانى تختص بأنها أكثر دورا ، ومعـــاني معظمـــها أشـــد غـــوراً ، وتراكيب أكثر الكلام عليها ، ورجوعه فى فوائده إليها[1] ، ومن ثم كانت دراسة هذه الحروف تمثل جانباً بارزاً من جوانب النحو العربى ، حيث تناولها النحويون القدامى والمتأخرون ضمن مباحث علم النحو ؛ وفى ثنايا أبوابه المختلفـــة ، وقـــد صـــرف بعضهم الهمم إلى التصنيف في حروف المعانى بخاصـــة ؛ كالزجـــاجي والرمـــانى

---

[1] أنظر : رصف المبانى ، للمالقى : ص٢ ، تحقيق / أحمد محمد الخراط .

والهروى والإربلى والمرادى وابن هشام الأنصارى ، وغيرهم ، حيث أفردوا لـــها كتباً خاصة تضم القواعد العامة لكل حرف منها في باب خاص بـــه ؛ مـــن حيـــث المعانى ، وحركة البناء ، والبساطة أو التركيب ، والإعمال أو الإهمال ، ونحو ذلك ممـــا تقـــع عليـــه الحـــروف فـــي كـــلام العـــرب ، ومـــا دار حولـــها مـــن جدال ومناقشات وأقوال للنحويين .

* هذا ... ومن الحروف التى أهتم بدراستها هؤلاء المصنفون وغـــيرهم مـــن علماء النحو "**الألف واللام**" ؛ حيث عرضوا لهذا اللفظ في البـــاب المخصـــص لـــه بالدرس والتفصيل من مختلف الجوانب ، إلا أن الحديث عنه لم يكن علـــى وتـــيرة واحدة في جميع المؤلفات التى خصصت لدراسة حروف المعانى ، وغيرهـــا مـــن المصنفات ، فبينما نجد من المصنفين من عدد أحوال الألف واللام ونوع في أحكامها وأكثر من ذكر خصائصها نجد منهم من أغفل بعض أحوالها وأهمل ذكـــر بعـــض أحكامها ، وبينما نجد منهم من أسهب في شرح كل ما يتعلق بها وأطال فيـــه وردد لغير فائدة أو إضافة نجد منهم من تناول ذلك باختصار يفضى إلى عدم الإحاطة بها من مختلف جوانبها ، فوجدت فى ذلك حافزاً يدفعنى إلى أن أحرر بحثاً فـــي بنيـــة "**الألف واللام**" يقوم على رصد مواطنها فى الكلم وجمع ما أثر عن النحويين مـــن آراء ومذاهب فى أحكامها وخصائصها ؛ مع استقصاء[1] ذلك كله فى دراسة شـــاملة أتحرى فيها الدقة في انتزاع المادة المدروسة مـــن كتـــب الـــتراث النحـــوى والله المستعان .

---

[1] يقال : "استَقْصَىَ فُلاَنٌ فِي المَسْأَلَةِ" ، أى : بلغ الغاية فيها .(انظر القاموس المحيط ٣٧١/٤ ، طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب) .

وتتشكل هـــذه الدراســـة مـــن خمســـة مبـــاحث تتبعـــها خاتمـــة ، وذلـــك على النحو التالى :

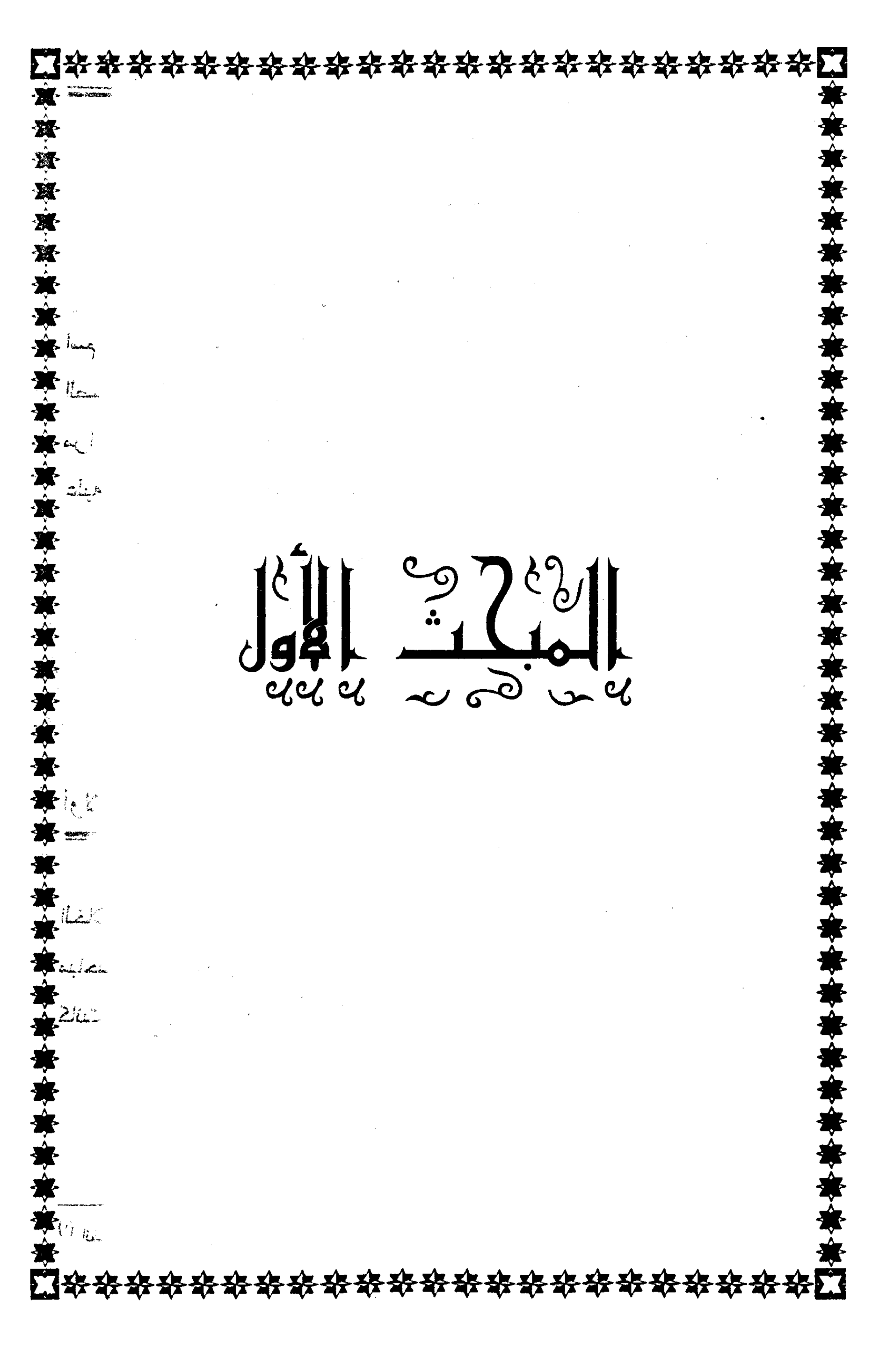
- **المبـــحث الأول : التعريف بحقيقة "أل" فى ضوء أقوال النحويين .**
- **المبحث الثانـــى : أقسام "أل" ومواقعها فى الكلام .**
- **المبحث الثالـــث : أنواع "أل" المعرفة ؛ وأحوالها .**
- **المبحث الرابـــع : خصائص "أل" الموصوله .**
- **المبحث الخامس : قواعد نحوية للألف واللام .**
- **أما الخاتمة فإنها تشمل عرضاً موجزاً لأهم النتائج التى توصل إليـــها مـــن خلال البحث وعلى الله قصد السبيل .**

وإننى أتضرع إلى الله – عز وجل – أن يلهمنى الصواب ، وأن يوفقنى حتـــى يخرج هذا العمل وافياً فيتحقق به الهدف المنشود منه ، وأرجـــو أن يكـــون عمـــلاً خالصاً لوجه الله ذى الجلال والإكرام .

﴿ وَمَا تَوفِيقِي إلاَّ بِالله عَلَيهِ تَوَكَّلْت وإلَيهِ أنِيب ﴾

الباحـــث





المبحث الأول

المبحث الأول

التعريف بحقيقة "أل" في ضوء أقوال النحويين

لما كان لفظ "**أل**" مركباً من لام وألف مهموزة فإن من النحويين من أطلق عليها اسم : "**الألف واللام**" مراعاة لصورتها في اللفظ ، ولأصل الألف الذى هو مد الصوت ، ومنهم من أطلق عليها اسم "**أل**" – بالهمزة – ؛ أو : "**الهمزة واللام**" مراعاة للنطق بها إذ إنه يبدأ بالهمز ، وهذا هو الأبين ؛ لأن الأولى أن تسمى بما عليه أولها في النطق ، وهو "**الهمزة**" [1] .

وقد اختلف النحويون فى بيان حقيقة "أل" من وجهين :

(**أحدهما**) : من حيث كونها أحادية الوضع ، أو ثنائيته .

و(**الآخر**) : من حيث كونها من الحروف المحضة الملازمة للحرفية ، أو من الألفاظ المشتركة بين الحروف والأسماء ، وتفصيل ذلك ما يلى :

أولا : بيان حقيقة "أل" من حيث الوضع :

عرض المصنفون النحويون لهذه المسألة في معرض حديثهم عن قضية الخلاف في تحديد حرف التعريف في باب : "**المعرف بالأداة**" ، وعرضوا لها في مباحث علم الصرف في خلال تناولهم قضية الخلاف في نوع همزة "**أل**" ؛ معرفة كانت أو غير معرفة ، وذلك في باب : "**همزة الوصل**" .

---

(١) انظر : رصف المبانى ، للمالقى : ص٣٨ .

وتقرير القول – في ذلك – أن النحويين اختلفوا في ماهية "**أل**" على أربعة مذاهب :

أولها : أنها "**اللام**" وحدها في لفظ : "**أل**" ، فهي أحادية الموضع ، أما الهمزة قبلها فهي "**همزة الوصل**" ؛ زيدت عليها للتوصل إلى الابتداء باللام لكونها ساكنة[١] ، ومن ثم لا يعتد بها في وضع "**أل**" ، و"**اللام**" هي التي تدل على معنى التعريف بنفسها مفردة من غير همزة الوصل ، بدليل أنها إذا جاءت في الدرج كما في نحو : "**جَاءَ الْغُلَامُ**" سقطت الهمزة من اللفظ لوصل الكلام ودلت "اللام" على التعريف ، فلو كان يعتد بهمزة الوصل في وضع أداة التعريف لأخل سقوطها في الدرج بمعنى "**أل**" [٢] ، ومن ثم كانت أحادية الوضع ، وهذا المذهب معزو لسيبويه وجمهور النحويين [٣] ، ونص أبو حيان على أنه مذهب جميع النحويين إلا ابن كيسان [٤] ، وعزاه ابن مالك إلى المتأخرين [٥] .

---

[١] انظر : شرح كافية ابن الحاجب للإمام الرضي ٣٢١/٣ ، تحقيق الدكتور / إميل بديع يعقوب ؛ وسر صناعة الإعراب لابن جني ٣٣٢/١،٣٣٣ . تحقيق الدكتور / حسن هنداوي ؛ وارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي ٥١٣/١ ، تحقيق الدكتور / مصطفى أحمد النماس ؛ وهمع الهوامع للسيوطي ٢٥٦/١ ، تحقيق / أحمد شمس الدين .

[٢] انظر : كتاب اللامات للزجاجي ص١٩،٢٠ تحقيق الدكتور / مازن المبارك ؛ وشرح الفاكهي لقطر الندى في حاشية الشيخ يس عليه ٢٢٦/١ ، طبعة / مصطفي البابي الحلبي .

[٣] انظر : جواهر الأدب لعلاء الدين الإربلي : ص٣٠٣ ، تحقيق الدكتور / إميل بديع يعقوب ؛ ورصف المباني للمالقي : ص٧١ ، تحقيق / أحمد محمد الخراط ؛ وشرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهري ١٤٨/١ ، طبعة عيسى الحلبي ؛ واللامات للزجاجي ص٨١ ؛ وشرح الكافية للرضي ٣٢١/٣ ؛ وهمع الهوامع ٢٥٦/١

[٤] انظر ارتشاف الضرب ٥١٣/١

[٥] انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢٥٣/١ ، تحقيق الدكتور / عبد الرحمن السيد ، والدكتور / محمد بدوي المختون

المذهب الثاني : أن "أل" بجملتها هى أداة التعريف ، وهمزتها "**همزة وصل**" لثبوتها في الابتداء وسقوطها في الدرج – كما عليه المذهب الأول – إلا أن هذه الهمزة معتد بها فى الوضع – هاهنا – كهمزة نحو : "**اسْتَمَعَ**" فإنها مقطوع بزيادتها ؛ ومع ذلك يعد هذا الفعل ونحوه فعلا خماسيا ؛ حيث يعتد بهمزته في الوضع ، ومن ثم يفتح حرف المضارعة في المضارع منه فيقال : "**يَسْتَمِعُ**" ، فلو لم يعتد بهمزة "**اسْتَمَعَ**" ونحوه في الوضع لكان يعد فعلا رباعيا فيضم حرف المضارعة في المضارع منه [1] ، وبناء على ذلك تكون "**أل**" على هذا المذهب ثنائية الوضع ؛ وهمزة الوصل زائدة فيها ؛ لا زائدة عليها كما ذهب أصحاب المذهب الأول [2] ، وهذا هو فرق ما بين المذهبين .

وهذا المذهب عزاه ابن مالك إلى سيبويه ، واستدل على ذلك بعبارات من كلام سيبويه أوردها في شرح التسهيل [3] .

المذهب الثالث : أن "أل" ثنائية الوضع كـ "قَدْ" و "هَلْ" ونحوهما ، فهى بجملتها أداة التعريف ، وهمزتها همزة قطع كهمزة "إِنْ" و "أَنْ" و "أَمْ" ، وتسقط – نطقا – في الدرج لكثرة الاستعمال ، وعليه تكون همزة "أل" أصلية وليست زائدة كما ذهب أصحاب المذهبين السابقين ، والمشهور أن هذا المذهب هو مذهب الخليل بن أحمد[4] ، وعزاه أبو حيان لابن كيسان [5] ، وقيل : هو مذهب الخليل وابن كيسان [6].

---

[1] انظر : جواهر الأدب : ص٣٠٥ ؛ وشرح التسهيل لابن مالك ٢٥٤/١ .

[2] انظر : حاشية يس على شرح الفاكهي لقطر الندى ٢٢٦/١ .

[3] انظر : شرح التسهيل ٢٥٣/١ .

[4] انظر : اللامات : ص١٧ ؛ وسر الصناعة ٣٣٣/١ ؛ وشرح كافية ابن الحاجب ٣٢٢/٣ ، ورصف المبانى : ص٧٠ ، وشرح التصريح ١٤٨/١ .

[5] انظر : الارتشاف ٥١٣/١ .

[6] انظر : الجنى الدانى : ص ١٣٨ ؛ وهمع الهوامع ٢٥٦/١ .

وقد صحح ابن مالك هذا المذهب واستدل على صحته بوجوه ذكرها في شرح التسهيل وأطال في تقريرها[١] ، في حين ضعفه كثير من النحويين ، منهم الزجاجي حيث نص على أن مذهب الخليل فيما ذكره ضعيف ، وأن الصحيح القول بكون همزة "**أل**" همزة وصل [٢]

المذهب الرابع : أن الأداة هي "**الهمزة**" وحدها في لفظ "**أل**" ، وقد زيدت عليها "**اللام**" للفرق بينها وبين **همزة الاستفهام**" ، حتى لا يشتبه التعريف بالاستفهام ، وهذا هو مذهب المبرد في كتابه : "**الشافي**" [٣] ، وعليه تكون "**أل**" أحادية الوضع .

هذا .. وقد استدل أصحاب كل مذهب من المذاهب الأربعة المذكورة بما يعضد مذهبهم ، فأصحاب المذهب الأول استدلوا لما ذهبوا إليه من كون "**أل**" أحادية الوضع ؛ إذ إنها "**اللام**" زيدت عليها "**همزة الوصل**" مفتوحة لسكونها ؛ استدلوا لذلك بما يلي:

أ – كون حرف التعريف نقيض التنوين ؛ إذ إن التنوين دليل التنكير ؛ وحرف التعريف دليل التعريف ، فلما كان التنكير مدلولاً عليه بحرف واحد ساكن في أخر الاسم وهو التنوين وجب أن يكون التعريف كذلك مدلولا عليه بحرف واحد ساكن ، هو "**اللام**" في "**أل** ؛ لأن الشيء يحمل على ضده كما يحمل على نظيره[٤] .

---

[١] انظر شرح التسهيل ١/ (٢٥٤ – ٢٥٧) .

[٢] انظر اللامات : ص١٩،١٨

[٣] انظر : شرح الكافية للرضى ٢/٣٢٣ ، وشرح التصريح ١/١٤٨ ؛ وشرح الفاكهي لقطر الندى في حاشية يس عليه ١/٢٢١

[٤] انظر : سر الصناعة ١/ ٣٣١ ، وجواهر الأدب ص ٣٠٣ ، وشرح الكافية ٣/٣٢٢ ، وانظر – أيضا – شرح الأشموني على ألفية ابن مالك في كتاب حاشية الصبان عليه ١/٢٨٤، بتحقيق ومراجعة : طه عبد الرءوف سعد ، وهمع الهوامع ١/٢٥٠

ب – امتزاج المعرف بالكلمة التى دخل عليها ؛ وصيرورته كأحد أجزائـها ، ولا يمتزج إلا الحرف الأحادى ، ويدل على امتزاجه بالكلمة أن العامل الضعيـف يتخطى "أل" فيصل عمله إلى ما بعْدها ، وذلك كما في نحـو : "عَجِبْـتُ مِـنَ الرَّجُلِ " و "مَرَرْتُ بِالْغُلَامِ" و "الْكَلْبُ كَالذِّئْبِ" ، فإن "أل" في هذه الأمثلة ونحوها لا موضع لها من الإعراب ؛ إذ إن عمل حرف الجر تخطاها إلى الكلمة التـى دخلت عليها ؛ حيث جر "رَجُل" بـ "مِنْ" ، و جر "غُلَام" بالباء وجـر "ذِئْـب" بالكاف ، فلو كانت "أل" ثنائية كـ "قَدْ" ونحوها لكان لها نـوع اسـتقلال فلـم يتخطها العامل الضعيف [١] ، ولو لم تمتزج بالكلمة التى دخلـت عليـها لمـا تخطاها هذا العامل [٢].

ج – شدة اتصال "أل" بما دخلت عليه حتى صارت كأنـها مبنيـة معـه كمـا أن "ياء التصغير" مبنية مع ما صغرته ؛ وكما أن "ألف التكسير" مبنيـة مـع مـا كسرته ، وذلك أنه قد حدث بدخول "أل" معنى في الاسم المعـرف لـم يكـن موجودا قبل دخولها ، وهو معنى التعريف فصار المعـرف نحـو : "الرَّجُـلِ" مغايراً للمنكور : "رَجُلٍ" ، ومن ثم جاز تواليهما في قافيتين فى شعر واحد مـن غير استكراه ولم يعد إيطاء [٣] ، وذلك كما في قول الأعشى في أول معلقته :

وَدِّعْ هُرَيْرَةَ إِنَّ الرَّكْبَ مُرْتَحِلُ وَهَـلْ تُطِيقُ وَدَاعاً أَيُّهَا الرَّجُلُ

---

[١] انظر : سر الصناعة ٣٣٦،٣٣٥/١ ؛ وشرح الكافية ٣٢٢/٣ ؛ وشرح الأشمونى في حاشية الصبـان ٢٨٤،٢٨٣/١ ؛ وهمع الهوامع ٢٥٧/١ .

[٢] انظر : حاشية الصبان ٢٨٤/١ .

[٣] الإيطاء عيب من عيوب القافية ، وهو إعادة كلمة الروي بلفظها ومعناها في القصيدة من غير فـاصل أقله سبعة أبيات – على الأرجح – .

ثم قال بعد ذلك بقليل :

قَالَتْ هُرِيْرَةُ لَمَّا جِئْتُ زائرهـا وَيْلِى عَلَيْكَ وَوَيلِى مِنْكَ يا رَجُلُ[١]

فلو كانت "أل" ثنائية الوضع لكانت حرفاً مستقلاً بذاته ؛ غير متصل بالاسم الذى دخل عليه ؛ وهو المعرف [٢] ؛ فيعد ما ذكر ونحوه إيطاء [٣].

واستدل للمذهب الثانى ؛ القاضى بكون "**أل**" ثنائية الوضع ، وهمزتها همزة وصل زائدة فيها لا عليها ولا مدخل لها في التعريف ؛ استدل له بما يلى :

أ – ثبوت همزة "**أل**" في حال الابتداء وسقوطها في حال الوصل يدل على أنها "**همزة وصل**" [٤] ، ولا يندفع ذلك بكونها مفتوحة ؛ إذ الأصل في همزات الوصل أن تكون مكسورة ؛ لأن همزة الوصل – هاهنا – دخلت على حرف ؛ وهو "**اللام**" والحرف أثقل من الفعل والاسم ، ومن ثم اختير لها أخف الحركات وهى "**الفتحة**" لتكون مخالفة لحركة همزة الوصل التى تدخل على الأفعال والأسماء ؛ فضلاً عن أن الهمزة مع لام التعريف يكثر دورها في الكلام ؛ فكثر استعمالها ؛ فاختير لها أخف الحركات ففتحت ؛ لكثرة الاستعمال [٥].

---

[١] هذان البيتان من البحر البسيط ، وهما في ديوان الأعشى : ص١٠٧ ، وانظر شرح القصائد العشر للخطيب التبريزى : ص٤٢٦،٤١٨ ، تحقيق الدكتور / فخر الدين قباوة .

[٢] انظر : سر الصناعة ٣٤٣،٣٤٢،٣٣٦/١ ؛ وشرح الكافية للرضى ٣٢٢/٣ ؛ وحاشية الصبان على شرح الأشمونى ٢٨٤/١ – انظر الشرح – .

[٣] انظر : حاشية الصبان ٢٨٤/١ .

[٤] انظر : همع الهوامع ٢٥٧/١ ؛ وشرح التصريح ١٤٩/١ .

[٥] انظر : أسرار العربية للإنبارى : ص٢٠٠ ، تحقيق / محمد حسين شمس الدين ؛ وانظر سر الصناعة ١١٧/١ ؛ وشرح الكافية ٣٢١/٣ ؛ والهمع ٢٥٦/١ .

ب – ارتباط "**الهمزة**" – في "**أل**" – باللام ؛ و "**اللام**" بالهمزة ، وذلـــك أن لام "**أل**" جعلت في أول الاسم المعرفة لقوة الحاجة إليها وشدة العناية بها ؛ وصيانة لـــها من الحذف والإعلال ؛ فضلاً عن كونها حرفاً زائداً لمعنى ، وحروف المعـــاني تقع – غالباً – فى أوائل الكلم ؛ لا سيما معظم اللامـــات ؛ كـــ "**لام الأمـــر**" و"**لام الابتداء**" و "**لام الجر**" و "**لام القسم**" وغيرها ، وقد أجريت لام "**أل**" مجرى هذه اللامات فقدمت على الاسم المعرف ؛ إلا أنها جعلت ساكنة لأن اللامـــات المذكورة ونحوها ذهبت بالحركات ؛ حيث ذهبت كل من : لام الأمـــر ؛ ولام جر المظهر بالكسر ، وذهبت كل من : لام الابتداء ؛ ولام القســم ؛ ولام جـــر المضمر بالفتح ، فلو كانت لام "**أل**" مفتوحة أو مكســورة لأشـــبهت اللامـــات المذكورة ، فلم يبق إلا الضم والسكون أما الضم فهو مستثقل فيها لكونها كثـــيرة الدور في كلام العرب ؛ إذ إنها داخلة على كل اسم منكور يراد تعريفه وليـــس كذلك سائر اللامات ؛ لأن لكل منها موقعاً معروفاً ، فلما لم يمكـــن تحريكـــها بإحدى هذه الحركات ألزمت السكون [١].

ولما لم يصح الابتداء بهذه اللام ساكنة إلا بعد دخول همزة الوصـــل ارتبـــط كل منهما بالآخر ، ومن ثم ارتبطت لام "أل" بهمزة الوصـــل ، وارتبطـــت همـــزة الوصل بها فلزمتها وصارت معها حرفاً واحداً [٢].

وتجدر الإشارة إلى أن هذا الاستدلال ينسحب على المذهب الأول – أيضاً[٣]– ؛ إلا أن أصحابه عللوا لسكون اللام بأنها جعلت على حرف واحد ساكن لقوة العناية بمعنى التعريف وذلك أن تسكينها أشد وأبلغ في إضعافها في حالة انفصالها ؛ فتفتقر

---

[١] انظر : اللامات : ص٢٠ ؛ وسر الصناعة ٣٤٩/١ ؛ ورصف المبانى : ص٧٣ .

[٢] انظر رصف المبانى : ص٧٣ .

[٣] انظر : اللامات : ص٢٠ .

إلى ما اتصلت به ؛ إذ الساكن أضعف من المتحرك وأشد حاجة وافتقاراً إلى ما يتصل به ، ومن ثم يقوى اتصالها بالمعرف ؛ فيكون ذلك أبلغ فى إفادة التعريف[١].

واستدل للمذهب الثالث ؛ الذى يقضى بكون "**أل**" ثنائية الوضع بمنزلة "**قَدْ**" فى الأفعال ، وهمزتها "**همزة قطع**" كهمزة "**أَمْ**" ، وإسقاطها – لفظا – فى الوصل لكثرة الاستعمال ؛ استدل له بما يلى :

أ – فتح همزة "**أل**" دليل على كونها "**همزة قطع**" ؛ لأنها لو كانت وصلاً لكسرت ؛ إذ إن الأصل فى همزات الوصل الكسر ، ولا تفتح ولا تضم إلا لعارض ، ولم يعرض لها – هاهنا – ما يدعو إلى فتحها[٢] ، وقد تقدم ما يندفع به هذا الاستدلال وهو بيان العلة فى فتح همزة الوصل .

ب – إثبات هذه الهمزة مخففة أو محققة فى مواطن ينبغى أن تحذف فيها دليل آخر على أنها "**همزة قطع**" ، فلو كانت همزة وصل لما أثبتت مخففة بالتسهيل أو بقلبها ألفاً بعد همزة الاستفهام ؛ كما فى قول الله – تعالى – : "**قُلْ آلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ الْأُنثَيَيْنِ**"[٣] ؛ وقوله – تعالى –: "**قُلْ آللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ**"[٤] ، ولما أثبتت محققة بعد حرف النداء ؛ وحرف القسم ؛ كما فى نحو : "أَفَأَللهِ لَتَفْعَلَنَّ"[٥] ، و : "يَاأَللهُ اغْفِرْ لِى" ؛ فلما حققت همزة "**أل**" فى الدرج حين عاقبت كلاً من

---

[١] انظر : سر الصناعة ٣٤٦/١ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ١٩/٩ ، ١٣٦ ، طبعة / عالم الكتب – بيروت –.

[٢] انظر : شرح الكافية ؛ للرضى ٣٢٢/٣ ؛ وشرح الأشمونى فى حاشية الصبان ٢٨٢/١ ، ٢٨٣ ؛ وشرح التصريح ١٤٨/١ .

[٣] سورة الأنعام : من الآية ١٤٣ .

[٤] سورة يونس : من الآية ٥٩ .

[٥] انظر : الكتاب ٥٠٠/٣ ، تحقيق / عبد السلام محمد هارون .

حرف النداء وحرف القسم دل ذلك على أنها "**همزة قطع**" ، وكذلك لما خففت حين عاقبت همزة الاستفهام[١].

ج – ويدل على أن الهمزة واللام كلمة واحدة مركبة من حرفين بمنزلة "**قَدْ**" ونحوها الوقوف عليهما من غير ما بعدهما في الشعر ، وذلك أن الشاعر إذا اضطر فصلهما من الكلمة كما تفصل "**قَدْ**" ، ثم يردهما في أول الكلمة بعد[٢] ، وذلك كما في قول الراجز :

دَعْ ذَا وَعَجِّلْ ذَا وأَلْحِقْنَا بِذَالْ ... بِالشَّحْمِ إِنَّا قَدْ مَلِلْنَاهُ بَجَلْ[٣]

فإفراده "**أل**" في آخر البيت الأول وإعادته لها في أول البيت الثاني دليل على أن الهمزة واللام جميعاً حرف واحد ، وعليه فـ "**أل**" ثنائية الوضع .

د – ويدل على ذلك – أيضاً – قطع "**أل**" والوقوف عليها في أنصاف الأبيات ، وذلك كما في قول الشاعر :

يَا خَلِيلَيَّ ارْبَعَا وَاسْتَخْبِرَا الْـ ... ـمَنْزِلَ الدَّارِسَ مِنْ حَيٍّ حِلَالِ

---

(١) انظر : سر الصناعة ٣٣٤/١،٣٣٥ ؛ ورصف المباني : ص٧٠،٧١ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ١٨/٩ ؛ وشرح التصريح ١٤٩/١ .

(٢) انظر : المنصف لابن جني : ص٨٩،٩٠ ، تحقيق / محمد عبد القادر أحمد عطا ؛ طبعة – دار الكتب العلمية ببيروت ، وانظر : سر صناعة الإعراب ٣٣٣/١،٣٣٤ ؛ والكتاب ١٤٧/٤ ؛ واللامات : ص١٧،١٨ ؛ ورصف المباني : ص٧٠،٧١ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ١٨/٩ ؛ وحاشية الصبان ٢٨٣/١ .

(٣) هذا الرجز لغيلان بن حريث في الكتاب ١٤٧/٤ ؛ والدرر ١٣٦/١ بتحقيق / محمد باسل عيون السود ؛ والمقاصد النحوية ٥١٠/١ ؛ ولحكيم بن معية في شرح أبيات سيبويه ٣٦٩/٢ ، وروى : "عَجِّلْ لَنَا هَذَا وَأَلْحِقْنَا بِذَالْ ...الخ" ؛ و "بَجَلْ" – ها هنا – بمعنى "حَسْبُ" والشاهد فيه كما هو مذكور في الأصل.

مِثْلَ سَحْقِ الْبُرْدِ عَفَّى بَعْدَكَ الْـ ـــقَطْرُ مَغْنَاهُ وَتَأْوِيبُ الشَّمَالِ[١]

فلو كانت "اللام" وحدها هى حرف التعريف لما جاز فصلها من الكلمة التى عرفتها وهى كلمة "مَنْزِل" – فى البيت الأول – ؛ وكلمة "قَطْر" – فى البيت الثانى – ؛ فضلاً عن أن اللام ساكنة والساكن لا ينوى به الانفصال[٢].

هـ – إثبات همزة "أل" فى التذكر دليل خامس على أنها بجملتها حرف واحد ثنائى ، وذلك أن المتكلم يلحق أخر كلامه مدة تشعر باسترساله فى الكلام ، كأن يقول : "قَامَ أَلِي ... " إذا نوى بعده كلاماً ؛ أى :"الْكَاتِبُ" أو "الْعَبَّاسُ" ونحوهما ، فجرى ذلك مجرى "قَدْ" – فى التذكر – ؛ إذ يقال : "قَدِى ..." ؛ أى : "قَدْ قَامَ" أو : "قَدْ أَفْلَحَ" ونحو ذلك[٣].

واستدل للمذهب الرابع القائم على أن "**الهمزة**" فقط هى أداة التعريف بما يلى:

أ – كون "**أل**" قد جيء بها لمعنى وهو التعريف ، وأولى الحروف بالمعانى حروف العلة وما ألحق بها ؛ وهو "**الهمزة**" لكونها تقارب حروف العلة بكثرة التغيير[٤]،

---

[١] هذا البيت وما قبله من البحر الرمل المرفل ، وهما لعبيد بن الأبرص ؛ فى ديوانه : ص١٢٠ ؛ وخزانة الأدب ١٩٨/٧ ؛ وسر الصناعة ٣٣٣/١ ؛ وشرح المفصل ١٧/٩ ؛ والمقاصد النحوية ٥١١/١ ، وروى البيت الأول : "مِنْ أَهْلِ الْحِلَالِ" بدلاً من : "مِنْ حَيٍّ حِلَالٍ" ، والشاهد فيهما كما ذكر فى الأصل .

[٢] انظر : سر الصناعة ٣٣٣/١ ؛ والمنصف : ص٩٠ ؛ وشرح الكافية للرضى ٣٢٢/٣ ، ٣٢٣ ؛ ورصف المباني : ص٧١ ؛ وشرح المفصل ١٧/٩،١٨ ؛ وحاشية الصبان ٢٨٣/١ .

[٣] انظر : سر الصناعة ٣٣٤/١ ؛ وشرح الكافية ٣٢٢/٣ ؛ وشرح التصريح ١٤٩/١ ؛ وحاشية الصبان ٢٨٣/١ .

[٤] انظر : حاشية الصبان ٣٩٢/٤ .

فدل ذلك على أن أداة التعريف هى "الهمزة" فقط ، وقد حركت لتعذر النطق بالساكن ، فصارت كهمزة الاستفهام وهمزة المتكلم فى المضارع[١].

ب – تغيير لام "أل" عن صورتها ؛ حيث تقلب "ميماً" فى لغة عزيت لطىء وحمير[٢] ؛ كما فى قول الشاعر :

ذَاكَ خَلِيلِى وذُو يُواَصِلُنِى   يَرْمِى ورَائِى بِامْسَهْمِ وامْسَلَمَة[٣]

حيث استعمل "أم" بدل "أل" فى قوله : "بِامْسَهْمِ" يريد : "بِالسَّهْمِ" ؛ وفى قوله : "وَامْسَلَمَة" يريد : "والسَّلَمَةِ" وهى الحجارة الصغيرة ، وفى الحديث : "لَيْسَ مِنَ أمْبِرِّ امْصِيامُ فِى امْسَفَرِ" [٤] ؛ أى : "لَيْسَ مِنَ الْبِرِّ الصِّيَامُ فِى السَّفَرِ" ، فتغيير لام "أل" عن صورتها بإبدالها "ميماً" – على هذه اللغة – دليل على أن أداة التعريف هى "الهمزة" فقط[٥] ، وعليه تكون "أل" أحادية الوضع .

المناقشة والاستنباط :

ذكر الزجاجى نقلاً عن المازنى أن العالم المتقدم إذا قال قولاً فسبيل من جاء بعده من العلماء أن يحكيه ، وإن رأى فيه خللاً أبان عنه ودل على الصواب ،

---

[١] انظر : شرح التصريح ١٤٩/١ .

[٢] انظر : مغنى اللبيب لابن هشام الأنصارى ٤٨/١ ، تحقيق الأستاذ / محمد محيى الدين عبد الحميد ؛ وانظر الهمع ٢٥٨/١ .

[٣] هذا بيت من البحر المنسرح ، وهو لبجير بن عنمة الطائي فى الدرر ١٣٧/١ ؛ وشرح شواهد الشافية : ص٤٥١،٤٥٢ ؛ وشرح شواهد المغنى ١٥٩/١ ؛ والمقاصد النحوية ٤٦٤/١ ، والشاهد فيه إبدال لام "أل" ميماً فى لغة طىء وحمير ، وذلك فى قوله : "امْسَهْمِ" ؛ أى : "السَّهْمِ" ، و: "امْسَلَمَة" ، أي : "السَّلَمَةِ" .

[٤] روى هذا الحديث عن النمر بن تولب – رضى الله عنه – ، أخرجه أحمد فى مسنده.(انظر المسند ٤٣٤/٥) .

[٥] انظر : شرح التصريح ١٤٩/١ .

ويكون الناظر فيه مخيرا فى اعتقاد أي المذهبين بأن له فيه الحق[١] ، وبناء على ذلك نوقشت أدلة ثلاثة مذاهب : الأول والثانى والثالث ، وسكت عن المذهب الرابع ، ولعل ذلك يرجع إلى غرابة ما ذهب إليه صاحبه وبعده عن الصواب ؛ إذ لايمكن أن تكون أداة التعريف هى "**الهمزة**" دون اللام ؛ لأن التعريف معنى ، وهمزة "**أل**" ليست من حروف المعانى ؛ إذ إن "**الهمزة**" لا تكون حرف معنى إلا إذا كانت للاستفهام ؛ أو للنداء ، وما عدا هذين من أقسام الهمزة فليس من حروف المعانى[٢] ، ولذلك لم يناقش ما استدل به لهذا المذهب .

أما عن المذهب الأول ؛ وهو كون "**أل**" أحادية الوضع ؛ إذ إن "**اللام**" وحدها هى حرف التعريف ؛ وقد زيدت عليها همزة الوصل ؛ للتوصل إلى النطق بها لكونها ساكنة فإن جميع النحويين نسبوه إلى سيبويه ما عدا ابن مالك ؛ حيث عزا له المذهب الثاني – كما تقدم – ؛ وهو كون "**أل**" ثنائية الوضع ؛ وهمزتها "**همزة وصل**" زائدة فيها ؛ لا زائدة عليها ، والحاصل أن سيبويه عبر عن "**أل**" بما يوحى بأنه ذهب ذلك المذهب الذي عزاه له ابن مالك تارة ، وعبر عنها – تارة أخرى – بما يوحى بأنه ذهب إلى أن المعرف هو "**اللام**" وحدها ؛ و "**همزة الوصل**" زائدة عليها لا فيها ؛ لأنها أحادية الوضع ، وذلك هو المذهب الأول الذى عزاه له العلماء غير ابن مالك ، فمن كلام سيبويه الذى يوحى بكونه ذهب إلى أن "**أل**" ثنائية الوضع قوله : (**وجميع ما لا ينصرف إذا دخلت عليه الألف واللام ، أو أضيف انجر ...**)[٣] ؛ وقوله : (**وهذا ما جاء منه الألف والسلام ، وذلك قولك** : "أَرْسَلَهَا الْعِرَاكَ" ...)[٤] ، فتعبيره عن أداة التعريف

---

[١] انظر اللامات : ص١٩ .

[٢] انظر الجنى الدانى : ص٣٠ ، تحقيق الدكتور / فخر الدين قباوة ، والأستاذ / محمد نديم فاضل .

[٣] الكتاب ٢٢/١ ، بتحقيق / هارون .

[٤] المرجع السابق ٣٧٢/١ .

بـ "**الألف واللام**" يرشد إلى أن التعريف – عنده – يتأتى بهما ؛ وليس بـ "اللام" وحدها ، ومن ثم تعد "**أل**" ثنائية الوضع ، ومما يقوى ذلك أنه عدها فى الحروف الثنائية حيث قال : (... **وقد جاء على حرفين ما ليس باسم ولا فعل (...) فمن ذلك "أَمْ" و "أَوْ" و "قَدْ" (......) و"أَلْ" تعرف الاسم فى قولك : "الْقَوْمُ" و "الرَّجُلُ"** ...)[١] وقال فى موضع آخر : (.. **والحرف الذى تعرف به الأسماء هو الحرف الذى فى قولك : "الْقَوْمُ" و "الرَّجُلُ" و "النَّاسُ" ، وإنما هى حرف بمنزلة قولك : "قَدْ" و "سَوْفَ" (...) ألا ترى أن الرجل إذا نسى فتذكر ولم يرد أن يقطع يقول : "أَلِى" كما يقول : "قَدِى" ثم يقول : كَانَ وَكَانَ** ...)[٢] .

فهذه العبارات من كلام سيبويه ترشد إلى أنه ذهب إلى أن "**أل**" مركبة من همزة الوصل واللام ، وبهما يتأتى التعريف وليس باللام وحدها ، فهي – عنده – ثنائية الوضع ، وتلك العبارات هى التي استند إليها ابن مالك فى نسبة هذا المذهب لسيبويه ، وجعله مذهبا خاصا به[٣] ، والواقع أن هذه النصوص من كتاب سيبويه تشهد لابن مالك بأن ما عزاه لسيبويه من كون "**أل**" – عنده – حرفا ثنائيا هو الصواب ، ومن ثم رجح المرادى هذه النسبة لسيبويه [٤] .

* هذا ..ومن كلام سيبويه الذى يوحي بأنه ذهب إلى أن "**أل**" أحادية الوضع قوله :

(.. **وزعم الخليل أن الألف واللام اللتين يعرفون بهما حرف واحد كـ "قَدْ" ؛ وأن ليست واحدة منهما منفصلة من الأخرى كانفصال ألف الاستفهام فى قوله :**

---

[١] الكتاب ٤/(٢٢٠-٢٢٦) – بتصرف – .

[٢] السابق ٤/١٤٧ – بتصرف – .

[٣] انظر : شرح التسهيل لابن مالك ١/٢٥٣ .

[٤] انظر : الجنى الدانى : ص١٣٨ ، ١٣٩ ، ١٩٢ ، ١٩٣ .

"أَأُرِيدُ ؟" ، ولكن الألف كألف "اَيْمِ" فى : "اَيْمِ اللهِ" ، وهى موصولــه كمــا أن ألــف "اَيْمِ" موصوله ...)[١].

فهم من هذه العبارة أن سيبويه خالف الخليل فى كون "أل" ثنائيـــة الوضـــع ، حيث قضى بأن الهمزة فيها همزة وصل زائدة على "اللام" التى يعرف بها وحدهـا ، فهى كـ "همزة الوصل" في "اَيْمُنِ" القسم ؛ إذ إنه – فى الأصل – : "يَمِينٌ" بـــدون "همزة" فلما سكن أوله لعلة صرفية زيدت عليه همزة الوصل ، فهى زائدة عليه ؛ لا زائدة فيه ، وكذلك همزة الوصل في "أل" زيدت على أداة التعريـــف وهـــى "الـــلام" الساكنة ؛ للتوصل إلى النطق بها ، ولم يعتد بهذه الهمزة فى وضع "أل" كما لم يعتـد بها فى وضع "اَيْمِ اللهِ" ؛ ومن ثم كانت أحادية الوضع ، وذلك هـــو المذهـــب الأول الذي اشتهر بين النحويين أنه مذهب سيبويه والجمهور من نحاة البصرة والكوفـــة ، وقد كثر ذلك وشاع فى كتب الأئمة المحققين .

وإذا كان ابن مالك خالف الإجماع على نسبة هذا المذهـــب لســـيبويه ؛ حيـث صرح في كتابه شرح التسهيل بأن "أل" عند سيبويه ثنائية الوضع ؛ وهو ما قضـــي به المذهب الثاني ؛ فإنه وافق العلماء فى نسبة المذهب الأول لسيبويه فى كتابـــه : "**شرح الكافية الشافية**" ، وذلك قوله : (**اللام – وحدها – هي المعرفة عند سيبويه ، والهمزة قبلها همزة وصل زائدة ...**)[٢] .

يستنبط من ذلك أمران :

(**أحدهما**) : أن ابن مالك أراد أن يخبر عن وجـــود قوليـــن لســـيبويه فـــى هذه المسألة .

---

[١] الكتاب ٣/٣٢٤ .

[٢] شرح الكافية الشافية ؛ لابن مالك ١/٢١٩ ، تحقيق الدكتور / عبد المنعم هريدى .

(**الأمر الآخر**) : أنه تراجع عن رأيه المذكور فى شرح التسهيل ؛ إذ إنه شرح الكافية الشافية بعد تصنيفه كتاب التسهيل ؛ وفراغه من شرحه ، بدليل إحالته بعض المواضع فى شرح الكافية الشافية إلى ما في شرح التسهيل ، من ذلك قوله – بعد العبارة المذكورة –: (... **وقول الخليل هو المختار عندي ، وبسط الاحتجاج لذلك مستوفي في "شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد " ، فلينظر فيه هناك**...)[١] ، ولعل الأمر الأول هو الأقرب إلى الصواب .

وقد احتج ابن مالك لاختياره مذهب الخليل ؛ وهو كون "**أل**" ثنائية الوضع وهمزتها همزة قطع بسلامته من وجوه كثيرة مخالفة للأصل وموجبة لعدم النظير ، منها تصدير الزيادة – أى : همزة الوصل – فيما لا أهلية فيه للزيادة ، وهو الحرف ؛ – و – وضع كلمة مستحقة للتصدير على حرف واحد ساكن ؛ – و – افتتاح حرف بهمزة وصل ؛ – و – لزوم فتح همزة وصل بلا سبب ، فهذه أمور لا نظير لها فى اللغة ، ثم ذكر بعض الوجوه التي استدل بها للمذهب الثالث [٢] ، – وقد تقدم ذكرها – ، وقد نازعه أبو حيان فى الوجوه التي احتج بها ؛ وردها[٣] .

هذا .. وقد نوقش ما استدل به للمذهب الثالث – أى : المعزو للخليل وابن كيسان – وأجيب عن أدلتهما بما ردها ، وذلك ما يلى :

أ – كون فتح همزة "**أل**" دليلاً على أنها همزة قطع ؛ لا وصل ؛ أجيب عنه بما تقدم من كونها فتحت لتكون مخالفة لحركة همزة الوصل التي تدخل علي الأفعال والأسماء،و– أيضا – لكثرة الاستعمال [٤].

---

[١] شرح الكافية الشافية ٣١٩/١.

[٢] انظر : شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٢٥٤، ٢٥٥ .

[٣] انظر : شرح الفاكهى لقطر الندى وحاشية يس عليه ٢٢٧/١ .

[٤] انظر : أسرار العربية : ص٢٠٠ ؛ وسر الصناعة ١١٧/١ ؛ وشرح الكافية للرضى ٣٢١/٣ ؛ والهمع ٢٥٦/١ .

ب – ما أحتج به لكونه همزة "أل" همزة قطع ؛ وهو إثباتها مخففة فى الدرج بعد "همزة الاستفهام" في نحو قوله – تعالى – : "قُلْ آللهُ أَذِنَ لَكُمْ"[١]، وإثباتها محققة بعد كل من حرف النداء – و – حرف القسم ، في نحو : "يَاأَللهُ اغْفِرْ لِى" و : "أَفَأَللهِ لَتَفْعَلَنَّ" ، وهذا موضع تحذف فيه همزة الوصل ألبتة ، أجيب عنه بأن "همزة الوصل" خففت بعد " همزة الاستفهام" بإبدالها "ألفاً" أو بجعلها بين بين لئلا يلتبس الاستفهام بالخبر[٢] ، وحققت بقطعها بعد حرف النداء فى نحو :

"يَاأَللهُ اغْفِرْ لِى" – و – بعد حرف القسم فى نحو : "أَفَأَللهِ لَتَفْعَلَنَّ" ؛ لأن اسم الله – تعالى – اختص بقطع همزته – فى الدرج – دون غيره ؛ لكثرة استعماله من جهة ، ولتعظيمه من جهة أخرى [٣] ، وقيل : لأن "أل" صارت عوضاً عن همزة "إِلَهٍ" [٤] – على ما سيأتي –.

ج – ما استدل به لكون "أل" كلمة واحدة ثنائية الوضع من أن الشاعر إذا اضطر فصلها من الكلمة نحو : "بِذَالْ" – فى البيت الذي استشهدوا به – ثم يردها فى أول الكلمة بعد ، نحو : "بِالشَّحْمِ" – في البيت الذى بعده – ؛ وأيضاً – من قطع "أل" والوقف عليها في أنصاف الأبيات ؛ أجيب عنهما بأن "الهمزة" لما لزمت "اللام" لسكونها ؛ وكثر اللفظ بها صارت كالجزء منها من جهة اللفظ لا من جهة المعنى ، وجرت مجرى ما هو على حرفين نحو : "هَلْ " و"بَلْ "؛ فجاز فصلهما في بعض المواضع ؛ وبخاصة فى أنصاف الأبيات

---

[١] سورة يونس : من الآية ٥٩ .

[٢] انظر : سر الصناعة ٣٤٠/١ ؛ وجواهر الأدب : ص٣٠٤ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ١٩/٩ ؛ ١٣٨ .

[٣] انظر : رصف المبانى : ص٧١ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ١٠٦/٩ ؛ وانظر اللباب في علل البناء والإعراب للعكبرى ٣٣٦/١ ، تحقيق / غازى مختار طليمات .

[٤] انظر : السابق ؛ وشرح التصريح ١٤٩/١ .

؛ إذ إنها محل الوقف ، يدل علي ذلك أن الشعراء قد يجيئون ببعض الكلمة مما هو أصل منها في المصراع الأول من البيت ؛ ويتممونها في أول المصراع الثاني ، وذلك كما في قول الشاعر :

يَا نَفْسُ أَكْلاً وَاضْطِجَـا عَاً ؛ نَفْسُ لَسْتِ بِخَالِدهْ [١]

فقد قطع الشاعر كلمة : "**اضْطِجَاع**" حيث جاء ببعضها في نهاية صدر البيت وأتمها في أول عجزه ، وهو كثير في الشعر ، فلما جاز ذلك في كلمة واحدة ولا مدلول لجزء منها علي شيء من المعنى ، ولم ينكر ذلك منكر ؛ جاز أن يفصل ما هو – في اللفظ – كالجزء من الكلمة في المصراع الأول من البيت ؛ وهو (لام "**أل**") ولا يدل ذلك علي نية الانفصال [٢] ، بل هو فى "**أل**" أجود لكونها تدل على معنى[٣] .

وهذا الرد يندفع به – أيضا – ما استدل به لمذهب الخليل من كون إثبات همزة "**أل**" والوقوف على الهمزة واللام – فى التذكر – دليلاً على أنهما جميعاً للتعريف[٤] .

يستنبط مما ذكر أن كون "**أل**" ثنائية الوضع وهمزتها همزة قطع – وهو المذهب المعزو للخليل وابن كيسان – مردود لضعف الاحتجاج له[٥] ، ومع ذلك فقد

---

(١) هذا بيت من مجزوء البحر الكامل ، وهو لكثير في شرح المفصل ١٩/٩ ، وليس في ديوانه ، والشاهد فيه مجيء بعض أصول كلمة في نهاية صدر بيت من الشعر ؛ وبعضها الآخر في أول عجزه .

(٢) انظر : سر الصناعة ٣٤١،٣٤٠/١ ؛ ورصف المبانى : ص٧٣ ؛ وشرح المفصل ١٨/٩ ، ١٩ .

(٣) انظر : رصف المبانى : ص٧٣ .

(٤) انظر : سر صناعة الإعراب ٣٣٧/١ ؛ وشرح المفصل ١٨/٩ .

(٥) انظر : اللامات ص١٨ .

اختاره ابن مالك ، وتبعه ولده ، ورجحه ابن هشام في كتابه : "**الجامع**" ؛ قاله الفاكهى [١] .

أما كون "**أل**" حرفاً ثنائياً ؛ وهمزتها همزة وصل معتد بها في الوضع ؛ وهو المذهب الثانى الذي عزاه ابن مالك لسيبويه – في شرح التسهيل – ؛ فإن بعض المحققين صحح هذه النسبة لسيبويه ، ورأى أن هذا المذهب هو أقرب المذاهب المذكورة إلى الصواب [٢] ، وقد وقفنا فيما سبق على أن ظاهر كلام سيبويه في حرف التعريف يوحى بأن ما قضى به أصحاب هذا المذهب هو أحد قولين لسيبويه ، والقول الآخر يقضى بكون "**أل**" أحادية الوضع ، إذ إن التعريف يتأتى بـ "**اللام**" وحدها ؛ وهمزة الوصل زائدة عليها لا فيها ، وذلك القول هو المشهور عن سيبويه[٣] ، ومن ثم عزى له وللجمهور في معظم كتب الأئمة المحققين[٤] ، وفي كتابه : "**شرح الكافية الشافية**" لم يخالف ابن مالك في هذه النسبة لسيبويه – كما تقدم – ، وكذلك ابنه حيث نص على أنه مذهب سيبويه في :"**شرح الألفية** "[٥] ، وهذا المذهب هو المختار عند أكثر النحويين[٦] .

وحاصل القول أن المذهب الأول ؛ وهو كون "**أل**" أحادية الوضع هو أرجح المذاهب المذكورة ، ولعل ذلك يرجع إلى قوة الأدلة التي استدل له بها ، وإن كان قد اعترض على بعضها فقد رد بما يندفع به الاعتراض ، وذلك أنه اعترض على

---

[١] انظر : شرح الفاكهى لقطر الندى في حاشية يس علية ٢٢٧/١ ، طبعة مصطفى الحلبى .

[٢] انظر :الجنى الدانى : ص١٣٨،١٣٩،١٩٣ .

[٣] انظر : حاشية يس على شرح الفاكهى للقطر ٢٢٧/١ – انظر الشرح – .

[٤] انظر – في ذلك – اللامات : ص١٨ ؛ وجواهر الأدب : ص٣٠٣ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ١٧/٩ ؛ وشرح الكافية للرضى ٣٢١/٣ ؛ ورصف المباني : ص٧١ ؛ والهمع ٢٥٦/١ ؛ وغيرها .

[٥] انظر : شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم : ص٩٩ ، تحقيق الدكتور / عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد .

[٦] انظر : سر الصناعة ٣٤٥/١ ؛ والمنصف ص٩٥ ؛ واللامات :ص١٨ ؛ ورصف المبانى ص٧١ .

ما استدل به – له – من تخطى العامل الضعيف "أل" في نحو : "مَرَرْتُ بِــالرَّجُلِ" ؛ حيث تخطاها حرف الجر "الباء" وعمل فيما بعدها ؛ وهو : "رَجُل" ؛ وفي ذلك دلالة على امتزاج "أل" بالمعرف ؛ ولا يمتزج إلا الحرف الأحادي ؛ اعترض على هــذا الاستدلال بأن العامل الضعيف يتخطى ألفاظاً مركبة من حرفين غير "أل" ، فيعمــل فيما بعدها ، ولا يغير ذلك من وضعها على حرفين ، من هذه الألفاظ حرف التنبيــه "هَا" في نحو : "مَرَرْتُ بِهَذَا الرَّجُلِ" ، فحرف الجر "الباء" تخطى "هَا" ، وهى مركبة من حرفين ؛ وعمل في اسم الإشارة بعدها ؛ وهو "ذَا" ، وذلك يدل على أن تخطــى عمل الجار إلى ما بعد "أل" في نحو : "مَرَرْتُ بِالرَّجُلِ" لا يخرجها عن كونها مركبة من حرفين ؛ مثل "هَا" .

أجيب عن هذا الاعتراض بأن الموضعين بينهما فرق من جهة أن "هَا" معناها التنبيه ، والتنبيه ضرب من التوكيد ، فضارعت بذلك "مــا" الزائــدة للتــأكيد فــي نحــو قوله – تعالى-: "فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ"[1] ؛ أى : بِنَقْضِهِمْ ؛ وقوله – تعــالى-: "عَمَّا قَلِيلٍ"[2] ؛ أى : عَنْ قَلِيلٍ ، فلما جاز الفصل بــ"مَا" بين الجار والمجــرور لتوكيــد الكلام ؛ جاز أن يفصل بــ "هَا" بين الجار و المجرور ؛ إذ إنها للتنبيه ؛ والتنبيه يفيد التوكيد ، وليست "أل" كذلك ؛ إذ إن التوكيد ليس غرضاً فيها ، وإنما الغرض منــها نقل النكرة إلى معنى المعرفة بدون توكيد ، فثبت بذلك أن المعنيين متباينان ، ولذلك يوجد فرق في المعنى بين قولنا : "مَرَرْتُ بِرَجُلٍ" وقولنا : "مَــرَرْتُ بِــالرَّجُلِ" ، ولا يوجد فرق بين أن يقال : "مَرَرْتُ بِذَا" وأن يقال : "مَرَرْتُ بِهَذَا" ؛ لأن معناهما واحــد

---

[1] سورة النساء : من الآية ١٥٥ .

[2] سورة المؤمنون : من الآية ٤٠ .

، وليس بينهما أكثر من توكيد الكلام في : "مَرَرْتُ بِهٰذَا" ، فدل ذلك على أن اتصال "أل" بما عرفته ليس كاتصال "هَا" بما نبهت عليه[١] .

ومنها "مَا" المفصول بها بين الجازم والمجزوم ؛ كما في نحو قوله – تعالى – : "أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ" [٢] ؛ حيث تخطى عامل الجزم ؛ وهو "أَيًّ" الشرطية الحرف "مَا" وهو على حرفين ، فعمل الجزم فيما بعده ؛ وهو الفعل : "تَدْعُوا" مع أن الجازم أضعف من الجار فى العمل ؛ إذ إن عوامل الأفعال فى الجملة أضعف من عوامل الأسماء [٣] .

وهذا الاعتراض مندفع بما اندفع به سابقه ؛ حيث إن المعنى الذي تفيده "مَـا" فى الآية المذكورة ونحوها هو التوكيد ؛ والمعنى الذي تفيده "أل" هـو التعريـف ، فلما تباين المعنيان جاز أن يفصل بين الجازم والمجزوم بـ "مَا" ؛ والفصل بها بين الجار والمجرور أولىٰ ، ولم يجز ذلك في "أل" ، فثبت بذلك أن اتصالها بما عرفته ليس كاتصال "مَا" بما أكدته [٤] .

ومن ذلك – أيضا – "لَا" المفصول بها بين الجار والمجرور في نحو : "زَيْدٌ بِلَا مَالٍ" ؛ والمفصول بها بين "أَنْ" الناصبة والفعل المنصوب بها ؛ كما في نحو قول الله – تعالى – : "لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ"[٥] ؛ والمفصول بها بين "إِنْ" الشـرطية وفعل الشرط في نحو : "إِنْ لَا تَجْلِسْ أَجْلِسْ" ، فلفظ "لَا" مركب من حرفين وقد تخطاها عامل الجر – فى المثال الأول – فعمل فيما بعدها الجر ، وتخطاها عامل نصب

---

[١] انظر : سر الصناعة ٣٤٤،٣٤٣/١ ، وانظر – أيضا – شرح اللمع لابن برهان ٣١٣،٣١٢/١ ، تحقيق الدكتور / فائز فارس .

[٢] سورة الإسراء : من الآية ١١٠ .

[٣] انظر سر صناعة الإعراب ٣٤٥/١ .

[٤] انظر المرجع السابق .

[٥] سورة الحديد : من الآية ٢٩ .

الفعل – في الآية الكريمة – فنصب الفعل بعدها ، وتخطاها عامل الجزم – في المثال الثالث – فجزم الفعل بعدها .

أجيب عن هذا الاعتراض بأن "لَا" اختصت من جميع ما هو على حرفين بجعلهما كجزء الكلمة ، فلذا يقال : "اللَّا فَرَسُ" و : "اللَّا إِنْسَانُ"[1] – على القول بأن "لَا" – هاهنا – ليست بمعنى : "غَيْرٍ" – .

من ذلك نقف على أن الاحتجاج للمذهب الأول هو الأقوى ، وإن كان قد اعترض على بعض ما استدل له به فهو مندفع بما ذكر من أجوبة ، وبذلك تثبت صحة ما قضى به أصحاب هذا المذهب ؛ ومن ثم اختاره أكثر النحويين المحققين .

■ **تذييل** :

قال أبو حيان من قيمة هذا الخلاف ؛ وصرح بأنه قليل الجدوى ولا ينبغي أن يتشاغل به[2] ، والواقع أن ما ذكر من مذاهب للخليل وابن كيسان ؛ وسيبويه ؛ والجمهور يجدي في توجيه التعبير عن لفظ "أل" ، وذلك أن أصحاب المذهب الأول لما قضوا بكونها أحادية الوضع عبروا عنها بـ "**اللام**" ، وحكموا على من يعبر عنها بـ "**الألف واللام**" – أو بـ "**أل**" بأنه تارك لما هو أولى [3] ، ومن ثم عبر عنها المتأخرون باللام فقط[4] ، ولما كانت "**أل**" ثنائية الوضع وهمزتها همزة وصل معتد بها على المذهب الثاني المعزو لسيبويه فإن المعبر عنها يجوز له أن يقول : "**أل**" ، وأن يقول : "**الألف واللام**" ، وقد وقع في كتاب سيبويه التعبير

---

(١) انظر : شرح الكافية للرضي ٣٢٢/٢ ؛ وشرح اللمع لابن برهان ٣١٢/١،٣١٣ .

(٢) انظر : ارتشاف الضرب ٥١٣/١ ؛ والهمع ٢٥٨/١ .

(٣) انظر شرح التسهيل لابن مالك ٢٥٣/١ .

(٤) انظر : جواهر الأدب : ص٣٠٤ ؛ والجنى الداني : ص١٩٣ .

بالأمرين [١] وإن كان الأول الأقيس[٢] ، ولما كانت "أل" عنى المذهب الثالث المعزو للخليل وابن كيسان حرفا ثنائيا بمنزلة "قَدْ" و "هَلْ" ونحوهما فإنه قد حكى عن الخليل أنه عبر عنها بـ "أل" ، واحتج لذلك بأنها لما كانت في الأسماء بمنزلة "قَدْ" في الأفعال فإن التعبير عنها بـ "**الألف واللام**" لا يجوز كما لا يجوز التعبير عن "قَدْ" بـ "**القاف والدال**" [٣] ، وقيل : إنه أنكر على من سماها "**الألف واللام**" وكان إنكاره على من سماها بـ "**اللام**" فقط أشد[٤] .

يضاف إلى ذلك أنه قد استحدث تعبير يصدق على ما قضى به أصحاب المذاهب الثلاثة المذكورة ، ويصدق – أيضا – على "**أم**" في لغة حمير وطيء ، وهو التعبير بـ "**أداة التعريف**" [٥] .

يستنبط من ذلك أن الخلاف المذكور يسفر عن ثمرة ؛ حاصلها أن المعبر عن الاسم المعرف بأداة التعريف لا إنكار عليه إذا عبر عنه بـ "**المعرف بأل**" ؛ أو المعرف بـ "**الألف واللام**" – أو – "**بالهمزة واللام**" ؛ أو "**المعرف باللام**" ، فله أن يستعمل كل هذه العبارات ؛ مراعاة لتعدد طرق التعبير عن "أل" ؛ الناجمة عن المذاهب الثلاثة المذكورة .

وثمت ثمرة أخرى لهذا الخلاف تظهر فى نحو : "اجْتَمَعَ الْقَوْمُ" ، فعلى كل من المذهب الأول والمذهب الثاني لا همزة في كلمة : "**الْقَوْم**" ؛ لأن همزة "**أل**" – فيها – همزة وصل حذفت فى الدرج لتحرك ما قبلها ، وعلى المذهب الثالث همزة "**أل**"

---

[١] انظر : الكتاب ٣٧٢،٢٢/١ ؛ ٣٢٥،٣٢٤/٣ ؛ ٢٢٦/٤ ، بتحقيق / هارون .

[٢] انظر : الجنى الدانى : ص١٩٣ .

[٣] انظر : سر الصناعة ٣٣٣/١ ؛ وجواهر الأدب : ص٣٠٤ ؛ ورصف المبانى : ص٧٠ ؛ والجنى الدانى : ص١٣٨ ، ١٩٣ .

[٤] انظر : جواهر الأدب : ص٣٠٤ .

[٥] ذلك هو تعبير ابن مالك في الألفية ، والتزم به شراحها في مصنفاتهم .

موجودة في كلمة : "اَلْقَوْم" ؛ لأنها همزة من أصل تركيب "أل" ، وقد حذفت – في النطق – لكثرة الاستعمال ، وعليه لم يكن هناك همزة وصل أصلا لتحذف في الدرج ، إذ إنه لم يؤت بها لعدم الاحتياج إليها [(١)].

بذلك يثبت أن هذا الخلاف لم يكن قليل الجدوى كما زعم أبو حيان .

هذا .. وتجدر الإشارة إلى أن ما ذكر من خلاف للنحويين في "**أل**" المعرفة ينسحب – أيضا – على أقسامها الأخرى التي سنعرض لبحثها – إِنْ شَاءَ اللهُ – .

ثانيا : بيان حقيقة "أل" من حيث النوع :

اختلف النحويون في نوع "**أل**" من حيث كونها لفظا مشتركا بين الحروف والأسماء ؛ أو حرفا محضا لازما للحرفية ، وفي ذلك مذهبان :

المذهب الأول : أنها لفظ مشترك ؛ حيث تكون اسما موصولا بمعنى "**اَلَّذِي**" وفروعه ، وتعرف – حينئذ – بـ "**أل**" الموصوله ، وذلك قسم من أقسام "**الألف واللام**" – على ما سيأتي – ، وتكون حرفا فيما سوى ذلك من أقسامها [(٢)] .

وإنما تكون "**أل**" اسم موصول بمعنى "**اَلَّذِي**" وفروعه إذا دخلت على كل من اسم الفاعل واسم المفعول ؛ نحو : "هَذَا الضَّارِبُ زَيْدًا" ، أي : "اَلَّذِي ضَرَبَ زَيْدًا" ، ونحو : "اَلْمَضْرُوبُ زَيْدٌ" ، أي : "اَلَّذِي ضُرِبَ – أو – يُضْرَبُ" ، وإنما كانت "**أل**" اسم موصول في هذين المثالين ونحوهما لأن المراد – في الأصل – وصف اسم الموصول : "**اَلَّذِي**" – وهو معرفة – بالجملة الفعلية : "**ضَرَبَ زَيْدًا**" أو "**ضُرِبَ**" أو "**يُضْرَبُ**" ؛ والجملة الفعلية نكرة ، فلما كان وصف المعرفة بالنكرة غير ممكن جيء

---

(١) انظر : همع الهوامع ٢٥٧/١ ؛ وحاشية الصبان ٢٨٢/١،٢٨٣ ؛ وحاشية الخضرى على شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك ١٨١/١ ، شرح وتعليق / تركي فرحان المصطفى .

(٢) انظر : الجنى الداني : ص١٩٢ .

بـ"أل" وجعلت بمعنى "الَّذِي" – أي : اسم الموصول الذي يراد وصفه – ، ولما كانت "أل" لا تدخل إلا على الاسم حول لفظ الفعل الذي تصدرت به الجملة الموصوف بها إلى لفظ اسمي الفاعل والمفعول ؛ وقد تضمن كل منهما معنى الفعل الذي اشتق منه ؛ فقيل : "الضَّارِبُ" و "الْمَضْرُوبُ" ؛ ونحوهما ، فـ "أل" – على هذا المذهب – اسم في صورة الحرف ، وكل من اسم الفاعل واسم المفعول فعل في صورة الاسم [1] .

وهذا هو مذهب الجمهور[2] ؛ حيث ذهب إليه كثير من المتقدمين منهم الرماني[3] ، وابن السراج [4] ، والفارسي [5] ، وتبعهم جماعة من المتأخرين منهم ابن الحاجب [6] ، وابن مالك [7] ، وولده [8] ، وصححه كثير من المحققين [9] .

المذهب الآخر : أن "أل" من الحروف المحضة اللازمة للحرفية في جميع أقسامها ، والتي تدخل على أسمي الفاعل والمفعول ليست اسما ، وإنما هي حرف ،

---

(١) انظر الأصول في النحو لابن السراج ٢٥٦/٢ ، تحقيق الدكتور / عبد الحسين الفتلي ، وانظر شرح المفصل لابن يعيش ١٤٣/٣

(٢) انظر : شرح الكافية للرضى ٩٥/٣ ؛ وارتشاف الضرب ٥٣١/١ ؛ والجني الداني : ص٢٠٢ ؛ وهمع الهوامع ٢٥٧/١ ؛ وشرح الأشموني في حاشية الصبان ٢٥١/١ .

(٣) انظر جواهر الأدب : ص٣٠١ .

(٤) انظر الأصول في النحو ٢٥٦/١ .

(٥) انظر المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني ١١٤٨/٢،١١٤٩، تحقيق الدكتور / كاظم بحر المرجان .

(٦) انظر قول ابن الحاجب في شرح الكافية للرضى ٩٣/٣،٩٨ .

(٧) انظر شرح التسهيل لابن مالك ٢٠٠/١ .

(٨) انظر شرح الألفية لابن الناظم : ص٨٧ .

(٩) انظر : الجنى الدانى : ص ٢٠٢ ؛ وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ص٢٤، طبعة / فيصل عيسى الحلبى .

فذهب المازني إلى أنها حرف موصول[١] ؛ واختاره أبو حيان[٢] ؛ في حين ذهب أبو الحسن الأخفش إلى أنها حرف تعريف [٣] واختاره بعض المحققين [٤].

وقد استدل أصحاب المذهب الأول لكون "أل" الموصوله اسما بما يلى :

١-عود الضمير عليها في السعة ؛ كما في نحو : "قَدْ أَفْلَحَ الْمُتَّقِى رَبَّهُ" ؛ ونحو : "الضَّارِبُهَا زَيْدٌ هِنْدٌ" ؛ ونحو "الْمَمْرُورُ بِهِ عَمْرٌو" ؛ والضمير لا يعود إلا على الأسماء[٥] .

وأجاب المازني عن هذا الدليل بأن الضمير عائد على موصوف محذوف ، فالتقدير – في الأمثلة المذكورة – : "قَدْ أَفْلَحَ الرَّجُلُ الْمُتَّقِى رَبَّهُ" و "الْمَرْأَةُ الضَّارِبُهَا زَيْدٌ هِنْدٌ" ، و : "الرَّجُلُ الْمَمْرُورُ بِهِ عَمْرٌو" [٦] .

ورد على المازني بأن حذف الموصوف له ثلاثة مواضع – في باب النعت – لا يحذف في غيرها إلا لضرورة ؛ وليس هذا واحدا منها ؛ إذ المواضع هي : كون النعت صالحا لمباشرة العامل ؛ كما في قول الله – تعالى – : "أَنِ اعْمَلْ سَابِغَاتٍ"[٧] ؛ أى : دُرُوعًا سَابِغَاتٍ ؛ وكون المنعوت بعض اسم سابق مجرور بـ "مِنْ"

---

[١] انظر : ارتشاف الضرب ٥١٣/١ ، والجنى الدانى : ص٢٠٢ ؛ وهمع الهوامع ٢٧٥/١ ؛ وشرح الأشمونى فى حاشية الصبان ٢٥١/١ ؛ وحاشية الخضري على شرح ابن عقيل ١٥٩/١ .

[٢] انظر النكت الحسان لأبى حيان : ص٤٨ ، تحقيق الدكتور / عبد الحسين الفتلى .

[٣] انظر : ارتشاف الضرب ٥١٣/١ ؛ والجنى الدانى : ص٢٠٢ ؛ وهمع الهوامع ٢٧٥/١ ؛ وشرح الأشمونى فى حاشية الصبان ٢٥١/١ ؛ وحاشية الخضرى على شرح ابن عقيل ١٥٩/١ .

[٤] انظر : شرح المفصل لابن يعيش ١٤٤/٣ .

[٥] انظر : شرح الكافية للرضى ٩٣/٣ ؛ وشرح الأشمونى فى حاشية الصبان ٢٥١/١ ، ٢٥٢ ؛ والهمع ٢٧٥/١ .

[٦] انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢٠٠/١ ؛ وحاشية الصبان ٢٥٢/١ – انظر الشرح – .

[٧] سورة سبأ : من الآية ١١ .

أو بـ "فِي" ، كما في نحو : "مِنَّا ظَعَنَ وَمِنَّا أَقَامَ" ؛ أي : "مِنَّا فَرِيقٌ ظَعَنَ وَفَرِيقٌ أَقَامَ" ؛ ونحو : " فِينَا سَلِمَ وَفِينَا هَلَكَ " ؛ أي : "فِينَا فَرِيقٌ سَلِمَ وَفَرِيقٌ هَلَكَ"[١] .

٢-استحسان خلو الصفة مع "أل" عن الموصوف في نحو : "جَاءَ الْكَرِيمُ" ، فلولا أن "أل" – هاهنا – اسم موصول اعتمدت الصفة عليه كما تعتمد على الموصوف لقبح خلوها عن الموصوف مع "أل" كما يقبح بدونها .

٣-إعمال اسم الفاعل معها بمعنى المضي في نحو : "جَاءَ الْمُكْرِمُ أَبُوهُ عَمْراً أَمْسِ" فلولا أن "أل" بمعنى "الَّذِي" ؛ واسم الفاعل في تأويل الفعل وقد سد مسده لكان منع إعمال اسم الفاعل بمعنى المضي معها إذا كانت حرفاً أحق منه بدونها ؛ إذ إنه لا يعمل وهو مجرد من "أل" إلا إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال ؛ لأن عمله بسبب شبهه بالفعل المضارع ، ودخول "أل" الحرفية عليه يبعده عن هذا الشبه ويقربه من الجوامد ؛ لأنها – حينئذ – "أل" المعرفة ، وهي من خصائص الأسماء ، والأصل في الأسماء الجمود ، وهذا الدليل لم ينهض على الأخفش ؛ لأنه التزم كون اسم الفاعل بمعنى المضي لا يعمل مع "أل" [٢] .

٤-دخول "أل" على الفعل المضارع ، كما في نحو قول الشاعر :

مَاأَنْتَ بِالْحَكَمِ التُّرْضَى حُكُومَتُهُ ... وَلاَ الأَصِيلِ وَلاَ ذِي الرَّأْيِ وَالْجَدَلِ [٣]

---

[١] انظر : حاشية الصبان ٢٥٢/١ ؛ وحاشية الخضري ١٥٩/١ .

[٢] انظر : شرح التصريح ١٣٧/١ ؛ وحاشية الصبان ٢٥٢/١ .

[٣] هذا بيت من البحر البسيط ، وهو للفرزدق في الإنصاف ٥٢١/٢ ؛ وجواهر الأدب : ص٣١٩ ؛ وخزانة الأدب ٣٢/١ ؛ والدرر ١٥٧/١ ، والمقاصد النحوية ١١٧/١ ؛ وليس في ديوان الفرزدق ، والشاهد فيه قوله : "التُّرْضَى" حيث دخلت "أل" على الفعل المضارع ، وذلك ضرورة عند النحويين ، وذهب ابن مالك إلى أنه ليس بضرورة ؛ وإنما هو قليل .

فلو كانت "أل" حرف تعريف لما دخلت على الفعل ؛ لأنها – حينئذ – مختصة بالاسم[١].

واستدل لكون "أل" الداخلة على اسمي الفاعل والمفعول حرفا كما ذهب المازنى والأخفش ومن وافقهما بما يلي :

١ – أنها لو كانت اسما لما جاز حذف همزتها ؛ لأن ذلك يؤدي إلى بقائها اسماً على حرف واحد وهو "اللام" وذلك إجحاف .

وأجيب عن هذا الدليل بأن "أل" لما كانت حال حرفيتها كما هى حال اسميتها من غير تغيير سهل حذف همزتها حال اسميتها كما سهل ذلك حال حرفيتها ، يضاف إلى ذلك أن من الأسماء المعربة المتصرفة ما يكون بعد الحذف منه على حرف واحد ، نحو : "ذُو" و "فُو" ؛ فإنهما على حرفين ، فإذا التقى آخرهما بساكن في أول كلمة بعدهما حذفت "الواو" منهما لالتقاء الساكنين ، وتبقى كل منهما على حرف واحد ، فلما ثبت جواز ذلك في الاسم المعرب المتصرف جاز في الاسم المبنى غير المتصرف[٢] .

٢ – أن العامل يتخطى "أل" الداخلة على المشتق في نحو : "جَاءَ الْقَارِئُ" كما يتخطى الداخلة على الجامد في نحو : "جَاءَ الرَّجُلُ" ، وهى مع الجامد حرف معرف – اتفاقاً – فينبغي أن تكون مع المشتق كذلك [٣] .

---

[١] انظر : أوجه الاستدلال لهذا المذهب في : جواهر الأدب : ص٣٠١ ؛ وشرح الكافية للرضى ٣/(٩٣ – ٩٥) ؛ وشرح الألفية لابن الناظم : ص٨٧ ؛ وشرح الأشمونى في حاشية الصبان ١/(٢٥١ –٢٥٣) .

[٢] انظر جواهر الأدب : ص٣٠٢،٣٠٣ .

[٣] انظر : النكت الحسان : ص٤٨ ؛ وهمع الهوامع ٢٧٥/١ ؛ وشرح التصريح ١٣٧/١ ؛ وشرح الأشمونى في حاشية الصبان ٢٥٣/١ .

ورد هذا الدليل بأن هناك فرق بين "**أل**" الموصوله و"**أل**" المعرفة ، وذلك أن "**أل**" مع المشتق داخلة على الفعل تقديرا ؛ إذ إن المشتق في تقدير الفعل ، فيقتضى ذلك أن يعود عليها ضمير ، أما "**أل**" المعرفة فلا يعود عليها ضمير؛ وإنما نقل الإعراب إلى ما بعد "**أل**" الموصولة لكونها على صورة الحرف[١] .

٣ – أن "**أل**" الداخلة على المشتق لا موضع لها من الإعراب – اتفاقا – ، فلو كانت اسما لكان لها موضع من الإعراب ، ففى نحو : "جَـاءَ الصَّـائِمُ" و "أَكْرَمْـتُ الْكَاتِبَ" و : "مَرَرْتُ بِالْجَالِسِ" ، تكون "**أل**" – فى المثال الأول – في موضع رفع فاعلا ؛ واسم الفاعل : "**صَائِم**" إما أن يكون صلة الموصول لا محل له من الإعراب ، وإما أن يكون فاعلا بعد فاعل ، فالأول مردود لأن الفعل : "**جَـاءَ**" عمل في "**صَائِم**" الرفع ؛ ومن ثم يندفع كونه لا محل له من الإعراب ، والآخر مردود – أيضا – ؛ لأن كون "**أل**" فاعلا وما بعدها فاعلا يؤدى إلى أن يكون للفعل الواحد فاعلان وذلك محال .

وفى المثال الثاني تكون "**أل**" في موضع نصب مفعولا أَوَّلاً لـ "**أَكْرَمْـتُ**" ، واسم الفاعل : "**كَاتِب**" إما أن يكون صلة لا محل له من الإعراب ؛ على اعتبار إعمال "**أَكْرَمْتُ**" في مفعول واحد ؛ وإما أن يكون مفعولا ثانيا له ، فالأول مردود لأن الفعل "**أَكْرَمْتُ**" عمل فيه النصب ؛ والآخر مردود – أيضا – لأن نصب "**أل**" مفعولا به ؛ وكذلك ما بعده يفضى إلى أن يكون للفعل "**أَكْرَمْتُ**" مفعولان؛ في حين أنه من الأفعال المتعدية إلى مفعول به واحد ؛ وتعديه إلى مفعولين ممتنع .

وفي المثال الثالث تكون "**أل**" في موضع جر بـ "**البـاء**" واسم الفاعل : "**جَالِس**" إما أن يكون صلة لا محل له من الإعراب ، وإما أن يكون مجرورا بـ"**الباء**" ، فيكون للباء مجروران ، فالأول مردود بكون اسم الفاعل : "**جَـالِس**"

---

[١] انظر : شرح التصريح ١٣٧/١ .

مجروراً بالباء ، والآخر مردود – أيضاً – ؛ لأن كون الباء لها مجروران محـال ، بذلك يثبت أن "أل" في الأمثلة المذكورة ونحوها لا موضع لها من الإعراب ، ومـن ثم لم تكن اسماً ، وإنما هى حرف [١] .

وأجيب عن هذا الاستدلال من وجهين [٢]:

(**أحدهما**) : أنه يشترط في كون صلة الموصول لا محل لها من الإعراب أن تكون جملة في اللفظ والمعنى ، وصلة "أل" ليست كذلك ، وإنما هى اسـم مشـتق ، مفرد فى اللفظ ؛ جملة في المعنى ، فهى غير جملة في اللفـظ ، فضـلاً عـن أن مجموع "**أل**" وصلتها شبيه بالمركب المزجي ، ولمـا كـان أثـر العـامل – أي : الإعراب – يظهر في عجز المركب المزجى دون صدره ؛ فإن الإعراب فـي "**أل**" الموصولة ينبغي ألا يظهر فيها ؛ وإنما يظهر في آخر صلتها ؛ لكونها شبيهة بعجـز المركب المزجى .

و(**الوجه الآخر**) : أن "**أل**" الموصولة لما كانت في صـورة الحـرف نقـل إعرابها إلى صلتها عارية ؛ كما حدث في "**إلاّ**" التي بمعنى : "**غَيْر**" في نحو قوله – تعالى – : "**لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلاَّ اللهُ لَفَسَدَتَا**" [٣] ، وذلك أن "**إلاّ**" – هاهنا – بمعنى : "**غَيْر**" فهي حرف في معنى اسم ؛ وقد وقعت صفة لاسم "**كَانَ**" المرفوع ؛ وهـو "**آلِهَةٌ**" فحقها أن تكون مرفوعة كالموصوف ؛ وأن يظهر فيها الإعراب كما يظـهر

---

[١] انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢٠٣/١ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ١٤٤/٣ ؛وحاشـية الصبـان ٢٥٣/١ .

[٢] انظر – فى ذلك – : شرح الكافية للرضى ٩٥/٣ ؛ وشرح التسهيل لابن مـالك ٢٠٣/١ ؛ وحاشـية الصبان ٢٥٢/١،٢٥٣ .

[٣] سورة الأنبياء : من الآية ٢٢ .

فى "غَيْرٍ" ، ولكن ذلك متعذر في "إِلَّا" لكونها حرفا ، ولذلك نقل الإعراب عارية إلى ما بعدها الذي كان حقه أن يكون مجرورا بالإضافة ، وهو لفظ الجلالة : "اللهُ" [(١)] .

* هذا .. وتجدر الإشارة إلى أن الزمخشري انفرد برأى في هــذه المســألة ، وهو أن "أل" الموصولة منقوصة من "الَّذِى" وفروعه ، وذلك حيث نص على أن اسم الموصول : "الَّذِى" حقيق بالتخفيف ؛ لأنه يتوصل به إلى وصف المعارف بالجمل ؛ لكونه مع صلته التى هى جملة – لفظا ومعنى – بتقدير اسـم مفـرد ، وقـد كـثر استعماله فتثاقل بذلك ، فضلا عن أنه مستطال بصلته ، ولذلك نـهكوه بـالحذف ، فحذفوا ياءه – وحدها – تارة ، وحذفوا الياء والكسرة قبلها تارة ، وتارة اقتصـروا منه على "أل" وحدها ؛ وذلك في أسماء الفاعلين والمفعولين ؛ وكـذا فـي فـروع "الَّذِى"[(٢)] .

وأجيب عن هذا الرأى للزمخشري بأن "أل" التي في : "الَّذِى" وفروعه زائـدة ، بخلاف "أل" الموصولة فإنها ليست بزائدة ، فهى غير "**الألف واللام**" التى في "الَّـذِى" وفروعه [(٣)] .

*** يستنبط مما سبق أن "الألف واللام" المختلف في كونها اسـما أو حرفـا هـى الداخلة على أسماء الفاعلين والمفعولين ؛ الموسومة بـ "أل" الموصولة ، وما عداها لا خلاف فى حرفيته .**

*** هذا .. وما استدل به أصحاب المذهب الأول لكون "أل" الموصولة أسما قـل الاعتراض عليه ؛ فى حين اعترض كل ما استدل به أصحاب المذهب الآخر لكونها**

---

(١) انظر : الدار المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي ٧٧/٥ ، تحقيق الشيخ / على محمـد معوض ؛ وآخرين .

(٢) انظر : الكشاف للزمخشرى ٧٣/١ ، طبعة / دار الكتاب العربي ببيروت ، نشر / دار الريان للـتراث بالقاهرة

(٣) انظر : شرح الكافية للرضى ٩٣/٣ ؛ وحاشية يس على شرح الفاكهى للقطر ١١٢/١ .

حرفاً ، وفي ذلك دلالة على قوة الاحتجاج لكونها اسماً ، ولعل ذلك هو الذى حمل أكثر المحققين على القول بتصحيح المذهب الأول ، وقد عللوا لصحته بأن "**أل**" لو كانت حرف موصول – على حد قول المازنى ومن وافقه – لأولت مع ما بعدها بمصدر ؛ إذ إنه لم يوجد موصول حرفى إلا وهو مؤول ما بعده بمصدر ، واللازم باطل ؛ فإن "**أل**" الموصولة لا تؤول ما بعدها بمصدر .

ولو كانت حرف تعريف – على حد قول الأخفش ومن تبعه – لمنعت من إعمال اسم الفاعل واسم المفعول اللذين بمعنى الحال والاستقبال ، إذ إنهما يعملان لمشابهتهما الفعل المضارع ، ودخول "**أل**" المعرفة يبعدهما عن هذه المشابهة فلا يعملان ؛ ولجاز تقديم معمول مدخولها عليها ؛ ولما جاز أن يعطف الفعل على مدخولها ؛ ولما جاز دخولها على الفعل المضارع ؛ لأن حرف التعريف لا يدخل إلا على اسم .

واللازم – في ذلك كله – منتف ، فإن "**أل**" الداخلة على اسمى الفاعل والمفعول لا تمنع من إعمالهما فى حال كونهما بمعنى الحال والاستقبال ؛ إذ يقال : "جَاءَ الضَّارِبُ الْآنَ – أو غَدًا – زَيْدًا" و "هَذَا الْمُعْطِي الْآنَ – أَوْغَدًا – دِرْهَمًا" ؛ وإن تقديم معمول مدخولها عليها ممتنع ؛ وإن عطف الفعل على مدخولها اسم الفاعل أو اسم المفعول جائز ، وذلك كما فى قول الله – تعالى – : "**إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللهَ قَرْضًا حَسَنًا**" (١) ؛ وقوله – تعالى – : **فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا * فَأَثَرْنَ بِهِ نَقْعًا**" (٢) ، وقد تقدم أنها تدخل على الفعل المضارع ؛ نحو : "الْتُرْضَىٰ" ، بذلك يثبت

---

(١) سورة سورة الحديد : من الآية ١٨ .

(٢) سورة العاديات : الآيتان ٣،٤ .

أن كونها اسما هو الصحيح [١] .

بهذا الاستدلال ؛ وبما تقدم ذكره من رد الاحتجاج لكون "**أل**" الموصولة حرف موصول ؛ أو حرف تعريف يتأكد ترجيح المذهب الأول ؛ القاضى بكون "**أل**" لفظا مشتركا بين الحروف والأسماء ؛ إذ إن "**أل**" الداخلة على اسماء الفاعلين والمفعولين اسم موصول ، وما عداها من أقسام "**الألف واللام**" حرف ، ومن ثم فإننى أَتَرَاءَى [٢] برأى أصحاب هذا المذهب .

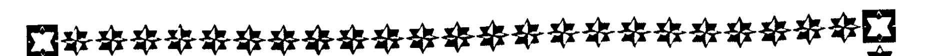
- وَاللهُ أَعْلَمُ -

* * * * *

---

[١] انظر : - فى ذلك - شرح التسهيل لابن مالك ١/(٢٠٠-٢٠٣) ؛ وشرح شذور الذهب لابن هشام : ص١٦٧ ؛ بتحقيق / الفاخورى ؛ وشرح التصريح ١/١٣٧ ؛ وحاشية يس على شرح الفاكهى للقطر ٢١٣/١، ٢١٤ ؛ وحاشية الصبان ٢٥١/١ ؛ وحاشية الخضرى ١٥٩/١ .

[٢] يقال : "فُلَانٌ يَتَرَاءَى بِرَأْيِ فُلَانٍ" إذا كان يرى رأيه ويميل إليه ويأخذ به . (انظر : لسان العرب ١٥٤٣/٣ ؛ وأساس البلاغة للزمخشرى ٣٢١/١ ؛ طبعة / الهيئة المصرية العامة للكتاب) .



المبحث الثاني

المبحث الثانى

أقسام "أل" ومواقعها فى الكلام

لما كان لفظ "**الألف واللام**" من الحروف المختصة بالاسم والمنزلة منه منزلة الجزء فإنه يلحق الأسماء إلا إنه لا يؤثر فيها تأثيراً لفظياً ؛ لأنه لا يعمل إعراباً فى مدخوله ، وإنما يكون مؤثراً تأثيراً معنوياً فيما يدخل عليه فى بعض مواقعه من الكلام ، ويكون غير مؤثر فى بعضها الآخر ، وذلك أن "**أل**" إذا كانت حرف تعريف فإنها تخرج الاسم الذى دخلت عليه من شياع التنكير إلى حصر التعريف وتعيينه[1] ، فتكون بذلك قد أثرت فى مدخولها تأثيراً معنوياً ، ومثلها – فى ذلك – "**أل**" الموصولة ، فإذا لم تكن معرفة أو موصولة كانت غير مؤثرة فى مدخولها تأثيراً معنوياً ، وتعرف – حينئذ – بـ "**أل**" الزائدة ، من ذلك نقف على أن "**أل**" من حيث التأثير وعدمه تنقسم ثلاثة أقسام : "**معرفة**" و "**موصولة**" و "**زائدة**" .

هذا ... والأسماء التى تدخل عليها "**الألف واللام**" تختلف باختلاف أقسامها المذكورة ؛ إذ إن مدخولها فى كل قسم من الأقسام الثلاثة غير مدخولها فى القسمين الآخرين ، وقد ترتب على ذلك أن تعددت مواقعها فى الكلام ، فأفضى ذلك إلى تقسيم "**أل**" – باعتبار مواقعها – إلى ثمانية أقسام ، وفيما يلى بيانها بالتفصيل .

القسم الأول : أن تكون حرف تعريف ، وقد تقدم ذكر ضابطها ، وهو أنها هى التى تخرج مدخولها من شياع التنكير إلى حصر التعريف وتعيينه ، وتختص بالدخول على الأسماء غير المشتقة ؛ كما فى نحو : "**الْفَرَس**" و "**الرَّجُل**" و "**الْغُلَام**" ، وقد تدخل على بعض المشتقات كما فى نحو "**الأَفْضَل**" و "**الْحَسَن الْوَجْه**"، ولـ "**أل**" المعرفة أنواع سنعرض لها بالتفصيل فى المبحث المخصص لها – إن شاء الله – .

---

[1] انظر جواهر الأدب : ص٣٠٥ .

القسم الثانى : أن تكون موصولة ، وهى – كما سبق – الداخلة على أسماء الفاعلين والمفعولين ، كما فى نحو : "الضَّارِبِ" و "الْمَضْرُوبِ" ، و "أل" الموصولة لها خصائص معينة ، ستتناول – إن شاء الله – فى المبحث المخصص لها .

القسم الثالث : أن تكون للمح الصفة ، وهى : "أل" الزائدة الداخلة على ما سمى به من الأعلام المنقولة ؛ مما يصلح دخول "الألف واللام" عليه من مصدر كـ "الْفَضْلِ" ؛ أو صفة كـ "الْحَارِثِ" ؛ أو اسم عين كـ "النُّعْمَانِ" ، وهو – فى الأصل – اسم من أسماء الدم[1] ، والمراد بلمح الصفة : ملاحظة المعنى الذى قد كان قبل العلمية ؛ أى : المعنى الذى نقل عنه العلم الذى دخلت عليه "أل" ، وذلك أن العلم المنقول مما يقبل "الألف واللام" قد يلمح أصله الذى نقل عنه ؛ وهو التنكير ؛ إذ إن حقيقة "أل" – فى هذا القسم – أنها تزاد زيادة غير لازمة فى بعض الأعلام للتنبيه على هذا الأصل ؛ بمعنى أن النظر ينتقل بزيادتها من العملية إلى الأصل المنقول عنه[2] ، وإنما يكون ذلك فى أعلام مسموعة ؛ أكثرها أعلام منقولة عن صفة ، وهى : "الْحَارِثُ" و "الْقَاسِمُ" – من أسماء الفاعلين – ؛ و"الْحَسَنُ" مكبرا ، و "الْحُسَيْنُ" مصغرا – من الصفات المشبهه – ؛ و "الْعَبَّاسُ" و "الضَّحَّاكُ" – من أمثلة المبالغة – ، ويلى ذلك العلم المنقول عن مصدر ، وهو : "الْفَضْلُ" ، ويليه العلم المنقول عن اسم عين ، وهو "النُّعْمَانُ" المنقول عن : "نُعْمَانَ" الذى هو اسم من أسماء الدم ، ومنه سميت : زهرة : "شَقَائِقِ النُّعْمَانِ" لشبه لونها فى حمرته بالدم[3] ، أما إذا سمى به "أل" من أول الأمر ؛ كـ "النُّعْمَانِ بْنِ الْمُنْذِرِ" ملك العرب ؛ فإن "أل" فيه لم تكن للمح الأصل ؛ وهو اسم العين ؛ لأنه لم يسمع اسم هذا الملك بدون

---

(١) انظر حاشية الصبان ١ /٢٩٠،٢٩١ .

(٢) انظر شرح الأشمونى في حاشية الصبان ٢٩٢/١ .

(٣) انظر شرح التصريح ١٥٢/١ .

"الألف واللام" [1] ، ولا تزاد "أل" للمح الصفة في غير ما ذكر من الأعلام المنقولة مما يقبل "الألف واللام" ، فلا تدخل على نحو : "مُحَمَّد" و "مَعْرُوف" و "صَالِح" – حال العملية – ؛ لأن ذلك لم يسمع ، ولا تزاد – أيضا – على نحو : "يَزِيد" و"يَشْكُر" و "يَعِيش" – أعلاما – ؛ لأنها منقولة عن الفعل ؛ والفعل لا يقبل "أل" الزائدة ، فضلا عن أن ذلك لم يسمع [2] .

والحاصل أن "أل" فى هذا القسم زائدة ؛ لا تلزم مدخولها من الأعلام المنقولة التى ذكرت ، وذلك أنه إذا لمح الأصل الذى نقل عنه العلم جيء بـ "أل" لهذا الغرض ، وإن لم يلمح لم يؤت بها [3] .

القسم الرابع : أن تكون "الألف واللام" للغلبة ، وهي التى تزاد على كل اسم اشتهر به بعض ما هو له اشتهارا تاما ، وهو ما يصير علما بالغلبة [4] ، وذلك أن مدخول "أل" – فى هذا القسم – يكون له عموم بحسب وضعه فيعرض له الخصوص فى استعماله لغلبة إطلاقه على شيء بعينه[5] ، وذلك نحو : "النَّجْم" و "الْعَقَبَة" و"الْبَيْت" و "الْمَدِينَة" و "الْكِتَاب" و "الصَّعِق" و "الأَعْشَىٰ" ، وغيرها ، فـ "النَّجْمُ" – فى الأصل – يتناول كل نجم ثم صار علما للثريا فقط ، و "الثُّرَيَّا" تصغير : "ثَرْوَىٰ" من : "الثَّرْوَةِ" ؛ أى : كثرة الكواكب ؛ لأن كواكبها سبعة [6] ، و "الْعَقَبَةُ" –

---

[1] انظر : السابق ؛ وحاشية الصبان ٢٩١/١ ؛ وحاشية الخضرى ١٨٧/١ .

[2] انظر : ارتشاف الضرب ٥٠٠/١ ؛ وهمع الهوامع ٢٣٨/١ ؛ وشرح التصريح ١٥٢/١ ؛ والجنى الداني : ص١٩٦ ،١٩٧ .

[3] انظر : الارتشاف ٥٠٠/١ ؛ والهمع ٢٣٨/١ ؛ وشرح بن عقيل : ص٢٩ .

[4] انظر : الكتاب ١٠٠/٢،١٠١ (هارون) ؛ والارتشاف ٤٩٩/١ ؛ والهمع ٢٣٧/١ ؛ وشرح الأشمونى فى حاشية الصبان ٢٩٣/١.

[5] انظر حاشية الخضرى ١٨٨/١ .

[6] انظر : شرح التصريح ١٥٣/١ ؛ وحاشية الصبان ٢٩٤/١ .

فى الأصل – اسم لكل طريق صاعد فى الجبل ، ثم اختص بعقبة منى التى تضاف إليها الجمرة ، وقيل : عقبة أَيْلَةَ[١] ، و"الْبَيْتُ" – فى الأصل – يتناول كل بيت ثم اختص بالبيت الحرام ، و "الْمَدِينَةُ" – فى الأصل – اسم يتناول كل مدينة ثم غلب على مدينة رسول الله – صلى الله عليه وسلم – ؛ وكانت تسمى "طَيْبَةَ" – و "يَثْرِبَ" ، و "الْكِتَابُ" – يطلق – فى الأصل – على كل كتاب ، ثم غلب هذا الاسم على كتاب سيبويه – رحمه الله – ، و "الصَّعِقُ" – فى الأصل – وصف عام لكل من رُمِىَ بصاعقة ، فهو من قولهم : "صَعِقَ الرَّجُلُ فَهُوَ صَعِقٌ" ، ثم غلب هذا الاسم على خويلد بن نفيل بن عمرو بن كلاب ؛ وهو رجل من بنى كلاب ، كان يطعم الطعام بتهامه ، فهبت ريح فَسَفَّت التراب فى جفناته ؛ أى : أوعية طعامه ، فسبها ، فرمى بصاعقة قتلته ، ومن ثم أطلق عليه : "الصَّعِقُ" وغلب عليه هذا الاسم حتى إذا قيل فإن الفهم لا ينصرف إلى سواه ممن أصابته صاعقة [٢] ، و "الأَعْشَىٰ" – فى الأصل – وصف لكل من لا يبصر ليلا ، ثم غلب على أعشى تغلب ، وهمدان [٣] – ومن ذلك – أيضا – : "النَّابِغَةُ" فهو – فى الأصل – وصف لكل من نبغ فى شىء وأجاده ، من شعر وغيره ، ثم غلب على نابغة ذبيان [٤] ، فهذه الأسماء ، ونحوها لما زيدت عليها "أل" صارت أعلاما بالغلبة عند سيبويه والجمهور [٥] ، واختاره ابن مالك[٦] ، وذهب بعضهم إلى أن هذه الأسماء ليست أعلاماً – على الحقيقة – ؛ لأن حقيقة العلم تتمثل فى كل اسم علق على مسمى بعينه فيصير معرفة بالوضع ؛

---

[١] انظر شرح التصريح ١/١٥٣ .

[٢] انظر : شرح المفصل لابن يعيش ١/٤٠،٤١ ؛ وشرح التصريح ١/١٥٣ ؛ وحاشية الصبان ١/٢٩٣ ، ٢٩٤ .

[٣] انظر : شرح التصريح ١/١٥٣ ؛ وحاشية الصبان ١/١٩٤ .

[٤] انظر حاشية الصبان ١/١٩٤ .

[٥] انظر الكتاب ٢/١٠٠، ١٠١ ، (هارون) .

[٦] انظر شرح التسهيل لابن مالك ١/١٧٤ .

ولا يدل على معنى ذلك الاسم فى مسماه ، أما الأسماء المذكورة ونحوها فإن تعريفها لم يكن بوضع اللفظ على المسمى ، وإنما بزيادة "أل" ، وذلك أنه لما دخلت على كل اسم منها صار – بزيادتها – ذا غلبة وشهرة ، فلما غلب واشتهر صار كالمتواضع عليه وجرى مجرى العلم فى إفادة التعريف ؛ قاله ابن يعيش[١] ، وهذا المذهب اختيار ابن عصفور ؛ قاله أبو حيان[٢] .

و "**أل**" – فى هذا القسم – زائدة زيادة لازمة ؛ لا تحذف إلا فى النداء ؛ أو الإضافة ، فحينئذ يجب حذفها ؛ لأن حرف النداء والإضافة لا يجامعان "**الألف واللام**" ، وذلك نحو : "يَا أَعْشَىٰ تَغْلِبَ" ؛ و : "هَٰذِهِ مَدِينَةُ رَسُولِ اللهِ" – صلى الله عليه وسلم[٣] – ، وقد تحذف "**أل**" فى غيرهما ، وذلك قليل[٤] ، وقيل : شاذ[٥] ، ومن ذلك ما سمع من كلامهم : "هَٰذَا عَيُّوقُ طَالِعًا" ؛ حكاه ابن الأعرابى[٦] ، وأصله : "**الْعَيُّوقُ**" بمعنى : "**الْعَائِق**" ؛ كـ "**الْقَيُّوم**" بمعنى : "**الْقَائِم**" وهو فى الأصل – اسم موضوع لكل عائق ؛ أى : حاجز ، ثم غلب على النجم الكبير الذى يعوق نجم "**الدَّبَرَانِ**" عن "**الثُّرَيَّا**" لكونه بينهما ، فـ "**أل**" – فيه – زائدة للغلبة[٧] .

<u>القسم الخامس</u> : أن تكون "**أل**" زائدة لإصلاح اللفظ وتحسين الكلام ، وزيادتها – فى هذا القسم – لازمة ، وهي "**أل**" التى تكون فى "**الَّذِى**" و "**الَّتِى**" و "**اللَّذَانِ**"

---

(١) انظر شرح المفصل ٤٠/١ .

(٢) انظر : ارتشاف الضرب ٤٩٩/١ ؛ والهمع ٢٣٧/١ .

(٣) انظر : شرح التصريح ١٥٣/١ ؛ وهمع الهوامع ٣٣٧/١ ؛ وحاشية الصبان ٢٩٤،٢٩٣/١ .

(٤) انظر الجنى الدانى : ص١٩٦ .

(٥) انظر شرح ابن عقيل : ص٢٩ .

(٦) انظر : شرح التصريح ١٥٤/١ ؛ وحاشية الصبان ٢٩٥/١ ؛ وشرح ابن عقيل : ص٢٩ .

(٧) انظر : شرح المفصل لابن يعيش ٤٢/١ ؛ وشرح التصريح ١٥٤/١ ؛ وحاشية الصبان ٢٩٦/١ ؛ وحاشية الخضرى ١٩٠/١ .

و"اللَّتَانِ" و "الَّذِينَ" و "اللَّاتِي" و "اللَّائِي" [١] ، وذلك أن "الَّذِى" وفروعه المذكوره إنما دخل كل منها فى الكلام للتوصل به إلى وصف المعارف بالجمل ؛ إذ إن الجمل نكرات بدليل أنها تجرى أوصافا على النكرات فى نحو : "مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَبُوهُ كَرِيمٌ" – و – : "عَطَفْتُ عَلَىٰ غُلَامٍ سَافَرَ أَبُوهُ" ، وصفة النكره نكره ، فلما كانت الجمل تجرى أوصافا على النكرات أريد أن يكون مثل ذلك فى المعارف ، إلا أنه لم يسغ أن يؤتى بالجملة وصفا للمعرفة ؛ لأن الجملة نكرة ، ولا توصف المعرفة بالنكرة ، فكما أنه لم يمكن أن يقال : "مَرَرْتُ بِزَيْدٍ شُجَاعٍ" – فى حال الإفراد – على أن "شُجَاعٍ" نعت لـ "زَيْدٍ" فكذلك لم يمكن أن يقال : "مَرَرْتُ بِزَيْدٍ أَبُوهُ كَرِيمٌ" ؛ ولا : "عَطَفْتُ عَلَىٰ بَكْرٍ سَافَرَ أَبُوهُ" ؛ على أن الجملة الاسمية : "أَبُوهُ كَرِيمٌ" نعت لـ "زَيْدٍ" ؛ والجملة الفعلية : "سَافَرَ أَبُوهُ" نعت لـ "بَكْرٍ" ؛ لكون الجملة نكرة والمنعوت معرفة ، ومحال أن توصف المعرفة بالنكرة ؛ إلا إذا عرفت النكرة بإدخال "**الألف واللام**" – مثلا – ، وإنما يمكن ذلك فى النعت المفرد ، فيقال : "مَرَرْتُ بِزَيْدٍ الشُّجَاعِ" ؛ ولا يمكن فى النعت بالجملة ؛ حيث لا يمكن إدخال "**أل**" على الجمل ؛ لأنها من خصائص الأسماء فى حال الإفراد ، فلما لم يمكن إدخال "**الألف واللام**" على الجمل جيء باسم الموصول : "**الَّذِى**" وفروعه مما فيه "**أل**" للتوصل بها إلى وصف المعارف بالجمل ، وجعلت الجملة التى كانت وصفا للنكرة صلة للموصول ، فيقال : "مَرَرْتُ بِزَيْدٍ الَّذِى أَبُوهُ كَرِيمٌ ، وَبِهِنْدٍ الَّتِى أَخُوهَا مُجَاهِدٌ" ، و : "عَطَفْتُ عَلَىٰ بَكْرٍ الَّذِى سَافَرَ أَبُوهُ ، وَعَلَىٰ هِنْدٍ الَّتِى سَافَرَ أَخُوهَا" ويقال نحو ذلك فى فروع "**الَّذِى**" و "**الَّتِى**" ؛ فألزمت "**الألف واللام**" هذه الأسماء الموصولة لما أريد تعريف الجملة الواقعة نعتا للإعلام بأن الجملة صارت صالحة لأن توصف بها المعرفة ؛ لأن "**أل**" هى الحرف الذى وضع للتعريف ، فاسم الموصول الذى ألزم الألف واللام صار هو

---

[١] انظر : سر صناعة الإعراب ٣٥٥/١ ؛ وجواهر الأدب : ص٣١٦ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ١٤١/٣ .

وصلته نعتا للمعرفة – فى اللفظ – ؛ إلا أن الجملة الواقعة صلة هى المقصودة بالنعت ، واسم الموصول وصلة لها ، وذلك نظير نحو : "يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ" ؛ إذ إن المنادى المعرف بـ "**الألف واللام**" لا يمكن أن تباشره "**يَا**" ، فلا يقال : "يَا الرَّجُلُ" ، وقد توصل إلى ندائه بإدخال "أَيِّ" بين المنادى وحرف النداء ، فقيل : "يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ" فـ "**الرَّجُلُ**" هو المقصود بالنداء و"**أَيٌّ**" وصلة إليه ، فكذلك ما ذكر من نحو : "مَرَرْتُ بِزَيْدٍ الَّذِى أَبُوهُ كَرِيمٌ" ؛ و "عَطَفْتُ عَلَى بَكْرٍ الَّذِى سَافَرَ أَبُوهُ" ، فإن القصد أن يوصف "زَيْدٌ" بالجملة الاسمية "أَبُوهُ كَرِيمٌ" – فى المثال الأول – ، وأن يوصف "**بَكْرٌ**" بالجملة الفعلية "سَافَرَ أَبُوهُ" – فى المثال الآخر – ، فلما كان ذلك غير ممكن لكون الجمل نكرات ووصف المعارف بها محال – كما ذكر – ؛ توصل إلى ذلك بـ "**الَّذِى**" وأخواته التى ألزمت "**أل**" لتكتسب بها التعريف فيتطابق اللفظ والمعنى[١] ، ومن ثم كانت زيادة "**الألف واللام**" فى "**الَّذِى**" و "**الَّتِى**" وتثنيتهما وجمعهما لإصلاح اللفظ وتحسين الكلام .

وذهب قوم إلى أن "**أل**" فى "**الَّذِى**" وفروعه زائدة للتعريف على حدها فى نحو : "**الرَّجُلِ**" و "**الْغُلَامِ**" ؛ أى : هي معرفة لهذه الأسماء الموصولة لفظاً ومعنى ؛ لا لفظاً فقط كما ذهب أصحاب المذهب السابق ، وقد نسب هذا المذهب لقدامى النحويين [٢] ، أما المذهب الأول فهو معزو للمحققين[٣] ، ولعله هو الصواب لأمرين :

(**أحدهما**) : أن زيادة "**الألف واللام**" فى : "**الَّذِى**" و "**الَّتِى**" وفروعهما زيادة

---

[١] انظر : سر الصناعة ٣٥٣/١، ٣٥٤ ؛ واللباب للعكبرى ١١٦/٢، ١١٧ ؛ وجواهر الأدب : ص٣١٦ ؛ وشرح المفصل ؛ لابن يعيش ١٤١/٣ ؛ وشرح الكافية للرضى ٩٩/٣ .

[٢] انظر : اللامات : ص٢٨ .

[٣] انظر : شرح المفصل ١٤٠/٣ .

لازمة ؛ ولم تسمع هذه الأسماء قط معراة من "أل" ، بخلاف المعرفة فإنها لم تلزم دخولها ، بل يجوز إسقاطها ؛ فيقال : "رَجُلٌ" و "غُلَامٌ" فى : "الرَّجُلِ" و "الْغُلَامِ" ، ونحو ذلك ، ولم يسمع : "لَذِى" فى "الَّذِى" ؛ وكذا أخواتها ، فلما خالفت ما عليه نظائرها تعين كونها زائدة لغير معنى التعريف[1] .

و (**الأمر الآخر**) : وجود أسماء موصولة غير "**الَّذِى**" وفروعه معراة من "**الألف واللام**" وهى مع ذلك معرفة ، وتلك هي : "مَنْ" و "مَا" و "أَيٌّ" ، فى نحو : "أَكْرَمْتُ مَنْ زَارَنِي" و "أَكَلْتُ مَا اشْتَرَيْتُهُ مِنْ طَعَامٍ" و "لأُكْرِمَنَّ أَيُّهُمْ يُجَاهِدُ" ، فهذه أسماء موصولة ؛ وهى معرفة بغير "**أل**" ؛ إذ إنها عرفت بما بعدها من صلاتها ، وكذلك "**الَّذِى**" وفروعه المقرونه "**بالألف واللام**" ، فإذا ثبت ذلك كانت "**أل**" زائدة فيها زيادة لازمة ؛ لأن الاسم لا يتعرف من جهتين مختلفتين [2] .

هذا .. وقد وردت "**أل**" زائدة لازمة فى بعض الأعلام ؛ بحيث تكون جزءا من كل منها ، ولم تكن – حينئذ – لإصلاح اللفظ كما كانت فى "**الَّذِى**" وفروعه ، وهذه الأعلام هى : "**السَّمَوْأَلُ**" و "**الْيَسَعُ**" و "**اللَّاتُ**" و "**الْعُزَّى**" [3] .

فأما "**السَّمَوْأَلُ**" فهو علم شاعر يهودى ، وأما "**الْيَسَعُ**" فهو علم نبى ؛ قيل : هو يوشع ابن نون ؛ فتى موسى – عليهما السلام – ، وقد اختلف فى هذا اللفظ ، فقيل : هو أعجمي مُعَرَّبٌ ؛ لفظة لفظ المضارع وليس بمضارع ، وعليه يكون علما مرتجلا وقد قارنت "**أل**" ارتجاله ، وقيل : هو عربي منقول من الفعل المضارع الذى ماضيه "وَسِعَ" ، وقد قارنت "**أل**" نقله ، والأول هو الأرجح ؛ لأن أسماء الأنبياء كلها

---

[1] انظر : اللامات : ص٢٨ ؛ وشرح المفصل ٣/١٤٠،١٤١ .

[2] انظر : سر الصناعة ١/٣٥٣ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٣/١٤١ .

[3] انظر : سر الصناعة ١/٣٥٩ ؛ وشرح الألفية لابن الناظم : ص١٠٠،١٠١ ؛ وشرح الأشمونى فى حاشية الصبان ١/٢٨٨ .

أعجمية إلا أربعة ؛ هم : "صَالِحٌ" و "شُعَيْبٌ" و "هُودٌ" و "مُحَمَّدٌ" – عليهم الصلاة والسلام –[١] .

وأما "اللَّاتُ" و "الْعُزَّىٰ" فهما علمان مؤنثان لصنمين في الجاهلية ، فـ "اللَّاتُ" كانت لثقيف بالطائف ، وقيل : بنخلة ، وقيل : بعكاظ ، و"الْعُزَّىٰ" كانت لغطفان ، وقيل : لم يكن اسم صنم ؛ وإنما اسم شجرة كانت تعبد[٢] ، و "الْعُزَّىٰ" – من الْعِزِّ – بوزن "فُعْلَىٰ" فهي تأنيث : "الأَعَزِّ" ، وقيل : إن "اللَّاتِ – و – الْعُزَّىٰ" صفتان غالبتان ؛ كـ "الْحَارِثِ" و "الْعَبَّاسِ" و "الْفَضْلِ" فـ "أل" فيهما للمح الصفة ، وعليه تكون زائدة غير لازمة ، والأول هو الأرجح ؛ لأن "اللَّاتَ" و "الْعُزَّىٰ" علمان بمنزلة : "يَغُوثَ" و "يَعُوقَ" و "نَسْرٍ" و "مَنَاةَ" ، وغيرها من أسماء الأصنام ، فهي أعلام ، ولم تحتج في تعريفها إلى "الألف واللام" فضلا عن أنه لم يسمع : "لَاتٌ" – و – "عُزَّىٰ" بغير "أل" ، فدل ذلك على أن "اللَّاتَ والْعُزَّىٰ" ليستا من باب : "الْحَارِثِ – و – الْعَبَّاسِ – و – الْفَضْلِ" وعليه تكون "أل" فيهما زائدة لازمة[٣] .

<u>**القسم السادس**</u> : أن تكون "أل" زائدة غير لازمة ، وذلك على ثلاثة أضرب :

(الضرب الأول) : زيادتها في العدد المضاف ؛ وعجز العدد المركب – نادرا – .

أما العدد المضاف نحو : "ثَلَاثَةُ أَثْوَابٍ" و "مِائَةُ دِرْهَمٍ" و "أَلْفُ دِينَارٍ" فإنه إذا قصد تعريفه فإن القياس – فيه – أن تدخل "الألف واللام" على المضاف إليه ؛ أي : المعدود ، فيصير معرفا بـ "أل" ، فيقال : "ثَلَاثَةُ الْأَثْوَابِ" و "مِائَةُ الدِّرْهَمِ"

---

[١] انظر : الدر المصون للسمين الحلبي ١١٦،١١٥/٣ ؛ وحاشية يس على شرح التصريح ١٥٠/١ ؛ وحاشية الصبان ٢٨٨/١ .

[٢] انظر : الدر المصون ٢٠٨،٢٠٧/٦ ؛ وشرح التصريح ١٥١،١٥٠/١ ؛ وحاشية الصبان ٢٨٨/١ .

[٣] انظر سر صناعة الإعراب ١٥٩/١ ، ١٦١،١٦٠ .

و"أَلْفُ الدِّينَارِ" ، وحينئذ يتعرف العدد بالإضافة على حد التعريف في نحو : "غُلَامُ الرَّجُلِ" و "بَابُ الدَّارِ" ، ومن ذلك قول الشاعر :

مَازَالَ مُذْ عَقَدَتْ يَدَاهُ إِزَارَهُ   فَسَمَا فَأَدْرَكَ خَمْسَةَ الْأَشْبَارِ [1]

حيث عرف المضاف إليه المعدود : "الْأَشْبَار" بـ "أل" ، وجرد العدد المضاف منها ، وهو : "خَمْسَةَ" ، ومنه قول الآخر :

وَهَلْ يُرْجِعُ التَّسْلِيمَ أَوْ يَكْشِفُ الْعَمَى   ثَلَاثُ الْأَثَافِى والدِّيَارُ الْبَلَاقِعُ [2]

حيث أدخلت "أل" على المضاف إليه المعدود : "الْأَثَافِى" ، وجرد منهما العدد المضاف : "ثَلَاثُ".

وإذا كان العدد مضافا إلى مضاف أو أكثر أدخلت "أل" على المضاف إليه الأخير فقط فنحو : "مِائَةُ أَلْفِ دِرْهَمٍ" ؛ و : "خَمْسُمِائَةِ أَلْفِ دِرْهَمٍ" ؛ و : "ثَلَاثُ مِائَةِ أَلْفِ دِينَارِ رَجُلٍ" ؛ و : "ثَلَاثُ مِائَةِ أَلْفِ دِينَارِ غُلَامِ رَجُلٍ" ؛ يقال – فى تعريفها – : "مِائَةُ أَلْفِ الدِّرْهَمِ" ؛ و : "خَمْسُمِائَةِ أَلْفِ الدِّرْهَمِ" ؛ و : "ثَلَاثُ مِائَةِ أَلْفِ دِينَارِ الرَّجُلِ" ، و : "ثَلَاثُ مِائَةِ أَلْفِ دِينَارِ غُلَامِ الرَّجُلِ" [3] .

---

(1) هذا بيت من البحر الكامل ، وهو للفرزدق في ديوانه ٣٠٥/١ ؛ والجنى الدانى : ص ٥٠٤ ؛ وجواهر الأدب : ص٣١٧ ؛ وخزانة الأدب ٢١٢/١ ؛ والدرر ٤٧٠/١ ؛ وشرح المفصل ١٢١/٢ ؛ ٣٣/٦ ؛ والمقاصد النحوية ٣٢١/٣ ؛ والمقتضب ١٧٦/٢ ، والشاهد فيه قوله : "خَمْسَةَ الْأَشْبَارِ" ، حيث جرد العدد المضاف من "أل" وأدخلت على المضاف إليه .

(2) هذا بيت من البحر الطويل ، وهو لذى الرمة في ديوانه ١٢٧٤/٢ ؛ وجواهر الأدب : ص٣١٧ ؛ والخزانة ٢١٣/١ ؛ والدرر ٤٦٩/١ ؛ وشرح المفصل ١٢٢/٢ ، و "الأَثَافِي" جمع : "الأُثْفِيَّة" ؛ وهى أحد أحجار ثلاثة توضع عليها القدر ، و "البَلَاقِعُ" جمع : "البَلْقَع" وهو : الخَرَابُ ؛ وأصله الأرض التى لا شيء فيها ، والشاهد فيه كسابقة .

(3) انظر : شرح الكافية ٣٨١/٣ ؛ وحاشية الصبان ٢٩٩/١ .

وإنما يكون تعريف العدد المضاف بإدخال "أل" على المضاف إليه المعدود لأن المسموع والمشهور إدخالها على المضاف إليه دون المضاف ؛ فضلا عن أن الفائدة من إدخال "أل" حصول التعريف ، وتعريف المضاف حاصل بتعريف المضاف إليه ؛ فيكون إدخال "أل" على المضاف ضائعا ، ولذلك لا تجامع الإضافة "أل" إلا إذا كان المضاف وصفا ؛ كما في نحو قوله – تعالى – : "وَالْمُقِيمِي الصَّلَاةِ"[١] ، وفي غير ذلك لا يجوز[٢] ، ومن ثم أجمع النحويين على أن "أل" تدخل على المضاف إليه في حال تعريف العدد المضاف ، إلا أن الكوفيين أجازوا إدخالها على العدد المضاف – أيضا – وإن تعدد ، فيقال – عندهم – "الثَّلَاثَةُ الْأَثْوَابِ" و "الْمِائَةُ الدِّرْهَمِ" و "الْأَلْفُ الدِّينَارِ" و "الْمِائَةُ الْأَلْفِ الدِّرْهَمِ" و "الثَّلَاثُ الْمِائَةِ الْأَلْفِ الدِّرْهَمِ" و "الثَّلَاثُ الْمِائَةِ الْأَلْفِ الدِّينَارِ الرَّجُلِ" ؛ ونحو ذلك ، وإنما أجاز الكوفيون إدخال "أل" على العدد المضاف لثلاثة أمور[٣] :

(**أحدها**) : أنه ورد عن بعض العرب قولهم : "الثَّلَاثَةُ الْأَثْوَابِ" .

(**الثاني**) : التشبيه بنحو : "الْحَسَنُ الْوَجْهِ" – في الصفة المشبهه – .

(**الأمر الثالث**) : أن العدد المضاف والمعدود المضاف إليه في نحو : "الثَّلَاثَةُ الْأَثْوَابِ" لذات واحدة ، ولذلك ينبغي أن يعرف الأول وهو المضاف ؛ لأنه محل التعريف وأن يعرف الثاني وهو المضاف إليه ؛ لأنه – في الحقيقة – هو المقصود ، وذلك بخلاف نحو : "غُلَامُ الرَّجُلِ" لأنهما متعددان لفظا ومعنى .

---

[١] سورة الحج : من الآية ٣٥ .

[٢] انظر : شرح المفصل لابن يعيش ١٢١/٢ ، ١٢٢ ؛ وشرح الكافية للرضي ٣٨١/٣ ؛ وحاشية الصبان ٢٩٨/١ ؛ والدرر ٤٦٩/١ .

[٣] انظر جواهر الأدب : ص٣١٧ .

وقضى البصريون بشذوذ إدخال "**أل**" المعرفة على العدد المضاف [١]، وردوا ما احتج به الكوفيون لجوازه بما يلى :

١-ما ذكر من قول بعضهم : "الثَّلَاثَةُ الْأَثْوَابِ" لا يعد حجة لأنه قول عرب غير فصحاء[٢] ؛ فضلا عن كونه مخالفا للمسموع والمشهور عن فصحاء العرب.

٢-الإضافة فى نحو : "الْحَسَنُ الْوَجْهِ" إضافة لفظية لا تفيد تعريفا ؛ إذ إن المضاف وصف وقد أضيف إلى معموله ، أما الإضافة فى العدد فهى إضافة معنوية تفيد التعريف ، فهى بخلاف الإضافة فى الصفة المشبهة ، ومن ثم لا يجوز قياس أحدهما على الآخر .

٣-ما قيل من وجوب تعريف المضاف والمضاف إليه لكونهما لذات واحدة مندفع بنحو : "هَٰذَا خَاتَمُ فِضَّةٍ" ؛ إذ إن : "خَاتَمُ فِضَّةٍ" متضايفان لذات واحدة ولا يجوز تعريف المضاف – اتفاقا – ، فلو كان اتحاد الذات علة لتعريف المضاف لجاز فى نحو "خَاتَمُ فِضَّةٍ" ، ولكنه ممتنع – هاهنا – ، ومن ثم يمتنع فى نحو : "الثَّلَاثَةُ الْأَثْوَابِ"[٣] .

* وأما العدد المركب وهو : "أَحَدَ عَشَرَ" و "تِسْعَةَ عَشَرَ" وما بينهما ؛ فإنه إذا قصد تعريفه فإن للنحويين – فى ذلك – ثلاثة مذاهب[٤] :

(**أحدها**) : أن تدخل "**الألف واللام**" على الاسم الأول فقط ؛ أى : على صدر هذا العدد دون عجزه ؛ فيقال : "جَاءَنِى الْأَحَدَ عَشَرَ رَجُلاً" و : "زُرْتُ التِّسْعَ عَشَرَةَ مَدِينَةً" ، وكذا ما بينهما ، ولا يجوز إدخال "**أل**" على الاسم الثانى منهما ؛

---

[١] انظر : شرح المفصل لابن يعيش ١٢١/٢ ؛ وحاشية الصبان ٢٩٨/١ .

[٢] انظر : الدرر اللوامع ١٦٩/١ ؛ وشرح المفصل ١٢٢/٢ .

[٣] انظر : جواهر الأدب : ص٣١٧،٣١٨ ؛ وشرح المفصل ١٢٢/٢ .

[٤] انظر شرح المفصل لابن يعيش ٣٣/٦ .

وهو العجز : "عَشَرَ" أو "عَشْرَةَ" ، ولا يجوز – أيضا – إدخالها علـــى المعـدود : "رَجُلًا" – و – "مَدِينَةً" ، ونحوهما ، وذلك لأن الاسمين لما ركب أحدهما مع الآخـر جعلا بمنزلة اسم واحد ، وقد تنزل ثانيهما منزلة بعض حروف ذلك الاسم ؛ فأفضى ذلك إلى أن يكون تعريف هذا العدد بإدخال "أل" على أول الاسمين المركبين – كما ذكر – ، ولا يجوز إدخالها على ثانيهما لكونهما جعلا بمنزلة اســم واحـد ؛ إذ إن إدخالها يؤدى إلى اجتماع علامتى تعريف فيما هو كالاسم الواحد ؛ وذلك ممتنـع[1] ، ولم يجز – أيضا – إدخالها على المعدود : "رَجُلًا" و "مَدِينَةً" ونحوهما لأنه تميـيز ، والتمييز لا يكون إلا نكرة ؛ إذ الغرض أن يميز المعدود من غيره ، وإنما يحصـل ذلك بالنكرة الأخف دون المعرفة الأثقل ، وهـــذا هـو مذهـب البصرييـن غـير الأخفش[2].

(**المذهب الثانى**) : أن تدخل "**الألف واللام**" على الاسـمين معـا ؛ الصـدر والعجز ، دون المعدود ، فيقال : "جَاءَنِى الْأَحَدَ الْعَشَرَ رَجُلًا – و – التِّسْعَ الْعَشَـرَةَ امْرَأَةً"،وكذا ما بينهما ، وذلك لأنهما – فى الحقيقة – اسمان مبنيان على فتح الجزأين وجوبا لكون العطف مرادا فيهما ، فلو صرح بالعطف لم يكن بد مـن تعريفـهما ، فيقال : "**الْأَحَدُ وَالْعَشَرُ**" و "**الثَّلَاثَةُ وَالْعَشَرُ**" إلى : "**التِّسْعَةُ وَالْعَشَـرُ**" ، فلمـا وجـب إدخال "**أل**" عليهما مع التصريح بالعطف ؛ فكذلك إذا ضمنا معناه ، وهذا هو مذهـب الكوفيين والأخفش من البصريين[3] .

---

[1] انظر سر صناعة الإعراب ٣٦٥/١ .

[2] انظر : الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيـين للإنبـاري ٣١٣/١،٣١٥ ، تحقيق الأستاذ / محمد محيى الدين عبد الحميد ، وانظر شرح المفصل لابن يعيش ٣٣/٦ ؛ وشـرح الأشمونى في حاشية الصبان ٢٩٨/١ .

[3] انظر : شرح المفصل ٣٣/٦ ؛ وشرح الكافية للرضى ٣٨١/٣ ؛ وحاشية الصبان ٢٩٨/١ .

(**المذهب الثالث**) : أن تدخل "**أل**" على الأسماء الثلاثة : الصدر والعجز والمعدود ؛ فيقال : "جَاءَنِى اْلأَحَدَ الْعَشَرَ الرَّجُلَ – و – التِّسْعَ الْعَشْرَةَ الْمَرْأَةَ" ؛ وكذا ما بينهما ، وقد عزى هذا المذهب إلى بعض الكوفيين [١] ، وقيل : هو مذهب قوم من الكتاب[٢] .

والمذهب الأول هو الأرجح لما تقدم ذكره من كون تعريف عجز العدد يفضى إلى الجمع بين علامتى تعريف فيما هو كالاسم الواحد ؛ إذ إن صدر العدد المركب وعجزه تنزلا منزلة اسم واحد ، والجمع بين علامتى تعريف فى المنزل منزلة اسم واحد ممتنع ، والمعدود – أيضاً – لا يعرف ؛ إذ إنه لا يكون إلا نكرة ؛ لأنه تميز ، وإن كان الكوفيون يجيزون مجيئه معرفة فإنه خلاف الأولى ؛ لأن مجىء التمييز نكرة أولى من مجيئه معرفة ؛ لكون النكرة الأخف .

* هذا .. وقد أجمع النحويون على أنه لا يجوز أن يقال : "اْلأَحَدَ عَشَرَ الدِّرْهَمَ" ونحوه ؛ بإدخال "**الألف واللام**" على صدر المركب العددى وعلى تمييزه ، ولا يجوز أن يقال – أيضا – "أَحَدَ عَشَرَ الدِّرْهَمَ" ونحوه ؛ بإدخال "**أل**" على المعدود فقط [٣].

* يستنبط من كل ما ذكر أن "**أل**" – فى العدد المضاف – تكون للتعريف إذا أدخلت على المعدود المضاف إليه – اتفاقاً – ، وتكون زائدة غير لازمة إذا أدخلت على العدد المضاف ، وتكون كذلك – أيضاً – إذا أدخلت على ما تكرر من العدد المضاف ، ففى نحو : "الثَّلاَثَةُ الدَّرَاهِمِ" و "الثَّلاَثَةُ اْلآلاَفِ الدِّرْهَمِ" و : "الثَّلاَثُ المِائَةِ اْلأَلْفِ الدِّرْهَمِ" ؛ اتفق النحويون على أن "**أل**" فى : "**الدِّرْهَمِ**" و"**الدَّرَاهِمِ**" حرف تعريف ، وأن : "**أل**" فى : "**الثَّلاَثَةِ**" و "**الثَّلاَثِ**" و "**المِائَةِ**" و "**اْلأَلْفِ**" و "**اْلآلاَفِ**" زائدة

---

[١] انظر : الانصاف ٣١٢/١ ؛ وجواهر الأدب : ص٣١٨ ؛ وشرح الكافية ٣٨١/٣ .

[٢] انظر : شرح المفصل ٣٣/٦ ؛ وشرح الأشمونى في حاشية الصبان ٢٩٨ ؛ والدرر ٤٩٤/١ .

[٣] انظر حاشية الصبان ٢٩٨/١ .

غير لازمة – نادرا – عند جمهور البصريين فى حين قضى الكوفيون بكونها حرف تعريف .

و – أيضا – أجمع النحويون على أن "أل" – فى العدد المركب – تكون للتعريف إذا أدخلت على صدره ، فإذا أدخلت على عجزه ؛ أو تمييزه فإنها تكون زائدة غير لازمة ، ففى نحو : "الْأَحَدَ الْعَشَرَ دِرْهَمًا" – و – "التِّسْعَةَ الْعَشَرَ الدِّرْهَمَ" ؛ "أل" حرف تعريف فى : "الأحد" و "التِّسْعَة" ، أما فى : "الْعَشَرَ" ، و "الدِّرْهَمَ" فهى زائدة غير لازمة – نادرا – عند جمهور البصريين ، وذهب الكوفيون إلى أنها معرفة ؛ لا زائدة .

(**الضرب الثانى**) : زيادة "أل" – شذوذا – ، ويتمثل ذلك فى زيادتها فى "**الحال**" كما فى قولهم : "ادْخُلُوا الْأَوَّلَ فَالْأَوَّلَ" و "جَاءُوا الْجَمَّاءَ الْغَفِيرَ"[1] ، ففى المثال الأول لفظ "**الْأَوَّلَ**" السابق حال من "**الواو**" فى : "**ادْخُلُوا**" ، والحال واجبة التنكير ؛ لأن الغالب فيها أن تكون مشتقة ؛ وصاحبها معرفة ، فلزم أن تكون نكره لئلا يتوهم كونها نعتا إذا كان صاحبها منصوبا ، وحمل عليه – فى ذلك – صاحب الحال المرفوع ، والمجرور[2] ، ولفظ "**الْأَوَّلَ**" اللاحق معطوف بالفاء الدالة على الترتيب والتعقيب ، ومن ثم كانت "أل" – فيهما – زائدة غير لازمة – شذوذا – ، والأصل : "ادْخُلُوا أَوَّلَ فَأَوَّلَ" ، والمعنى : "ادْخُلُوا مُرَتَّبِينَ الْأَسْبَقَ فَالْأَسْبَقَ"[3] ؛ ويؤولان بنكرة فيكون التقدير – حينئذ – "ادْخُلُوا مُرَتَّبِينَ وَاحِدًا فَوَاحِدًا" .

وفى المثال الآخر لفظ "**الْجَمَّاءَ**" حال من "**الواو**" فى : "**جَاءُوا**" ، وكذلك لفظ : "**الْغَفِيرَ**" ، ولما كانت الحال واجبة التنكير لما ذكر فإن "أل" فيهما زائدة غير

---

[1] انظر : جواهر الأدب : ص ٣١٨ ؛ والمغنى ٥٢/١ ؛ وشرح التصريح ١٥٢/١ .

[2] انظر : همع الهوامع ٢٣٠/٢ ؛ وشرح التصريح ٣٧٣/١ ؛ وحاشية الصبان ٢٥٥/٢ ، ٢٥٦ .

[3] انظر شرح التصريح ١٥٢/١ .

لازمة – شذوذا – ؛ إذ إنهما بلفظ المعرف بالألف واللام ، ويؤولان بنكرة فيكون التقدير : "جَاءُواجَمِيعًا"[١] ؛ أو بنكرتين فيكون التقدير : "جَاءُوا جَمَّاءً غَفِيرًا" [٢] ، و"جَمَّاءُ" مؤنث : "جَمٌّ" وهو من "الْجُمُوم" بمعنى : "الْكَثْرَة" ، و "غَفِيرٌ" من "الْغَفْر" بمعنى : "السَّتْر والتَّغْطِيَة" وعليه فالمعنى المراد من المثال المذكور : "جَاءُوا سَاتِرِينَ – لِكَثْرَتِهِمْ – وَجْهَ الْأَرْضِ" [٣] .

والحاصل أن ما ذكر من كون "أل" زائدة غير لازمة – شذوذا – في نحو : "الْأَوَّلَ فَالْأَوَّلَ" و "الْجَمَّاءَ الْغَفِيرَ" هو مذهب الجمهور [٤] ، وذهب المبرد والسيرافي إلى أن "أل" في هذه الألفاظ ونحوها معرفة لا زائدة [٥] .

ومن ذلك – أيضا – قراءة بعضهم [٦] : "لَيَخْرُجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذَلَّ"[٧] ؛ بفتح "الياء" في : "يُخْرِجَنَّ" وضم "الراء" على أنه مبني للفاعل ؛ و – أيضا – بضم "الياء" وفتح "الراء" على أنه مبني للمفعول ؛ وبرفع "الأَعَزّ" على أنه فاعل ؛ أو نائب فاعل ، ونصب "الْأَذَلّ" على أنه حال ، ولما كانت الحال واجبة التنكير – كما تقدم – فإن "أل" – فيه – زائدة غير لازمة – شذوذا – عند الجمهور ، على حد زيادتها في :

---

[١] انظر : شرح التصريح ٣٧٣/١ ؛ وشرح الأشموني في كتاب حاشية الصبان ٢٥٥/٢ .

[٢] انظر جواهر الأدب : ص٣١٨ .

[٣] انظر : شرح التصريح ٣٧٣/١ ؛ وحاشية الصبان ٢٥٥/٢ .

[٤] انظر : الكتاب ١٣٨/١ ؛ وارتشاف الضرب ٣٣٨/٢ ؛ والدر المصون ٣٢٣/٦ ؛ والهمع ٢٣٠/٢ ؛ والدرر ١٣٨/١ .

[٥] انظر : المقتضب ٢٧١/٣ ؛ والارتشاف ٣٣٩/٢ .

[٦] هذه القراءة حكاها الكسائي والفراء عن قوم – انظر : شواذ ابن خالوية : ص١٥٧ ، وإتحاف فضلاء البشر للدمياطي : ص٤١٧ – .

[٧] سورة المنافقون : من الآية ٨ .

" الْأَوَّلَ فَالْأَوَّلَ" – و – "الْجَمَّاءَ الْغَفِيرَ" [١] ، والتقدير : "لَيَخْرُجَنَّ – أو يُخْرِجَنَّ" – الْعَزِيزُ مِنْهَا ذَلِيلاً" [٢] ، وزعم الزمخشرى أن "الْأَذَلَّ" مفعول مطلق ، على حذف مضاف ، والتقدير : "لَيَخْرُجَنَّ الأَعَزُّ مِنْهَا خُرُوجَ الْأَذَلِّ" ، وعليه لا تكون "أل" – فيه – زائدة [٣].

(الضرب الثالث) زيادتها للضرورة ؛ إما فى معرفة ؛ وإما فى نكرة ، وذلك فى الشعر كثير [٤] ، أما زيادة "أل" للضرورة فى معرفة فكما فى قول الشاعر :

رَأَيْتُ الْوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدِ مُبَارَكًا ... شَدِيدًا بِأَعْبَاءِ الْخِلَافَةِ كَاهِلُهُ [٥]

حيث زيدت "أل" فى : "الْيَزِيدِ" للضرورة ، أما زيادتها فى : "الْوَلِيد" فللمح الصفة ، وقيل : إن "الألف واللام" فى : "الْيَزِيدِ" للتعريف ؛ إذ إنه نكر ثم أدخلت عليه "أل" [٦] ، ومنه "العمرو" فى قول الراجز :

بَاعَدَ أُمَّ الْعَمْرِو مِنْ أَسِيرِهَا ... حُرَّاسُ أَبْوَابٍ عَلَى قُصُورِهَا [٧]

---

(١) انظر : جواهر الأدب ص٣١٨ ؛ مغنى اللبيب ٥٢/١ ؛ والدر المصون ٣٢٣/٦ ؛ والهمع ١٣٠/٢، ١٣١ .

(٢) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢٦٠/١ ؛ والدرر اللوامع ١٣٨/١ .

(٣) انظر المغنى ٥٣/١ .

(٤) انظر الجنى الدانى : ص١٩٨ .

(٥) هذا بيت من البحر الطويل ، وهو لابن ميادة في ديوانه : ص١٩٢ ؛ والخزانة ٢٢٦/٢ ؛ وسر الصناعة ٤٥١/٢ ؛ والمقاصد النحوية ٢١٨/١ ، ٥٠٩ ، والشاهد فيه ما ذكر في الأصل .

(٦) انظر المغني ٥٢/١ .

(٧) هذا الرجز لأبى النجم في ديوانه : ص١١٠ ؛ وشرح المفصل ٤٤/١ ؛ والمخصص ٢١٥/١٣ ، والشاهد فيه ما ذكر في الأصل .

حيث أدخلت "أل" على : "عَمْرٍو" للضرورة ؛ لأنه علم ، وقيل : أدخلت عليه بعد أن نكر ، ومن ثم فهي معرفة لا زائدة [١] ، وقيل : إن منه : "بَنَاتُ الأَوْبَرِ" في قول الشاعر :

وَلَقَدْ جَنَيْتُكَ أَكْمُؤاً وَعَسَاقِلاً وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الأَوْبَرِ [٢]

حيث أدخلت "أل" على "أَوْبَرَ" في قوله "بَنَاتِ الأَوْبَرِ" وهو جمع : "ابْنِ أَوْبَرَ" ، علم على نوع من الكماة ، فـ "أل" – فيه – زائدة غير لازمة للضرورة [٣] ، وذهب المبرد إلى أنها إما أن تكون للمح الصفة ، وذلك على أن "أَوْبَرَ" صفة كـ "حَسَنٍ" و "حُسَيْنٍ" و "أَحْمَرَ" ؛ وإما أن تكون للتعريف ، وذلك على أن "ابْنَ أَوْبَرَ" نكرة كـ "ابْنِ لَبُونٍ" [٤] ، والحاصل أن كونه نكرة مردود بأن "ابْنَ أَوْبَرَ" لم يسمع إلا ممنوعا من الصرف ، ومن ثم فهو علم [٥] .

وأما زيادة "أل" للضرورة في نكرة فيتمثل في زيادتها في التمييز على مذهب البصريين ، وذلك كما في قول الشاعر :

رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وُجُوهَنَا صَدَدْتَ وَطِبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرِو [٦]

---

[١] انظر المغني ٥٢/١ .

[٢] هذا بيت من البحر الكامل ، ولم أعثر له على نسبه ، والشاهد فيه قوله : "بَنَاتِ الأَوْبَرِ" حيث زيدت "أل" للضرورة ؛ إذ إن "بَنَاتِ أَوْبَرَ" علم على نوع من الكماة .

[٣] انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢٥٩/١ ؛ والمغني ٥٢/١ .

[٤] انظر المقتضب ٤٨/٤، ٤٩ .

[٥] انظر المغني ٥٢/١ .

[٦] هذا بيت من البحر الطويل ، وهو لرشيد بن شهاب اليشكري في الدرر ١٣٨/١ ؛ وشرح التصريح ١٥١/١، ٣٩٤ ؛ والمقاصد النحوية ٥٠٢/١ ؛ ٢٢٥/٣ ، والشاهد فيه قوله : "وَطِبْتَ النَّفْسَ" ؛ حيث أدخلت "أل" على التمييز "نَفْساً" ؛ وهي زائدة للضرورة عند البصريين ؛ معرفة عند الكوفيين .

يريد : "وَطِبْتَ نَفْسًا" ؛ فـ "نَفْسًا" منصوب على التمييز ، ومن ثم فهو واجب التنكير – عند البصريين – ، وعليه تكون "أل" فى قوله : "النَّفْسَ" زائدة للضرورة [١] ، وذهب الكوفيون وابن الطراوة إلى أنها معرفة ؛ لا زائدة ؛ لأنهم أجازوا مجيء التمييز معرفة [٢] .

وقيل : لا يتعين أن يكون المراد : "وَطِبْتَ نَفْسًا" ؛ لجواز كون قوله : "النَّفْسَ" مفعولا لـ "صَدَدْتَ" ، ويكون تمييز "طِبْتَ" – حينئذ – محذوفا ؛ أو لا تمييز له[٣] .

ومن ذلك – أيضا – زيادتها فى مميز أضيف إليه تمييز ؛ وذلك فى قول الشاعر :

إِلَى رُدُحٍ مِنَ الشِّيزَى مِلَاءٍ   لُبَابَ الْبُرِّ يُلْبَكُ بِالشِّهَادِ [٤]

المراد : "لُبَابَ بُرٍّ" ، حيث أضيف التمييز إلى المميز "بُرّ" وحقه أن يكون نكرة ، ومن ثم كانت "أل" – فيه – زائدة للضرورة [٥] .

القسم السابع : أن تكون "أل" عوضا ؛ وذلك على أربعة أضرب :

(الضرب الأول) : أن تكون عوضا من ضمير الغائب المضاف إليه ، وإلى ذلك ذهب الكوفيون وبعض البصريين وكثير من

---

[١] انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢٦٠/١ ؛ وشرح الكافية الشافية له ٣٢٤/١ ، وانظر : جواهر الأدب ص٣١٩ ؛ والارتشاف ٥١٧/١ ؛ والهمع ٢٦٢/١ ؛ وشرح التصريح ١٥١/١ ، ٣٩٤ .

[٢] انظر : شرح ابن عقيل ص٢٨ ؛ وشرح التصريح ٣٩٤/١ ؛ والهمع ٣٦٩/٢ ؛ والدرر ٥٣٢/١ .

[٣] انظر : حاشية الصبان ٢٩١/١ ؛ وحاشية الخضرى ١٨٦/١ .

[٤] هذا بيت من البحر الوافر ، وهو لأمية بن أبى الصلت في ديوانه ص٢٧ ؛ وأساس البلاغة للزمخشرى ٣٣٢/١ ؛ والدرر ١٣٩/١ ؛ وجمهرة اللغة ص ٥٠٢ ؛ والمقاييس ٣١٢/٢ ؛ ٢٢٢/٣ ، والشاهد فيه زيادة "أل" للضرورة في المميز المضاف إليه تميزه .

[٥] انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢٦٠/١ ؛ والارتشاف ٥١٧/١ ؛ والهمع ٢٦٢/١ .

المتأخرين [١] ، وتبعهم ابن مالك[٢] ، وذلك كما في قوله تعالى : "جَنَّاتِ عَدْنٍ مُفَتَّحَةً لَهُمُ الْأَبْوَابُ" [٣] ؛ وقوله تعالى : "فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَىٰ"[٤] ، فأصحاب هذا المذهب يرون أن التقدير – في الآية الأولى – : "مُفَتَّحَةً لَهُمْ أَبْوَابُهَا" ، والتقدير – فى الآية الأخرى – : "فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ مَأْوَاهُ" ، وقد حذف الضمير المضاف إليه فى كل منهما وعوض منه "**الألف واللام**" ، ومن ذلك نحو : "مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ الْوَجْهُ" – بتنوين "**حَسَن**" ورفع "**الْوَجْه**" ، فالتقدير – عندهم – : "حَسَنٍ وَجْهُهُ" ؛ فحذف الضمير المضاف إليه وعوض منه "**أل**" ، ومنه نحو : "ضُرِبَ زَيْدٌ الظَّهْرُ وَالْبَطْنُ" – برفع "الظهر والبطن" على التبعية ؛ الأول بدل بعض والآخر معطوف – ، والتقدير : "ضُرِبَ ظَهْرُهُ وَبَطْنُهُ" ، فحذف الضمير "الهاء" المضاف إليه كل منهما ؛ وعوض منه "**الألف واللام**" ، هذا ما قضى به أصحاب هذا المذهب ؛ المشار إليهم ومن تبعهم، أما أكثر البصريين فقد ذهبوا إلى أن "**أل**" فى الأمثلة المذكورة ونحوها حرف تعريف ؛ وليست عوضا من الضمير ؛ وإنما هو مقدر مع ذكرها ؛ إذ التقدير – فى الأمثلة المذكورة – : "مُفَتَّحَةً لَهُمُ الْأَبْوَابُ مِنْهَا" – و – "هِيَ الْمَأْوَىٰ لَهُ" ؛ و : "حَسَنٍ الْوَجْهِ مِنْهُ" ؛ و : "ضُرِبَ الظَّهْرُ وَالْبَطْنُ مِنْه"[٥].

ثمرة هذا الخلاف تتمثل فى أن الأسماء : "الأبواب – و – المأوى – و – الوجه – و – الظهر – و – البطن" معرفة بالإضافة على المذهب الأول ، ومعرفة بـ "الألف واللام" على المذهب الآخر.

---

[١] انظر : المغنى ٥٤/١ ؛ والارتشاف ٥١٧/١ ؛ والجنى الدانى ص١٩٨،١٩٩ .

[٢] انظر شرح التسهيل لابن مالك ١/(٢٦١ – ٢٦٤) .

[٣] سورة ص : الآية ٥٠ .

[٤] سورة النازعات : الآية ٤١ .

[٥] انظر : الكتاب ١٥٨/١ ، ١٥٩ (هارون) ؛ وجواهر الأدب : ص ٣١٤ ؛ وشرح التسهيل لابن مالك ٢٦١/١،٢٦٢ ؛ وشرح الكافية للرضى ٣٢٥/٣ ؛ والمغنى ٥٤/١ .

* هذا .. وصرح ابن هشام بأن بعضهم ذهب إلى جواز كون "أل" عوضا من ضمير الحاضر "المتكلم" ، وذلك كما فى قول الشاطبي – فى مطلع القصيدة الشاطبية فى القراءات السبع – :

بَدَأْتُ بِبِسْمِ اللهِ فِي النَّظْمِ أَوَّلاً

أراد : "فِى نَظْمِى" فحذف ضمير التكلم المضاف إليه ، وعوض منه "أل"[١] .

وأجاز الزمخشرى أن تكون "أل" عوضا من الاسم الظاهر ، وعلى ذلك خرج قول الله تعالى : "وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا"[٢] ؛ حيث نص على أن الأصل : "وَعَلَّمَ آدَمَ أَسْمَاءَ الْمُسَمَّيَاتِ " فحذف المضاف إليه لكونه معلوما ؛ مدلولا عليه بكلمة "أَسْمَاءَ" ؛ إذ إن الاسم لابد له من مسمى ، ثم عوض من المضاف إليه المحذوف "الألف واللام"[٣].

(**الضرب الثانى**) : أن تكون "أل" عوضا من "الهمزة" ، ويتمثل ذلك فى "أل" التى فى لفظ الجلالة "الله" ؛ على القول بأنه مشتق منقول إلى العلمية ؛ وأن أصله "إِلَاهٌ" بوزن : "فِعَالٌ" بمعنى : معبود ، إذ إنه مشتق من : "أَلِهَ الرَّجُلُ يَأْلَهُ أَلَاهَةً" ؛ بمعنى : عَبَدَ عِبَادَةً ، وهذا القول أحد قولين لسيبويه – فى اشتقاق لفظ الجلالة [٤] – ، وبيان ذلك أن لفظ "إِلَاه" حذفت فاؤه ؛ وهى "الهمزة" – تخفيفا – لكثرة وروده واستعماله ؛ ثم أدخلت "أل" عوضا من هذه الهمزة ، فألزمت وصارت كأحد حروف

---

[١] انظر المغنى ٥٤/١ .
[٢] سورة البقرة : من الآية ٣١ .
[٣] انظر الكشاف ١٢٥/١،١٢٦ .
[٤] انظر الكتاب ١٩٥/٢ (هارون) .

هذا الاسم الشريف ؛ لا تفارقه ، ولذلك يقال – في النداء – : "يَاأَللهُ اغْفِرْ لِي" كما يقال : "يَا إِلَاهُ اغْفِرْ لِي"[١] .

هذا .. وقد نص سيبويه على أن مثل لفظ الجلالة – في ذلك – كلمة : "أُنَاسٍ" ؛ إذ إن "أل" تدخل عليه عوضا من "الهمزة" ؛ أي : من فائه بعد حذفها فيقال : "النَّاسُ" ؛ إلا أن هذا اللفظ قد تفارقه "أل" فيكون نكرة ، أما اسم الله – تعالى – فلا يكون فيه ذلك [٢] ، وقيل : إن "أل" في لفظ "النَّاسِ" لم تكن عوضا من "الهمزة" ، بدليل اجتماعهما في قول الشاعر :

إِنَّ الْمَنَايَا يَطَّلِعْـنَ   عَلَى الْأُنَاسِ الْآمِنِينَا [٣]

فـ "أل" في قوله : "الْأُنَاسِ" قد اجتمعت مع "الهمزة" ، فلو كانت "أل" عوضا منها في لفظ : "النَّاسِ" لما جمع بينهما ؛ إذ لا يجوز الجمع بين العوض والمعوض منه ، وخرج ذلك على أنه ضرورة[٤].

وتجدر الإشارة إلى أن "أل" في لفظ الجلالة وردت فيها أقوال أخرى ، منها :

أنها زائدة للمح الصفة ، وذلك على أن اسم الله – تبارك وتعالى – مشتق من : "لَاهَ يَلِيهُ" ؛ أي : ارْتَفَعَ وَتَسَتَّرَ ، والأصل فيه : "لَاهٌ" بوزن : "فَعْل" ؛ والألف – فيه

---

[١] انظر : المقتضب ٢٤٠/٤ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٣/١ ؛ والجنى الداني : ص١٩٩ .

[٢] انظر الكتاب ١٩٥/٢، ١٩٦ (هارون) .

[٣] هذا بيت من مجزوء البحر الكامل ، وهو لذي جدن الحميري ؛ في الخزانة ٢٨٠/٢ ؛ والخصائص ١٥١/٣ ؛ وأمالي ابن الشجري ١٢٤/١ ؛ والشاهد فيه كون "أل" في لفظ "الناس" ليست عوضا من "الهمزة" بدليل اجتماعهما في قوله "الأناس" ، وقيل : إن ذلك للضرورة .

[٤] انظر : جواهر الأدب : ص٣١٣ ؛ والجنى الداني : ص٢٠٠ .

– منقلبة عن "**الياء**" ؛ بدليل ظهورها فى قولهم : "لَهْيِ أَبُوكَ" ؛ يريدون : "لِلهِ أَبُوكَ" ؛ حيث نقلت "**العين**" – أى : "**الألف**" – إلى موضع "اللام" فظهرت "ياء" [١] .

ومنها أن "**أل**" للتعريف ؛ وذلك على أن لفظ الجلالة مشتق من : "لَاهَ يَلُوهُ لَيَاهًا" أى : احتجب ؛ والأصل فيه "لَاهٌ" – أيضا – ؛ إلا أن "**الألف**" – فيه – منقلبة عن "**الواو**" [٢].

فالأصل فى لفظ الجلالة – على هذين القولين – : "لَاهٌ" ؛ والألف أصل من أصوله وقد أدخلت عليه "أل" ، إما للمح الصفة وإما للتعريف ، فأدغمت لام "**أل**" فى لامه ؛ ثم فخمت فقيل : "**اللهُ**" ، وهذا هو القول الثانى لسيبويه – فى اشتقاق لفظ الجلالة –[٣].

وقيل : إن "**أل**" أصل فى اسم الله – تبارك وتعالى – ؛ لا يجوز حذفها ؛ لأن لفظ الجلالة "**اللهُ**" علم مرتجل ؛ غير مشتق ؛ وهو مذهب الجمهور[٤] ، وعزى لسيبويه فى بعض أقواله[٥] ، وقيل : إنه مذهب بعض الكوفيين [٦]، و "**الألف واللام**" فى لفظ الجلالة – على هذا المذهب – للتعظيم والتفخيم [٧].

ولعَل كون لفظ الجلالة اسما مرتجلا للعلمية هو الصواب ؛ إذ إنه أعرف المعارف[٨].

---

[١] انظر شرح المفصل ٣/١ .

[٢] انظر : اللامات : ص٢٨ ؛ وجواهر الأدب : ص٣١٣ ؛ والدر المصون ٥٦/١ .

[٣] انظر الكتاب ٤٩٨/٣ (هارون) .

[٤] انظر جواهر الأدب : ص٣٠٩ .

[٥] انظر : شرح المفصل لابن يعيش ٣/١ ؛ والجنى الدانى : ص٢٠١ .

[٦] انظر : جواهر الأدب ص٣١٢ ؛ وشرح الكافية للرضى ٣٢٥/٣ ؛ والجنى الدانى : ص٢٠٠،٢٠١ .

[٧] انظر الجنى الدانى : ص٢٠٠،٢٠١ .

[٨] انظر الدر المصون ٥٦/١ .

(**الضرب الثالث**) : أن تكون "**الألف واللام**" عوضا من "**أل**" التى للتعريف ، وذلك فى لفظ : "**الْآنَ**" على القول بأنه مبنى لتضمنه معنى "**أل**" المعرفة مثل : "**أَمْسِ**" ، فالحاصل أن "**الآن**" ظرف زمان معناه : الزمن الحاضر ؛ الذى يقع فيه كلام المتكلم ؛ الفاصل بين ما مضى وما هو آت ؛ إذ يقال : "أَنْتَ إِلَى الْآنَ تَفْعَلُ كَذَا" – و – يقال : "أَنْتَ مِنَ الْآنَ تَفْعَلُ كَذَا"[1] ، وهو مبنى على الفتح ، وللنحويين فى علة بنائه أقوال[2] ، منها ما ذكر من كونه مبنيا لتضمنه معنى حرف التعريف "**أل**" ، وذلك أن لفظ "**الآن**" معرفة ، وتعريفه إما أن يكون بـ "**أل**" الظاهرة فيه – كما ذهب بعضهم – ، وإما أن يكون من قبيل المعارف الأخرى ؛ أى : من الضمائر ؛ أو أسماء الإشارة ؛ أو الأعلام ؛ أو الأسماء الموصولة ؛ أو من الأسماء المعرفة بالإضافة ، أما كونه معرفاً بـ "**أل**" الظاهرة فيه فمردود بأن الأسماء المعرفة بـ "**أل**" ، كـ "**الرَّجُلِ**" – و – "**الْغُلَامِ**" ونحوهما ؛ يجوز إسقاطها منها ، فيقال : "**رَجُلٌ**" و "**غُلَامٌ**" ، أما "**الْآنَ**" فلا يجوز إسقاط "**الألف واللام**" منها ؛ إذ إنهم لم يقولوا : "افْعَلْ ذَلِكَ آنَ" كما يقولون "افْعَلْهُ الْآنَ" ؛ فضلا عن أن لفظ "**الْآنَ**" لم يسمع مجردا من "**أل**" ؛ فدل ذلك على أنها ليست للتعريف ، ومن ثم لم يكن لفظ "**الْآنَ**" معرفا بـ "**الألف واللام**" ومحال أن يكون معرفا بوجه من أوجه التعريف الأخرى المذكورة ، فإذا ثبت ذلك لزم أن يكون معرفا بـ "**أل**" أخرى محذوفة ؛ غير الظاهرة التى هى فيه ، فلما حذفت "**أل**" المعرفة من لفظ "**الْآنَ**" ضمن معناها ؛ وأدخلت عليه "**أل**" أخرى عوضا منها ؛ ولذلك بنى ، وهذا رأى أبى على الفارسى ، وتبعه – فى ذلك – ابن جنى وجماعة من المحققين[3].

---

[1] انظر : اللامات للزجاجى : ص٣٧ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ١٠٣/٤ .

[2] انظر : تفصيل الخلاف فى علة بناء لفظ "الآن" فى الإنصاف ٢/(٥٢٠ – ٥٢٤) ؛ المسألة : ٧١ .

[3] انظر : سر الصناعة ٣٥٣/١ ؛ والإنصاف ٥٢٣/٢ ؛ وجواهر الأدب : ص٣٠٩ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ١٠٤/٤ ؛ وشرح الكافية للرضى ٣١٢/٣

وقيل : إن "**الألف واللام**" فى لفظ "الآن" للتعريف ، وإنما لزمته "**أل**" لأنه يراد به المعرفة ألبتة ، فهو بخلاف : "**الرَّجُل**" و "**الْغُلَام**" ؛ ونحوهما ؛ إذ إنهما يستعملان نكرة ومعرفة فإذا أريد المعرفة أدخلت "**أل**" ، وإذا أريد النكرة لم يؤت بها ، وكذلك نظائرهما[1] ، وإنما قضى بكون "**أل**" فى لفظ "**الآن**" معرفة على أن العلة فى بنائه ؛ إما تضمنه معنى الإشارة ؛ وهو مذهب الزجاج[2] ؛ وعزى لجمهور البصريين[3] ؛ وإما لخروج لفظة إلى غير بابه ، وذلك أن سبيل ما تدخله "**أل**" أن يكون منكورا أولا ، ثم يعرف بها ، أما لفظ "**الآن**" فإنه وقع فى أول أحواله بـ "**الألف واللام**" ، فخالف – بذلك – سائر الأسماء ، ومن ثم خرج إلى غير بابه ؛ فبنى ، وهذا رأى أبى العباس المبرد[4] ، وإليه ذهب الزمخشرى [5] ؛ وإما لشبه الحرف ، وذلك لأن لفظ "**الآن**" لزم – فى أصل الوضع – موضعا واحدا ، وهو التعريف بـ "**الألف واللام**" ؛ وبقى عليه فى الاستعمال ، فأشبه بذلك الحروف فى كونها بنت لأنها تلزم مواضعها التى وضعت عليها – فى الأصل – ولم يتصرف فيها ، وهذا مذهب السيرافى [6] .

وقيل : إن "**أل**" فى لفظ "الآن" لم تكن عوضا ولا معرفة ؛ وإنما هى موصولة بمعنى : "**الذى**" وذلك لأن لفظ "**الآن**" منقول من الفعل ؛ إذ إن العلة فى بنائه أن "**أل**" أدخلت على فعل ماض ، من قولهم : "آنَ الشَّيْءُ يَئِينُ" بمعنى :

---

[1] انظر شرح المفصل ١٠٤/٤ .

[2] انظر : معاني القرآن ؛ للزجاج ١٥٣/١ ، تحقيق الدكتور / عبد الجليل عبده شلبي .

[3] انظر الإنصاف ٥٢١/٢ .

[4] انظر : اللامات ص٣٧،٣٨ ؛ والإنصاف ٥٢٣/٢ ؛ وجواهر الأدب : ص٣٠٩ ؛ وشرح المفصل ١٠٣/٤ .

[5] انظر المفصل : ص١٧٣ ، طبعة دار الجيل .

[6] انظر : الإنصاف ٥٢٣/٢ ؛ وشرح الكافية ٣١٢/٣ .

"حَانَ يَحِينُ" ، فلما دخلت عليه "أل" بقى على ما كان عليه من الفتح ، وعليه فنحو : "الْآنَ كَانَ كَذَا" معناه : "الْوَقْتُ الَّذِى آنَ كَانَ كَذَا" ، وإلى ذلك ذهب الفراء ؛ وهو أحد قولين له – فى ذلك [1] – ، وعزاه الأنبارى لسائر الكوفيين [2] ، وهذا القول هو أضعف الأقوال الثلاثة المذكورة فى "أل" التى فى لفظ "الآن" ؛ لأن "أل" الموصولة لا تدخل على الفعل إلا فى ضرورة الشعر[3].

(**الضرب الرابع**) : أن تكون "**أل**" عوضا من "**ياء النسب**" ، وهى التى فى لفظ "**الْمَجُوسِ**" ، ونحوه ، فقد قيل : إن هذا اللفظ الأصل – فيه – : "**مَجُوسِىٌّ**" ، فحذفت "**ياء النسبة**" وعوض منها " **الألف واللام**" ؛ فقيل : "**الْمَجُوسُ**" ، فإذا جمع بينهما فقيل : "**الْمَجُوسِىُّ**" كانت "**أل**" معرفة لا عوضا ؛ إذ لا يجوز الجمع بين العوض والمعوض منه [4] .

والحاصل أن "**أل**" مع كونها عوضا فى الأضرب الأربعة المذكورة فهى زائدة لازمة كما فى "**الَّذِى**" وأخواته ، و "**اللَّاتِ**" و "**الْعُزَّى**" .

القسم الثامن : أن تكون "**أل**" بقية "الذى" أو إحدى أخواته ، وهو قول لبعض النحويين [5] ، وجعلوا منه "أل" الداخلة على الجملة الاسمية فى قول الشاعر :

مِنَ الْقَوْمِ الرَّسُولُ اللهِ مِنْهُمْ ... لَهُمْ دَانَتْ رِقَابُ بَنِى مَعَدِّ [6]

---

[1] انظر : معانى القرآن للفراء ٤٦٨/١، ٤٦٩ ، تحقيق / أحمد يوسف نجاتي – و – محمد على النجار .

[2] انظر الإنصاف ٥٢٠/٢ .

[3] انظر المرجع السابق ٥٢٣/٢ .

[4] انظر جواهر الأدب : ص٣١٤ .

[5] انظر الجنى الدانى : ص٢٠١، ٢٠٢ .

[6] هذا بيت من البحر الوافر ، لم أقف على اسم قائله . والشاهد فيه – عند الجمهور – إدخال "أل" الموصولة على الجملة الأسمية شذوذا للضرورة ، وقيل : هي زائدة ، وقيل : هي بقية "الذين" – كما ذكر فى الأصل – .

والداخلة على جملة فعلية فعلها مضـارع ؛ فى قول الشاعر :

مَاأَنْتَ بِالْحَكَمِ التُرْضَى حُكُومَتُهُ ولاَ الأَصِيلِ ولا ذى الرَّأىِ وَالْجَدَلِ[1]

وقول آخر :

ويُستَخْرَجُ اليَرْبُوعُ مِنْ نَافِقَائِهِ وَمِنْ جُحْرِهِ بِالشَّيْخَةِ اليُتَقَصَّعُ [2]

وقوله :

يَقُولُ الْخَنَا وَأَبْغَضُ الْعُجْمِ نَاطِقاً إِلى رَبِّنَا صَوْتُ الْحِمَارِ الْيُجَدَّعُ [3]

و"أل" الداخلة على الظرف فى قول الراجز :

مَنْ لاَ يَزَالُ شَاكِراً عَلَى الْمَعَهْ فَهُوَ حَرٍ بِعِيشَةٍ ذَاتِ سَعَهْ [4]

فالمراد – عندهم – فى البيت الأول : "**الَّذِينَ رَسُولُ اللهِ مِنْهُمْ**" ؛ فحذفت إحدى اللامين و "**ذِى**" و "**النون**" وبقى منه "**أل**" ، وقد اجتزىء بها عـن المحـذوف مـن "**الذين**" للزومها فيها ؛ وكثرة الاستعمال[5] .

---

[1] هذا بيت من البحر البسيط وهو للفرزدق ، في الإنصاف ٥٢١/٢ ؛ والخزانة ٣٢/١ ؛ والدرر ١٥٧/١ ؛ وشرح التصريح ١٤٢،٣٨/١ ؛ والمقاصد النحوية ١١٧/١ ، والشاهد فيه إدخـال "أل" الموصولـة على الفعل المضارع شذوذا ، للضرورة – عند الجمهور – ، وقيل : هي زائدة ، وقيل : هـي بقيـة "الذى" – كما في الأصل – .

[2] ، [3] هذان بيتان من البحر الطويل ، وهما لذى الخرق الطهوى ، في خزانة الأدب ٣١/١ ، ٤٨٢/٥ ؛ وشرح شواهد المغني ١٦٢/١ ، والمقاصد النحوية ٤٦٧/١ ، والشاهد – فيهما – كمـا فـي البيـت السابق .

[4] لم أعثر على اسم الراجز ، والشاهد فيه قوله : "الْمَعَهْ" حيث أدخلت "أل" الموصولـة علـى الظـرف شذوذا للضرورة – عند الجمهور – ، وقيل : هي زائدة ، وذهب بعضهم إلى أنها بقية "الَّذِى" – كمـا ذكر في الأصل – .

[5] انظر : رصف المبانى : ص٧٥، ٧٦ ؛ وارتشاف الضرب ٥٣٢،٥٣١/١ .

وفى الأبيات : الثانى والثالث والرابع والخامس ، المراد – عندهم – : "الَّـذِى تُرْضَىٰ" و "الَّذِى يُتَقَصَّعُ" و "الَّذِى يُجَدَّعُ" و "عَلَىٰ الَّذِى مَعَهُ" ؛ فحذف من "الَّـذِى" – فى كل منها – إحدى اللامين و "ذِى" وبقيت منه "أل" ، واجتزئ بها عن المحـذوف من "الَّذِى" للزومها فيه ، وكثرة الاستعمال[١] .

وقيل : إن "أل" فى ذلك كله زائدة [٢] ، وذهب البصريون والكوفيون إلى أنـها "أل" الموصولة – على ما سيأتى – وقد أدخلت على الجملة الأسمية ، والفعل المضارع ، والظرف شذوذا لضرورة الشعر [٣] ، وهو الصحيح [٤] ، وأجازه بعض الكوفيين فى الاختيار بقلة ، وتبعهم – فى ذلك – ابن مالك [٥] .

– والله أعلم – .

* * * * *

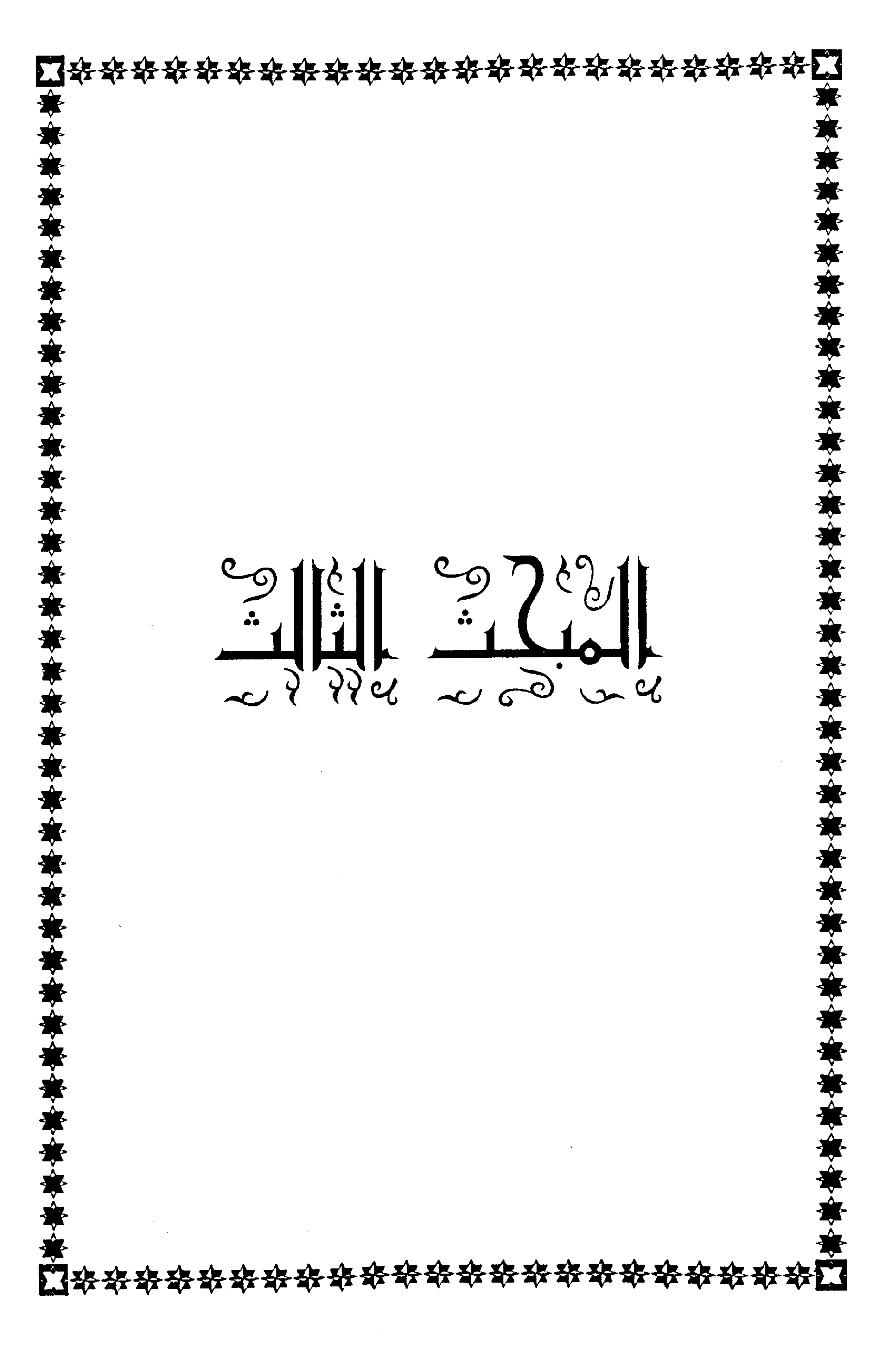
[١] انظر : رصف المبانى : ص٧٥ ،٧٦ ؛ وارتشاف الضرب ١/٥٣١،٥٣٢ .

[٢] انظر : الارتشاف ١/٥٣٢ ؛ والجنى الدانى : ص٢٠١ .

[٣] انظر : الارتشاف ١/٥٣١ ، والهمع ١/٢٧٨

[٤] انظر الجنى الدانى : ص٢٠١

[٥] انظر : الارتشاف ١/٥٣١ ؛ وشرح التسهيل لابن مالك ١/٢٠٢ .


المبحث الثالث

المبحث الثالث

أنواع "أل" المعرفة ، وأحوالها

" **أل** " المعرفة – كما تقدم – هى التى تؤثر فى مصحوبـها تـأثيراً معنويـاً ؛ بمعنى أنها تنقله من شياع التنكير إلى حصر التعريف والتعيين ، وقيل : هـى مـا أحدثت فى مدخولها عموماً ؛ كما فى قوله تعالى :" **وَخُلِقَ الإِنْسَانُ ضَعِيفًا** "[1] أو خصوصاً ؛ كما فى قوله :" **فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ** "[2] ؛ ذكره ابن مالك[3] .

وهى – عند جمهور النحويين – قسمان :" **عهدية** " – و – " **جنسية** "[4] .

* فـ " **أل** " العهدية هى : ما عهد مدلول مصحوبها ؛ أى : ما يكـون مسـمى الاسم الذى دخلت عليه بعضاً من أفراد معهودة بين المتكلم والمخاطب ؛ واحداً كـان ؛ أو اثنين أو جماعة .

* و " **أل** " الجنسية هى : ما لم يعهد مدلول مصحوبها .

وجعل بعضهم " **أل** " العهدية فرعاً من فروع الجنسية ؛ باعتبار كونها للجنس مجتمعاً فى فرد مخصوص [5] .

* هذا ... ولكل من " **أل** " العهدية – و – " **أل** " الجنسية ثلاثة أنواع ، وتفصيل ذلك ما يلى :

---

[1] سورة النساء : من الآية ٢٨ .

[2] سورة المزمل : من الآية ١٦ .

[3] انظر : شرح عمدة الحافظ ودرة اللافظ لابن مالك ١/١٥٢ ، تحقيق / عدنان عبد الرحمن الدورى .

[4] انظر : الارتشاف ١/١٥٤ ، والمغنى ١/١٤٩ ، والهمع ١/٢٥٩ ، وشرح التصريح ١/١٤٩ ، ١٥٠ ؛ وحاشية الصبان ١/٢٨٥

[5] انظر حاشية الدسوقى على مغني اللبيب ١/٥٢ . مطبعة المشهد الحسيني بالقاهرة

أولاً : أنواع "أل" العهدية :

(**النوع الأول**) : كونها للعهد الذكرى ، وهى ما يكون مصحوبها معهوداً ذكرياً ، ويتحقق ذلك بأن يتقدم لمدخول " **أل** " ذكر فى الكلام ، إما صراحة ، ويسمى بـ "**العهد الخارجى الحقيقى**" ؛ وإما كناية ، ويسمى بـ " **العهد الخارجى التقديرى** "[١] .

فـ " **أل** " التى يتقدم لمصحوبها ذكر – صراحة – كالتى فى لفظ " الْفَرَسَ " فى نحو : "اشْتَرَيْتُ فَرَسًا ثُمَّ بِعْتُ الْفَرَسَ" ومن ذلك " **أل** " التى فى لفظ " الرَّسُول " ؛ ولفظ " الْمِصْبَاح " ؛ ولفظ " الزُّجَاجَة " ، فى قول الله تعالى :" **كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولاً * فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ** " [٢] ؛ وقوله تعالى :" **مَثَلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ الْمِصْبَاحُ فِى زُجَاجَةٍ الزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّىٌّ** " [٣] .

و " **أل** " التى يتقدم لمصحوبها ذكر – كناية – كالتى فى لفظ " **الذَّكَر** " فى قول الله تعالى – على لسان أم مريم – :" **وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالأُنْثَى** "[٤] ؛ إذ إنه قد تقدم ذكره – فى كلامها مكنياً عنه بـ " **ما** " فى قوله تعالى :"**إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِى بَطْنِي مُحَرَّراً**"[٥] ، وذلك لأن التحرير أى : الوقف لخدمة بيت المقدس كان عندهم خاصاً بالذكور[٦] .

---

[١] انظر حاشية الدسوقى على المغنى ٥٢/١ .

[٢] سورة المزمل : من الآيتين ١٥ ، ١٦ .

[٣] سور النور : من الآية ٣٥ .

[٤] سورة آل عمران : من الآية ٣٦ .

[٥] سورة آل عمران : من الآية ٣٥ .

[٦] انظر : الدر المصون ٧٤/٢ ؛ وحاشية الصبان ٢٨٥/١ ؛ وحاشية الدسوقى على المغنى ٥٢/١ ؛ وحاشية يس على شرح الفاكهى للقطر ٢٢٧/١ .

وقيل : يحتمل أن تكون " **أل** " – هاهنا – جنسية ، على أن المراد كون الذكر ليس كالأنثى فى الفضل والمزية ؛ إذ هو صالح لخدمة المتعبدات وللتحرير ولمخاطبة الأجانب ؛ بخلاف الأنثى(١) .

والاسم الذى تقدم له ذكر فى الكلام ثم أعيد معرفاً بـ " **أل** " العهدية إما أن يكون نكرة كما مثل ، وإما أن يكون معرفاً بـ " **الألف واللام** " ؛ كما فى نحو :" جَاءَنِي الرَّجُلُ فَأَوْصَيْتُ الرَّجُلَ بِكَذَا " وإما أن يكون معرفاً بغير "**أل**" ، كما فى نحو :" وَاصَلَنِى مَنْ قَطَعَنِى فَأَكْرَمْتُ الْمُوَاصِلَ "(٢) .

* هذا .. و " **أل** " التى للعهد الذكرى لها علامة تميزها عن غيرها من أنواع " **الألف واللام** " وهى أن يسد الضمير مسدها مع مصحوبها ، ففى نحو :" اشْتَرَيْتُ فَرَسًا ثُمَّ بِعْتُ الْفَرَسَ " يصح أن يقال :" اشْتَرَيْتُ فَرَسًا ثُمَّ بِعْتُهُ " ، وفى الآيات المذكورة يصح – والله أعلم – أن يقال – فى غير القرآن – :" **فَعَصَاهُ فِرْعَوْنُ** " – و – :" **هُوَ فِى زُجَاجَةٍ** " – و – :" **هِي كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ** " – و- :" **وَلَيْسَ هُوَ كَالأُنْثَى**"(٣) ، كما يصح أن يقال :" جَاءَنِي الرَّجُلُ فَأَوْصَيْتُهُ بِكَذَا " – و – :" وَاصَلَنِي مَنْ قَطَعَنِي فَأَكْرَمْتُهُ " ؛ بل هو القياس .

وتجدر الإشارة إلى أن لهذا النوع من أنواع "**أل**" العهدية فائدة حينما يكون الاسم الذى تقدم ذكره نكرة ؛ وهى : التنبيه على أن الاسم الذى دخلت عليه هو الاسم الأول بعينه ؛ أى : الاسم النكرة المتقدم ؛ إذ لو جيء به منكرا لتوهم أنه غيره ؛ لأن النكرة إذا أعيدت نكرة كانت غير الأولى – غالبا – ؛ كما فى نحو : "اشْتَرَيْتُ فَرَسًا ثُمَّ بِعْتُ فَرَسًا" ، أما إذا أعيدت معرفة ؛ أو أعيدت المعرفة معرفة ؛ أو نكرة

---

(١) انظر الدر المصون ٧٤/٢ .

(٢) انظر جواهر الأدب : ص ٣٠٦ .

(٣) انظر : المغنى ٥٠/١ ؛ وحاشية الدسوقى ٥٢/١ .

كان الثانى عين الأول[١]، ففى قوله تعالى : "كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولاً * فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ"[٢] ؛ أفادت "أل" التنبيه على أن "الرَّسُولَ" الثانى هو "الرَّسُولُ" الأول ، إذ لو جىء به منكرا لتوهم أنه غيره ، ولذلك لا يجوز نعته[٣] ، وكذا فى الآية الأخرى المذكورة ، وفى مثال : "اشْتَرَيْتُ فَرَسًا ثُمَّ بِعْتُ الْفَرَسَ" ؛ ونحوه .

(**النوع الثانى**) : أن تكون للعهد الذهنى[٤] ، وعبر عنه بعضهم بـ "**العهد العلمى**"[٥] ، وهى ما يكون مدخلها معهوداً ذهنيا ، أى : معلوما لكل من المتكلم والمخاطب ولم يتقدم له ذكر فى الكلام ؛ ولم يكن حاضرا عند التكلم[٦] ؛ وإنما ينصرف الذهن إليه بمجرد النطق به وذلك كأن يكون بين المتكلم وبين المخاطب عهد برجل فيقول : "جَاءَنِى الرَّجُلُ" : أى : الرجل المعهود ذهنا بين المتكلم وبين من يخاطبه ، فلولا وجود عهد برجل بينهما لقال المتكلم : "جَاءَنِى رَجُلٌ" [٧] .

ومنه "أل" فى نحو : حَضَرَ الْأَمِيرُ – أو – "الْقَاضِى" ؛ إذا لم يكن فى البلد إلا أمير واحد – أو – قاض واحد مشهور [٨] .

---

(١) انظر المغنى ٦٥٦/٢ .

(٢) سورة المزمل : من الأيتين ١٥،١٦ .

(٣) انظر : شرح التصريح ١٥٠/١ ، وشرح الفاكهى للقطر ؛ فى حاشية يس عليه ٢٢٧/١ .

(٤) انظر : جواهر الأدب : ص٣٠٦ ؛ والمغنى ٥٠/١ ؛ وحاشية يس على شرح الفاكهى للقطر ٢٢٧/١.

(٥) انظر : أوضح المسالك ١٧٩/١ ؛ والجنى الدانى : ص١٩٤ ؛ والهمع ٢٥٩/١ .

(٦) انظر حاشية الدسوقى ٥٢/١ .

(٧) انظر اللامات : ص٢١ .

(٨) انظر شرح الكافية للرضى ٣٢٤/٢ .

ومنه – أيضا – "الألف واللام" فى قوله – تعالى – : "إِذْ هُمَا فِــى الْغَــارِ"(١) ؛ وقولـــه – عـــز وجـــل – : "إِذْ يُبَـــايِعُونَكَ تَحْـــتَ الشَّـــجَرَةِ"(٢) ؛ وقوله – تعالى – : "إِذْ نَادَاهُ رَبُّهُ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طُوًى "(٣) ؛ إذ إن مصحـــوب "أل" فى كل من : "الْغَارِ" و "الشَّجَرَةِ" و "الْمُقَدَّسِ" معلوم لدى المخاطبين ؛ مع كونه لـــم يتقدم له ذكر أصلا ؛ ولم يكن حاضرا عند التكلم(٤) .

وقيل : إن منه نحو : "ادْخُلِ السُّوقَ" ، وقوله – تعالى – : "وَأَخَافُ أَنْ يَأْكُلَـــهُ الذِّئْبُ"(٥) ؛ إذ إن مدخول "أل" فى كل من : "السُّوق" و "الذِّئْب" فى معنى النكـــرة ؛ والأداة فيهما لتعريف العهد الذهنى (٦) .

(**النوع الثالث**) : أن تكون للعهد الحضورى(٧) ، وبعضهم عبر عنه بـــ "**العـــهد الحسى**" (٨) ، وهى ما يكون مدخولها معـــهودا حضوريـــا ، أى : يعرفـــه المتكلـــم والمخاطب وهو حاضر عند التكلم(٩) ، وذلك كأن يقول المتكلم لمن ســـدد ســـهما : "الْهَدَفَ" – بالنصب – ؛ أى : "أَصِبِ الْهَدَفَ" ، ومن ذلك "**الألف واللام**" فى قـــول الله – تعالى – : "الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ"(١٠) ؛ أى : اليوم الحاضر الذى نزلت فيه هـــذه

(١) سورة التوبة : من الآية ٤٠ .

(٢) سورة الفتح : من الآية ١٨ .

(٣) سورة النازعات : من الآية ١٦ .

(٤) انظر : شرح التسهيل ٢٥٨/١ ؛ وشرح التصريح ١٥٠/١ .

(٥) سورة يوسف : من الآية ١٣ .

(٦) انظر حاشية الصبان ٣٨٦/١ .

(٧) انظر : أوضح المسالك ١٧٩/١ ؛ وحاشية يس على شرح الفاكهى لقطر الندى ٢٢٧/١ .

(٨) انظر : جواهر الأدب : ص٣٠٦ ؛ والجنى الدانى : ص١٩٤ ؛ وهمع الهوامع ٢٥٩/١ .

(٩) انظر حاشية الدسوقى ٥٢/١ .

(١٠) سورة المائدة : من الآية ٣ .

الآية ؛ وهو يوم عرفة عام حجة الوداع – على الأرجح[١] – ، وذهب الزجاج إلى أن "أل" فى لفظ "الْيَوْم" فى هذه الآية ليست للعهد ؛ لأنه لم يرد به يوما بعينه ؛ وإنما يراد به الزمان الحاضر وما يدانيه من الأزمنة الماضية والآتية[٢].

وقد يكون مدخول "أل" هذه هو المخاطب نفسه ، وذلك إذا وقع معها موقع ضمير المخاطب ؛ كأن يقول المتكلم لمن يخاطبه : "الْقَائِدُ يَقُولُ كَذَا" ؛ يقصد : "أَنْتَ تَقُولُ كَذَا"[٣] .

* هذا .. وقد جعل ابن عصفور "أل" التى للعهد الحضورى قسما قائما بذاته ، إذ إنه نص على أنها قسيمة "أل" التى لتعريف العهد ؛ وعبر عنها بأنها لتعريف الحضور ، وقد حصرها فى أربعة مواقع ؛ حيث صرح بأنها لا تدخل إلا على الاسم الواقع بعد أسماء الإشارة ؛ أى : المشار إليه ؛ كما فى نحو : "جَاءَنِي هَذَا الرَّجُلُ" ؛ وعلى الاسم الواقع بعد "أَيّ" فى النداء ؛ كما فى نحو : "يَا أَيُّهَا الْغُلَامُ" ؛ وعلى الاسم الواقع بعد "إِذَا" التى للمفاجأة ؛ كما فى نحو : "خَرَجْتُ فَإِذَا الْأَسَدُ" ؛ وعلى اسم الزمان الحاضر ، نحو : "الْآنَ" وما فى معناه ، كـ "السَّاعَةِ" و "الْحِينِ" ، وما عدا ذلك لا تكون فيه "أل" للعهد الحضورى ؛ إلا أن يقوم دليل على ذلك[٤].

وقد نقل ابن هشام هذا الحصر عن ابن عصفور ثم قال إن فيه نظرا ؛ إذ إنه غير جامع وغير مانع ؛ لأن المتكلم يقول لشاتم رجل بحضرته : "لَا تَشْتُمِ الرَّجُلَ" ؛ فـ "أل" فى : "الرَّجُل" للحضور ؛ وليس ذلك من الأمور الأربعة المذكورة ؛ ولأن "أل" التى بعد "إِذَا" ليست لتعريف شىء حاضر حالة التكلم ؛ وإنما هى لتعريف شىء

---

[١] انظر الدرر المصون ٢/٤٨٦

[٢] انظر : معانى القرآن وإعرابه ؛ للزجاج ٢/١٤٧،١٤٨

[٣] انظر جواهر الأدب : ص٢٠٦ .

[٤] انظر شرح الجمل الكبير لابن عصفور ١/١١١ ؛ تحقيق الدكتور / صاحب أبو جناح .

كان موجودا قبل التكلم ، ومن ثم لا تكون للعهد الحضورى[١] ، وأجاب ابن الضائع عن هذا الرد بأن الحضور محكى ؛ حيث جعل الماضى بمنزلة الحاضر ؛ وبجعل الماضى بمنزلة الحاضر يصير الحضور حال التكلم حكما[٢] ، أما "أل" الداخلة على "الآن" فالصحيح أنها زائدة لازمة – كما تقدم – ؛ أى : لا تفيد تعريفا ، ولذلك لم تكن للعهد الحضورى[٣].

ثانيا : أنواع "أل" الجنسية :

(النوع الأول) : أن تكون لاستغراق جميع أفراد الجنس ، وهى التى يقصد بها تعريف ذوات الأفراد المستغرقة ولو كان مدخولها جمعا ، وتسمى بـ "**الاستغراقية**"[٤] ، ولها علامات[٥] ، منها : أن تخلفها "**كُلٌّ**" حقيقة واقعية ؛ أو عرفية ، فالأول كما فى قول الله – تعالى – : "**وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا**"[٦] ؛ إذ إنه لو قيل – فى غير القرآن – " خُلِقَ كُلُّ فَرْدٍ مِنْ أَفْرَادِ الْإِنْسَانِ ضَعِيفًا" لكان صحيحا على جهة الحقيقة الواقعية ، والآخر كما فى نحو : "جَمَعَ الْأَمِيرُ الصَّاغَةَ" ؛ أى : صاغة مملكته أو بلده ؛ لا صاغة الدنيا ، فلو قيل : "جَمَعَ الْأَمِيرُ كُلَّ فَرْدٍ مِنْ أَفْرَادِ الصَّاغَةِ" لكان صحيحا على جهة الحقيقة العرفية ؛ لأنه مجاز لغوى ؛ من حيث كونه قصرا للعام على بعض أفراده[٧].

---

[١] انظر : المغنى ١/٥٠ ؛ والهمع ١/٢٦٠ .

[٢] انظر حاشية الدسوقى على المغنى ١/٥٣ .

[٣] انظر : المغنى ١/٥٠ ؛ والهمع ١/٢٦٠ .

[٤] انظر جواهر الأدب : ص٣٠٥ .

[٥] انظرها فى شرح الكافية الشافية لابن مالك ١/٣٢٢،٣٢٣ .

[٦] سورة النساء : من الآية ٢٨ .

[٧] انظر : حاشية الدسوقى على المغنى ١/٥٣ ؛ وكتاب فرائد النحو الوسيمة ؛ شرح الدرة اليتيمة ؛ للشيخ محمد المالكي : ص٤٢ ، طبعة / مصطفى البابى الحلبى .

ومنها : أن يصح الاستثناء من مصحوبها ؛ ولو كان بلفظ المفرد[١] ، وذلك كما في قول الله – تعالى – : "وَالْعَصْرِ * إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ * إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا"[٢] ، فلو لم تكن "أل" لشمول أفراد الجنس حقيقة لما استثنى "الَّذِينَ آمَنُوا" من المعرف بها وهو : "الْإِنْسَانَ"[٣] .

ومنها : أن يصح نعت مصحوبها المفرد بالجمع اعتبارا لمعناه ؛ إذ إنه له جمعية وتنكير من جهة المعنى ؛ وإفراد وتعريف من جهة اللفظ[٤] ، ومن ثم يجوز نعته بالجمع مراعاة للمعنى ؛ ويجوز نعته بالمفرد مراعاة اللفظ ، وهو الأكثر[٥] ، وقيل : هو الأولى[٦] ، فنعته بالجمع مراعاة للمعنى كما في نحو قولهم : "أَهْلَكَ النَّاسَ الدِّينَارُ الْحُمْرُ والدِّرْهَمُ الْبِيضُ" ، حكاه الأخفش [٧] ، وكما في قول الله تعالى : "أَوِ الطِّفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَىٰ عَوْرَاتِ النِّسَاءِ"[٨] ، وقيل : إن ذلك من وصف الجمع بالجمع ؛ لأن "الطِّفْل" لفظ يطلق على المثنى والجمع كما يطلق على المفرد[٩] ، والصواب أنه من وصف المفرد بالجمع ، لأن هذا اللفظ قصد به الجنس ؛ وهو مفرد ، فوصف بالجمع موافقة للمعنى دون اللفظ[١٠] ، ونعته بالمفرد مراعاة

---

[١] انظر : شرح الكافية الشافية ٣٢٢/١ ؛ والارتشاف ٥١٤/١ ؛ والهمع ٢٥٩/١ .

[٢] سورة العصر : الآيات ١،٢،٣ .

[٣] انظر شرح التسهيل لابن مالك ٢٥٨/١ .

[٤] انظر شرح الكافية الشافية ٣٢٣/١ .

[٥] انظر : المرجع السابق ؛ وشرح التسهيل لابن مالك ٢٥٨/١ ،٢٥٩ .

[٦] انظر حاشية يس على شرح القطر للفاكهي ٢٢٨/١ .

[٧] انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢٥٩/١ ؛ والارتشاف ٥١٤/١ ؛ والهمع ٢٥٩/١ ؛ والدر المصون ٢١٧/٥ .

[٨] سورة النور : من الآية ٣١ .

[٩] انظر حاشية يس على شرح الفاكهي للقطر ٢٢٨/١ .

[١٠] انظر الدر المصون ٢١٧/٥ .

للفظ – على الأكثر والأولى – كما فى قول الله تعالى : "وَالْجَارِ ذِى الْقُرْبَىٰ وَالْجَارِ الْجُنُبِ"(١) ، وقوله تعالى : "لَا يَصْلَاهَا إِلَّا الْأَشْقَىٰ * الَّذِى كَذَّبَ وَتَوَلَّىٰ * وَسَيُجَنَّبُهَا الْأَتْقَىٰ * الَّذِى يُؤْتِى مَالَهُ يَتَزَكَّىٰ"(٢).

* هذا .. والاسم المفرد المعرف بـ "أل" هذه ؛ أى : الاستغراقية يجوز أن يراعى فيه التنكير من جهة المعنى ؛ وأن يراعى فيه التعريف من جهة اللفظ ، وذلك إذا وقعت بعده جملة ؛ كما فى نحو قول الله تعالى : "وَآيَةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ"(٣) ؛ وقوله تعالى : "كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَاراً"(٤) ؛ وكما فى قول الشاعر :

وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللَّئِيمِ يَسُبُّنِى   فَمَضَيْتُ ثُمَّتَ قُلْتُ لَا يَعْنِينِى (٥)

فكل من "اللَّيْل" و "الْحِمَار" و "اللَّئِيم" – فى هذه الأمثلة – اسم معرف بـ "أل" المستغرقة لجميع أفراد الجنس حقيقة ، وكل اسم منها نكرة معنى ؛ معرفة لفظاً – كما تقدم – وقد وقع بعد كل منها جملة ، وهذه الجملة يجوز فيها أن تعرب نعتاً اعتباراً لمعناه ، ويجوز أن تعرب حالا اعتباراً للفظه .

ففى المثال الأول ؛ يجوز فى جملة "نَسْلَخُ منه النَّهَارَ" أن تكون فى محل رفع نعتا لـ "اللَّيْل" ؛ مراعاة لكونه نكرة من جهة المعنى ؛ لأنه – فى المعنى – بمنزلة :

---

(١) سورة النساء : من الآية ٣٦ .

(٢) سورة الليل : الآيات ١٥،١٦،١٧،١٨ .

(٣) سورة يس : من الآية ٣٧ .

(٤) سورة الجمعة : من الآية ٥ .

(٥) هذا بيت من البحر الكامل ؛ وهو لرجل من سلول ؛ فى الدرر ١١/١ ؛ وشرح التصريح ١١١/٢ ؛ وشرح شواهد المغنى ٣١٠/١ ؛ والكتاب ٢٤/٣ ؛ والمقاصد النحوية ٥٨/٤ ، وقيل : لشمر بن عمرو الحنفى ، وقيل : لعميرة بن جابر الحنفى ، والشاهد فيه – هاهنا – كون جملة "يَسُبُّنِي" يجوز فيها أن تكون نعتا لـ "اللَّئِيم" باعتبار أنه نكرة معنى ؛ وأن تكون حالا منه باعتبار أنه معرفة لفظا .

"وآيَةٌ لَهُمْ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ"[١] ، ويجوز أن تكون هذه الجملة فى محل نصب حالا منه ؛ مراعاة لكونه معرفا بـ "**الألف واللام**" تعريفا لفظيا ؛ أى : لكونه معرفة من جهة اللفظ .

وفى المثال الثانى ، يجوز فى جملة "يَحْمِلُ أَسْفَارًا" أن تكون فى محل جر نعتا لـ "**الْحِمَار**" ؛ مراعاة لكون هذا الاسم نكرة من جهة المعنى ؛ إذ إنه – فى المعنى – بمنزلة : "كَمَثَلِ حِمَارٍ يَحْمِلُ أَسْفَارًا" ، ويجوز أن تكون فى محل نصب حالا منه ؛ مراعاة لكونه معرفة من جهة اللفظ .

وفى المثال الثالث ، يجوز فى جملة "**يَسُبُّنِى**" أن تكون فى محل جر نعتا لـ"**اللَّئِيم**" ؛ مراعاة لكونه نكرة معنى ، ويجوز أن تكون فى محل نصب حالا منه ؛ مراعاة لكونه معرفة لفظا[٢].

(**النوع الثانى**) : أن تكون لاستغراق خصائص الجنس وصفاته ؛ وهي التى يقصد بها تعريف الجنس الذى أريد به استغراق خصائصه وصفاته مبالغة فى المدح أو الذم ؛ وهي ما تخلفها "**كُلٌّ**" مجازا[٣]، وتسمى بـ"**الإحاطية**"[٤] ، فـ"**أل**" التى يراد بها استغراق خصائص الجنس مبالغة فى المدح كما فى نحو : "أَنْتَ الرَّجُلُ عِلْمًا" ، والتى يراد بها استغراق خصائص الجنس مبالغة فى الذم كما فى نحو : "زَيْدٌ الرَّجُلُ لُؤْمًا" ، ففى هذين المثالين ونحوهما تخلف "**كُلٌّ**" الألف واللام مجازا ؛ لا حقيقة ، فلو أنه قيل – فى المثال الأول – : "أَنْتَ كُلُّ رَجُلٍ عِلْمًا" لصح على سبيل المجاز والمبالغة ، والمعنى المراد : "أَنْتَ الْجَامِعُ لِخَصَائِصِ الْعِلْمِ الْمُتَفَرِّقَةِ فِى كُلِّ الرِّجَالِ" ؛

---

[١] انظر شرح الكافية الشافية ٣٢٣/١ .

[٢] انظر المغنى ٤٢٩/٢ .

[٣] انظر : شرح الكافية الشافية ٣٢٣/١ ؛ والمغنى ٥٠/١ ؛ وحاشية الدسوقى ٥٣/١ ؛ وشرح التصريح ١٤٩/١، ١٥٠ ؛ وحاشية يس على الفاكهى للقطر ٢٢٩/١ ؛ وفرائد النحو الوسيمة : ص٤٢ .

[٤] انظر جواهر الأدب : ص٣٠٥

أى : المستغرق لجميع خصائص هذه الصفة ؛ حيث اجتمع فيك ما افترق فى غيرك من الرجال من جهة كمالك فى العلم ، ولا اعتداد بعلم غيرك لقصوره عن رتبة الكمال [١] ، ومثل ذلك نحو : "بَكْرٌ الرَّجُلُ أَدَبًا – أو – شَرَفًا – أو – كَرَمًا ... وما إلى ذلك" ، ونص ابن مالك على أن منه نحو : "نِعْمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ" [٢].

ولو قيل – فى المثال الآخر – : "زَيْدٌ كُلُّ رَجُلٍ لُؤْمًا" لصح على جهة المجاز والمبالغة ، والمقصود : زيد المستغرق لجميع خصائص صفة اللؤم ؛ حيث اجتمع فيه ما افترق فى غيره من الرجال من جهة الكمال فى اللؤم ؛ ولا اعتداد لما عند غيره من لؤم لقصوره عن رتبة الكمال [٣] ، وقد جعل ابن مالك منه نحو : "بِئْسَ الرَّجُلُ عَمْرٌو" [٤].

و"أل" التى يراد بها استغراق صفات الجنس كما فى نحو : "أَنْتَ الرَّجُلُ" ؛ أى : الجامع لصفات الرجال المحمودة ، فلو قيل : "أَنْتَ كُلُّ رَجُلٍ" على سبيل المجاز والمبالغة لصح ، والمعنى المراد أنت الجامع لصفات كل الرجال ؛ أى : المستغرق لها ؛ حيث اجتمع فيك ما افترق من غيرك من الرجال من جهة كمالك ؛ ولا اعتداد لغيرك لقصوره عن رتبة الكمال [٥] ، ومثل ذلك نحو : "زَيْدٌ هُوَ الْجَوَادُ وَعَمْرٌو هُوَ الشُّجَاعُ" ، والمراد : أن الجود والشجاعة لم توجد إلا فيهما – على سبيل المجاز والمبالغة – ؛ إذ إنه لم يعتد بما كان من غيرهما لقصوره عن

---

(١) انظر : حاشية الدسوقى ٣٥/١ ؛ وشرح التصريح ١٥٠/١ ؛ وحاشية يس على شرح الفاكهى للقطر ٢٢٩/١ ؛ وفرائد النحو الوسيمة : ص٤٢ .

(٢) انظر شرح الكافية الشافية ٣٢٣/١،٣٢٤ .

(٣) حاشية الدسوقى ٣٥/١ ، وشرح التصريح ١٥٠/١ ، وحاشية يس على شرح الفاكهى للقطر ٢٢٩/١ ، وفرائد النحو الوسيمة : ص٤٢ .

(٤) انظر شرح الكافية الشافية ٣٢٣/١،٣٢٤ .

(٥) انظر حاشية يس على الفاكهى ٢٢٩/١ .

أن يبلغ الكمال[١] ، ومن ذلك "أل" فى قول الله تعالى : "ذَلِكَ الْكِتَابُ لاَ رَيْبَ فِيهِ"[٢] ؛ أى : الكتاب الكامل فى الهداية ، وكأنه كل كتاب ؛ لاشتماله على ما يكون فيها من الهداية على الوجه الأكمل ، فهو الذى يستأهل أن يسمى كتاباً لكونه كاملاً ، وكأن ما عداه من الكتب فى مقابلته ناقص [٣] ، فـ "**أل**" فى لفظ "**الْكِتَاب**" – فى الآية الكريمة – لاستغراق صفات الجنس مبالغة فى المدح ، ومن ذلك – أيضا – "**الألف واللام**" فى قول الشاعر :

هُمُ الْقَوْمُ كُلُّ الْقَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدِ [٤]

فـ "أل" فى قوله : "**هُمُ الْقَوْمُ**" لاستغراق صفات الجنس مبالغة فى المدح ؛ إذ إنه لو قيل : "**هُمْ كُلُّ قَوْمٍ**" لصح على سبيل المجاز والمبالغة ، والمراد : أنهم هم الجامعون لصفات الرجال المحمودة دون غيرهم .

(**النوع الثالث**) : أن تكون لتعريف الماهية وبيان الحقيقة ، وهي التى تبين حقيقة الجنس وماهيته وطبيعته ؛ بقطع النظر عما يصدق عليه من أفراده [٥] ، ومن ثم تسمى : "**لام الحقيقة والماهية والطبيعة**" [٦] ، وذلك كما فى نحو : "**الرَّجُلُ خَيْرٌ مِنَ الْمَرْأَةِ**" ؛ أي : حقيقة جنس الرجل خير من حقيقة جنس المرأة ، فـ "**أل**" فى هذا

---

[١] انظر دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني : ص١٢٧ ، تحقيق / السيد محمد رشيد رضا .

[٢] سورة البقرة : من الآية ٢ .

[٣] انظر : حاشية الدسوقى على المغنى ٥٣/١ ؛ والكشاف ٣٣/١ .

[٤] هذا عجز بيت من البحر الطويل ؛ صدره : "وَإِنَّ الَّذِى حَانَتْ بِفَلْجٍ دِمَاؤُهُمْ" ، وهو للأشهب بن رميلة فى خزانة الأدب ٢٥،٧/٦ ؛ وشرح شواهد المغنى ٥١٧/٢ ؛ والكتاب ١٨٧/١ ؛ وغيرها ، والشاهد فيه ما ذكر فى الأصل من كون "**أل**" فى لفظ "الْقَوْم" لاستغراق صفات الجنس مبالغة فى المدح .

[٥] انظر : المغنى ٥٠/١ ؛ والجنى الدانى : ص١٩٤،١٩٥ ؛ والهمع ٢٩٥/١ ؛ وشرح التصريح ١٤٩/١.

[٦] انظر حاشية الصبان ٢٨٥/١ .

المثال ونحوه لتعريف الحقيقة الحاضرة في الذهن من حيث هي هي ؛ غير منظور بها إلى جميع ما تصدق عليه من أفراد الجنس ؛ إذ المعنى : هذا الجنس من حيث هو هو خير من هذا الجنس من حيث هو هو ، فالتفاضل بينهما من جهة تغايرهما بالذكورة والأنوثة ؛ وإن اتحدا في الإنسانية ، وقد يكون في بعض أفراد حقيقة المرأة خصوصيات لا توجد في بعض أفراد حقيقة الرجل يترتب عليها خيرية بعض أفراد حقيقة جنس المرأة في قولنا : "الرَّجُلُ خَيْرٌ مِنَ الْمَرْأَةِ" ، وذلك لأن الحكم على الحقيقة ؛ لا على ما تصدق عليه من الأفراد [1] ، ومن ذلك نحو : "وَاللهِ لَا أَتَزَوَّجُ النِّسَاءَ ؛ وَلَا أَلْبِسُ الثِّيَابَ" ، فـ"أل" في : "النِّسَاء" – و – "الثِّيَاب" لتعريف ماهية مدخولها وحقيقته ، ومنه "أل" في قوله تعالى : "وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ"[2] ؛ أي : من حقيقة الماء المعروف ؛ لا من كل شيء اسمه ماء ، وقيل : المراد بالماء : "الْمَنِيُّ"[3] .

ومن هذا النوع "أل" الداخلة على المعرفات ، كما في نحو : "الْإِنْسَانُ حَيَوَانٌ نَاطِقٌ" ؛ أي : حقيقته أنه ناطق ؛ لأنه عاقل مدرك ؛ وكذا الداخلة على الكليات ؛ كأن يقال – في التعريف المذكور – : "الْإِنْسَانُ نَوْعٌ ؛ والْحَيَوَانُ جِنْسٌ" ؛ أي : حقيقة لفظ "الْإِنْسَانِ" أنه نوع ، وحقيقة لفظ "الْحَيَوَانِ" أنه جنس في التعريف [4] .

وكون "أل" التي لتعريف الماهية وبيان الحقيقة نوعاً من أنواع "أل" الجنسية هو مذهب أكثر النحويين ، وقيل : هي قسم برأسه ، وقيل : هي نوع من أنواع "أل" العهدية ؛ لأن الأجناس أمور معهودة ومعلومة في الأذهان ؛ متميز بعضها من بعض.

---

[1] انظر : حاشية الصبان ٢٨٥/١ ؛ وحاشية الخضري ٨٣/١ .

[2] سورة الأنبياء : من الآية ٣٠ .

[3] انظر : شرح التصريح ١٤٩/١ ؛ وحاشية يس على الفاكهي ٢٢٨/١ .

[4] انظر : حاشية الصبان ٢٨٥/١ ؛ وفرائد النحو : ص٤٣ .

فالعهد – على هذا القول – قسمان : "**شخصى**" – و – "**جنسى**" [١] ، وإلى ذلك ذهب ابن عصفور ؛ حيث صرح بأن "**أل**" المعرفة تكون لتعريف العهد فى شخص أو فى جنس فيقال : "جَاءَنِى الرَّجُلُ الَّذِى جَاءَكَ" ؛ إذا دخلت على معهود ، ويقال : "الرَّجُلُ خَيْرٌ مِنَ الْمَرْأَةِ" ؛ يراد به : هذا الجنس خير من هذا الجنس[٢] ، وإليه ذهب ابن مالك – أيضا – حيث ذكر – فى شرح الكافية – أن ما يسميه المتكلمون "**تعريف الماهية**" يلحق بـ"**أل**" العهدية ، وذلك كقول القائل : "اشْتَرِ اللَّحْمَ" ؛ لأن قائل هذا إنما يخاطب من هو معتاد لقضاء حاجته ، فصار ما يبعثه لأجله معهودا بالعلم ، فهو فى حكم المذكور أو المشاهد[٣] .

* هذا .. وإذا كان بعض النحويين قضى بأن "**أل**" المعرفة لا تكون إلا جنسية ؛ وأن "**أل**" العهدية فرع من فروع الجنسية لكونها للجنس مجتمعا فى فرد مخصوص – كما تقدم – ؛ فإن بعض المتأخرين ذهب إلى أنها لا تكون إلا **عهدية** ؛ ولو أدخلت على ما يقع على الجنس كما فى نحو : "الدِّينَارُ خَيْرٌ مِنَ الدِّرْهَمِ" ، والمعنى : "هذا الذى عهدته بقلبي على شكل كذا خير من الذى عهدته على شكل كذا" ، فـ "**أل**" فى : "**الدِّينَار**" – و – "**الدِّرْهَم**" – فى هذا المثال – عهدية ؛ إذ إن "**أل**" المعرفة – على هذا المذهب – للعهد أبدا ؛ لا تفارقه[٤].

والصواب ما ذهب إليه الجمهور من كونها تنقسم إلى "**عهدية**" – و – "**جنسية**"[٥] ، وهي فى المثال المذكور نوع من أنواع "**أل**" الجنسية ؛ إذ إنها لتعريف الماهية وبيان الحقيقة ؛ لأن المراد بمصحوبها فى كل من "**الدِّينَار**" – و – "**الدِّرْهَم**" نفس

---

[١] انظر : الجنى الدانى : ص ١٩٤ ؛ والمغنى ١/٥٠ ؛ وحاشية الدسوقى ١/٥٣ .

[٢] انظر شرح الجمل الكبير ١/١١١ .

[٣] انظر : شرح الكافية الشافية ١/٣٢٢ ؛ وحاشية الدسوقى ١/٥٣ .

[٤] انظر : ارتشاف الضرب ١/٥١٥ ؛ وهمع الهوامع ١/٢٦٠ .

[٥] انظر الهمع ١/٢٦٠ .

الحقيقة ؛ لا ما تصدق عليه من الأفراد ؛ حيث إن "**أل**" – هاهنا – لم يرد بها تعريف دينار بعينه ؛ ولا درهم بعينه ، فلم تكن – فيهما – عهدية – كما قيل – ؛ لأن المراد بمصحوب "**أل**" العهدية فرد معين ؛ لا نفس الحقيقة ، وذلك كأن يقال : "تَصَدَّقْتُ بِالدِّينَارِ والدِّرْهَمِ" ؛ إذا كان بين المتكلم والمخاطب عهد بدينار ودرهم يشير إليهما ، ولولا ذلك لقال : "تَصَدَّقْتُ بِدِينَارٍ وَدِرْهَمٍ"[1].

* وحاصل القول – فى ذلك – أن "**أل**" المعرفة إذا قصد بمصحوبها تعيين بعض الأفراد ؛ فردا واحدا كان أو أكثر ؛ كانت لـ "**تعريف العهد**" ؛ ذكريا كان ؛ أو ذهنيا ، أو حضوريا ، ومدخولها يكون معرفة لفظا لاقترانه بها ؛ ومعنى لكونه يدل على معين .

وإذا قصد بمصحوبها كل الأفراد ؛ من حيث ذواتها ؛ أو خصائصها وصفاتها – مبالغة – ؛ أو ماهيتها وحقيقتها ؛ كانت لـ "**تعريف الجنس**" ، ومدخولها يكون معرفة لفظا لاقترانه بها ؛ نكرة معنى ؛ لأنه من حيث معناه فى حكم النكرة ، فإذا أريد به ذوات الأفراد جميعها كانت "**أل**" لاستغراق كل أفراد الجنس ، ويعبر عنها بـ "**الاستغراقية**" ، وإذا أريد به خصائص كل أفراد الجنس وصفاتهم على سبيل المبالغة فى المدح أو الذم ، كانت لاستغراق جميع خصائص الجنس وشمول صفاته – مبالغة – ويعبر عنها – أيضا – بـ "**الاستغراقية**" ، وتسمى : "**إحاطية**" ، ويقال لها : "**التى للكمال**"[2] ، وإذا أريد بها نفس حقيقة الجنس من غير نظر إلى ما يصدق عليه من أفراد ؛ كانت لتعريف الماهية وبيان الحقيقة ، وتسمى بـ "**أداة الحقيقة والماهية والطبيعة**" ، والفرق بين المعرف بها كما فى نحو : "اشْتَرِ اللَّحْمَ" وبين اسم الجنس النكرة كما فى نحو : "اشْتَرِ لَحْمًا" هو الفرق بين المطلق والمقيد ، وذلك أن

---

[1] انظر : اللامات للزجاجي : ص٢١ ؛ والجنى الداني : ص١٩٥ .

[2] انظر الجنى الدانى : ص١٩٤ .

المعرف بـ "أل" التى لتعريف الماهية موضوع للحقيقة بقيد حضورها فى الذهن من حيث هى ؛ بقطع النظر عن الأفراد بحسب الوضع ، وأن اسم الجنس النكره موضوع لمطلق الحقيقة ؛ لا باعتبار قيد ، فالحضور الذهني معتبر فى مدلول لفظ المعرف بـ "أل" المذكورة ؛ غير معتبر فى مدلول لفظ اسم الجنس النكرة ، ولا إشكال فى أن الحقيقة باعتبار حضورها فى الذهن أخص من مطلق الحقيقة ؛ لأن حضورها فى الذهن نوع تشخص لها [١].

▣تتمة

لفظ "**أَلْبَتَّةَ**" اسم مقرون بـ "**أل**" المعرفة ، يقال : "لَا أَفْعَلُ كَذَا أَلْبَتَّةَ" ونحوه لكل أمر لا رجعة فيه ، ونصبه على المصدر ، فهو مفعول مطلق حذف عامله وجوبا ، وأصله : "**ألبَتُّ**" بمعنى : **الْقَطْع** ، و"**التاء**" – فيه – للوحدة[٢] ، وعلى غرار المثال المذكور يقال : "لَأَفْعَلَنَّ كَذَا أَلْبَتَّةَ" و : "لَا تَفْعَلْهُ أَلْبَتَّةَ" و : "افْعَلْهُ أَلْبَتَّةَ" و : "قَدْ قَعَدَ فُلَانٌ أَلْبَتَّةَ" و : "لَا عَوْدَةَ لِلْعَدُوِّ أَلْبَتَّةَ" ؛ ونحو ذلك .

فـ "**أَلْبَتَّةَ**" فى هذه الأمثلة ونحوها بمعنى : القول المقطوع به قطعة واحدة ، وكأن "**أل**" – فيه – للعهد الذهني ؛ إذ إن المراد : أقطع بذلك القطعة الواحدة المعلومة التى لا تردد فيها ؛ أى : لا أتردد ثم أجزم مرة أخرى [٣].

---

[١] انظر : الجنى الداني : ص١٩٥ ؛ والمغني ١/٥٠،٥١ ؛ وحاشية الدسوقى ١/٥٣ ؛ وحاشية الخضرى ١/١٨٢،١٨٣ .

[٢] انظر فرائد النحو الوسمية : ص٧٠ .

[٣] انظر : المرجع السابق ؛ وشرح الكافية للرضى ١/٢٩٠ .

والمشهور كون "أَلْبَتَّــةَ" مصدراً مؤكداً لا يستعمل إلا معرفة بـــ "**الألف واللام**" ، فـــ "**أل**" – فيه – لازمة الذكر ؛ لا يجوز حذفـــــها ، وهـــذا مذهـــب ســـيبويه [١] ، وأصحابه وأجاز الفراء تنكيره [٢].

هذا .. ولم يسمع في "أَلْبَتَّــةَ" غير قطع الهمزة ، والقياس وصلــــــها [٣] ، فمـــن راعى السماع ذكرها "أَلْبَتَّــةَ" – بهمزة قطع – ، ومن راعى القياس ذكرها "الْبَتَّةَ" – بهمزة وصل – ، والأولى مراعاة السماع .

والله أعلم . .

* * * * *

[١] انظر الكتاب : ٣٧٩/١ – هارون – .

[٢] انظر لسان العرب ٢٤٠/١ – دار المعارف – ؛ مادة : "بتت" .

[٣] انظر : شرح التصريح ٣٣٣/١ ؛ وفرائد النحو الوسيمة : ص٧٠ .


المبحث الرابع

المبحث الرابع

خصائص "أل" الموصولة

وقفنا في المبحث الأول على أن "**أل**" الموصولة اسم – على الأصح – ، وبناء على ذلك فهي من الموصولات المشتركة بين معان مختلفة بلفظ واحد ؛ أي : تستعمل بمعنى "الَّذِى" و "الَّتِى" وتثنيتهما وجمعهما بلفظ واحد ، ويلزم في ضميرها اعتبار المعنى ؛ إذ يقال : "جَاءَ الشَّاكِرُ – وَ – الشَّاكِرَةُ – وَ – الشَّاكِرَانِ – وَ – الشَّاكِرَتَانِ – وَ – الشَّاكِرُونَ – وَ – الشَّاكِرَاتُ" ، بمعنى : الَّذِى شَكَرَ ؛ أو يَشْكُرُ ، وَالَّتِى شَكَرَتْ ؛ أو تَشْكُرُ ، وَاللَّذَانِ شَكَرَا ؛ أو يَشْكُرَانِ ، وَاللَّتَانِ شَكَرَتَا ؛ أو تَشْكُرَانِ ، وَالَّذِينَ شَكَرُوا ؛ أو يَشْكُرُونَ ، واللَّاتِى – أو – اللَّائِى شَكَرْنَ ؛ أو تَشْكُرْنَ[١].

ولما كانت "**أل**" الموصولة اسما في صورة حرف التعريف "**الألف واللام**" خالفت غيرها من الأسماء الموصولة في بعض الأحكام ، واختصت بأمور دون أخواتها من الموصلات المشتركة ؛ وهي : "**مَنْ**" و "**مَا**" و "**ذُو**" – في لغة طيء – و"**ذَا**" و "**أَيٌّ**" ، واشتركت معها في بعض أحكامها ، ومن ثم تعددت خصائصها ، وتفصيل القول فيها ما يلي :

أولا : صلتها وما يتعلق بها من أحكام .

لما صح كون "**أل**" اسما موصولا صارت كغيرها من الأسماء الموصولة مفتقرة إلى صلة ، إلا أن صلتها تختلف عن صلة الموصولات الاسمية ، وذلك أن صلة جميع الأسماء الموصولة غيرها إما أن تكون جملة خبرية خالية من معنى التعجب غير مفتقرة إلى كلام قبلها ، وإما أن تكون شبه جملة ؛ من ظرف أو جار ومجرور .

---

[١] انظر : شرح الألفية لابن الناظم : ص٨٥،٨٧ .

أما صلة "**الألف واللام**" فإنها تكون صفة محضة ؛ أى : صريحة خالصة الوصفية ؛ لكونها فى تأويل الفعل ولم تغلب عليها الاسمية – كما سيأتى – ، ويعنى بها اسم الفاعل واسم المفعول المراد بهما التجدد والحدوث – اتفاقا – ، وذلك كما فى نحو : "جَاءَنِى ٱلْقَائِمُ أَبُوهُ – وَ – الضَّارِبُهُ زَيْدٌ" – و – "حَضَرَ ٱلْمُكْرَمُ – و – ٱلْمَضْرُوبُ أَخُوهُ" ، والتقدير : "جَاءَنِى ٱلَّذِى قَامَ أَبُوهُ – و – ٱلَّذِى ضَرَبَهُ ؛ أو يَضْرِبُهُ زَيْدٌ" ؛ و : "حَضَرَ ٱلَّذِى أُكْرِمَ – و – ٱلَّذِى ضُرِبَ أَخُوهُ" ؛ وكذا أمثلة المبالغة إذا أريد بها التجدد والحدوث ؛ لا الدوام والثبوت [١] ، وذلك كما فى قول الله – تعالى – : "**سَيَعْلَمُونَ غَدًا مَنِ ٱلْكَذَّابُ ٱلْأَشِرُ**" [٢] ؛ أى : ٱلَّذِى كَذَبَ كَذِبًا كَثِيرًا ؛ أو شَدِيدًا ؛ وٱلَّذِى أَشِرَ أَشَرًا شَدِيدًا ؛ أو كَثِيرًا ؛ بمعنى : بَطِرَ وتَجَبَّرَ وَاسْتَكْبَرَ ، والمراد : "سيعلمون غداً أنهم الكاذبون الذين كذبوا كثيراً ؛ لا لحاجة أو ضرورة ، بل أشروا وبطروا كثيراً لما استغنوا" [٣].

وجعل ابن مالك الصفة المشبهة باسم الفاعل ضربا من الصفة الصريحة التى توصل بها "أل" ، ومثل لها بنحو : "رَأَيْتُ ٱلْحَسَنَ وَجْهُهُ – وَ – ٱلْحَسَنَ وَجْهَهَا" ، و ذلك قوله : (**.. وعنيت بالصفة المحضة أسماء الفاعلين ؛ وأسماء المفعولين ؛ والصفات المشبهة بأسماء الفاعلين**)[٤]، وتبعه – فى ذلك – ولده [٥] ، وغيره .

---

[١] انظر : حاشية الصبان على شرح الأشمونى ٢٦٤/١ – انظر الشرح – ؛ وانظر حاشية الخضرى ١٦٦/١ .

[٢] سورة القمر : الآية ٢٦ .

[٣] انظر التفسير الكبير للفخر الرازى ٥٢/٢٩ .

[٤] شرح التسهيل لابن مالك ٢٠١/١ .

[٥] انظر شرح الألفية لابن الناظم : ص٩٣

وهذا القول لابن مالك ليس بشيء يعتد به عند النحويين ، كما قال ابن هشام الأنصارى[١] ؛ لأن القاعدة فى صلة "**الألف واللام**" أن تكون فعلا فى صورة اسم ؛ كما أن "**أل**" فى صورة حرف ، وذلك أن وصل "**أل**" باسم الفاعل فى نحو : "**ألقَارِئُ**" الأصل فيه : "**ألقَرَأَ**" بإدخالها على لفظ الفعل المبنى للفاعل ؛ ووصلها باسم المفعول فى نحو : "**ألمَقْرُوءِ**" أصله : "**ألقُرِئَ**" بإدخالها على لفظ الفعل المبنى للمفعول ، و"**أل**" هذه وإن كانت اسمية فإنها مشابهة لـ"**أل**" الحرفية – أى : المعرفة – لفظا ومعنى ، أما لفظا فظاهر ، وأما معنى فإن كلا منهما تصير مع مصحوبهما كلمة معرفة ، فلما أشبهت "**أل**" الموصولة "**أل**" المعرفة لفظا ومعنى ؛ وكان من شأن المعرفة ألا تدخل إلا على اسم لكونها من خصائص الأسماء ؛ حول لفظ الفعل المبنى للفاعل : "**قَرَأَ**" إلى لفظ اسم الفاعل : "**قَارِئُ**" ؛ وحول لفظ الفعل المبنى للمفعول : "**قُرِئَ**" إلى لفظ اسم المفعول : "**مَقْرُوءٍ**" ؛ إذ إن المعنيين متقاربان ، فنحو : "زَيْدٌ قَارِئٌ" معناه : "زَيْدٌ يَقْرَأُ – أو – قَرَأَ" ، ونحو : "كِتَابٌ مَقْرُوءٌ" بمعنى : "كِتَابٌ يُقْرَأُ – أو – قُرِئَ" ومن ثم روعى حق الموصولية وحق المشابهة الصورية لـ "**الألف واللام**" [٢] ؛ إذ إن مشابهتها لـ"**أل**" الحرفية اقتضت إدخالها على مفرد ؛ وكونها اسم موصول اقتضى كون هذا المفرد فى تأويل الجملة ، ولذلك كانت "**أل**" الموصولة اسما فى صورة حرف ؛ وصلتها المتمثلة فى اسمى الفاعل والمفعول فعلا فى صورة اسم ؛ إذ إنها اسم مفرد فى اللفظ جملة فى المعنى ؛ لأنها – فى الحكم والتقدير – فعل وفاعله ضمير مستتر فيه يعود إلى "**الألف واللام**" [٣] ، وكذا أمثلة المبالغة المراد بها التجدد والحدوث ؛ لا الثبوت والدوام ، بخلاف الصفة المشبهة ؛ فإنها لا تؤول بالفعل لنقصان مشابهتها له وذلك أن الصفة المشبهة موضوعة لتدل على الثبوت والدوام ، والفعل موضوع للدلالة على التجدد والحدوث ،

---

[١] انظر المغنى ٤٩/١

[٢] انظر حاشية الصبان ٢٦٤/١ .

[٣] انظر : شرح المفصل لابن يعيش ١٥٢،١٤٣/٣ ؛ وشرح الكافية للرضى ٩٥/٣ .

ولما كان بين الثبوت والدوام وبين التجدد والحدوث منافاة بعدت الصفة المشبهة عن الأفعال وقربت من الأسماء ، فأفضى ذلك إلى ضعفها ، ومن ثم تؤول بالفعل .

فمن هذه الجهة تخرج الصفة المشبهة من حد صلة "**الألف واللام**" ، بذلك تكون "**أل**" الداخلة على الصفة المشبهة حرف تعريف ؛ لا اسم موصول عند جميع النحويين ما عدا ابن مالك ومن تبعه [(١)].

وإذا كان ما ذهب إليه ابن مالك ومن تبعه من كون "**أل**" توصل بالصفة المشبهة كاسمى الفاعل والمفعول يرجع إلى الشبه الذى بين الصفة المشبهة والفعل من جهة الإعمال ؛ إذ إنها شبه الفعل باعتبار رفعها الظاهر باطراد مطلقا [(٢)] ؛ فإن ذلك مردود بأن صلة "**الألف واللام**" مقيدة بكونها صفة صريحة ؛ أى : خالصة الوصفية – كما تقدم– ، والصفة المشبهة مع كونها تشبه الفعل من هذه الجهة فإنها لم تكن صفة صريحة ، إذ إنها غير خالصة الوصفية لبعدها عن الفعل من الجهة الأخرى المذكورة ؛ وهى كون الصفة المشبهة موضوعة للدلالة على الثبوت والدوام .

* هذا .. ويخرج "**أفعل التفضيل**" – أيضا – من حد صلة "**أل**" ، ولا خلاف فى ذلك بين النحويين ؛ لأنه وإن كان صفة فإنها لم تكن صريحة ؛ خالصة الوصفية ، ومن ثم لا يؤول بالفعل ؛ ولعدم وجود شبه بينه وبين الفعل من جهة الإعمال ، فبذلك بعد عن الأفعال من الجهتين المذكورتين قبل قليل ؛ أى : من جهة كونه موضوعا للدلالة على الثبوت والدوام ؛ لا التجدد والحدوث ، ومن جهة كونه لا يرفع الظاهر باطراد كالفعل ، فلم يرد رفعه الظاهر إلا فى مسألة واحدة ؛ وهى مسألة الكحل ، وضابطها : أن يكون "أفعل" صفة لاسم جنس مسبوق بنفى ؛ أو نهى

---

(١) انظر : شرح الكافية للرضى ٩٦،٩٥/٣ ؛ والمغنى ٤٩/١ ؛ وحاشية الدسوقى ٥١/١ ؛ وفرائد النحو الوسيمة : ص٤١ .

(٢) انظر : حاشية الصبان ٢٦٣/١ ؛ وحاشية الخضرى ١٦٧/١ ؛ وحاشية يس على شرح الفاكهى للقطر ٢١٣/١ – انظر الشرح – .

؛ أو استفهام إنكارى ؛ والفاعل الظاهر مفضلا على نفسه باعتبارين ، وذلك كما فى قولهم : "مَا رَأَيْتُ رَجُلًا أَحْسَنَ فِى عَيْنِهِ الْكُحْلُ مِنْهُ فِى عَيْنِ زَيْدٍ" ؛ ونحوه ، وكما فى نحو : "لَا يَكُنْ أَحَدٌ غَيْرُكَ أَحَبَّ إِلَيْهِ الْخَيْرُ مِنْهُ إِلَيْكَ" ؛ ونحو : "هَلْ فِى النَّاسِ رَجُلٌ أَحَقُّ بِهِ الْحَمْدُ لِلهِ مِنْهُ بِمُحْسِنٍ لَا يَمُنُّ بِمَنِّهِ" ، والذى سمع – فى ذلك – كون "أَفْعَل" مسبوقا بنفى كما فى المثال الأول ، أما كونه مسبوقا بنهى أو استفهام إنكارى كما فى المثالين الآخرين فإنه لم يرد بهما سماع ، ولكن لا بأس باستعماله بعدهما ؛ قاله ابن مالك [١].

فبناء على ذلك تكون "أل" الداخلة على اسم التفضيل حرف تعريف لا اسم موصول باتفاق [٢].

* حاصل القول – فى ذلك – أن صلة "أل" الموصولة لا تكون إلا صفة فى تأويل الفعل ؛ حيث لا تغلب عليها الاسمية ، وتكون كذلك إذا كانت صفة صريحة ؛ أى : خالصة الوصفية ، ولا خلاف فى كون الصفة الصريحة متمثلة فى اسم الفاعل واسم المفعول المراد بهما التجدد والحدوث ؛ بشرط ألا تكون "أل" الداخلة على كل منهما عهدية ؛ أو جنسية ؛ وألا يقدم عليها معمول اسم الفاعل واسم المفعول الداخلة عليهما ؛ وألا تكون "أل" مع مدخولها من اسم الفاعل واسم المفعول فاعلا لـ "نِعْمَ" أو "بِئْسَ" – على الأصح – ، وتتمثل هذه الصفة – أيضا – فى أمثلة المبالغة إذا أريد بها التجدد والحدوث .

فإذا كان مدخول "**الألف واللام**" غير صفة ؛ أو كان صفة لم تتوفر فيها القيود المذكورة ؛ كانت "**أل**" إما حرف تعريف ، وإما زائدة ، وبيان ذلك ما يلي :

---

(١) انظر – فى تفصيل هذه المسألة – شرح التسهيل لابن مالك ٣/ (٦٥-٦٨) .

(٢) انظر : المغنى ٤٩/١ ؛ وحاشية الصبان على شرح الأشمونى ٢٦٤/١ – انظر الشرح – ؛ وحاشية يس على شرح القطر للفاكهى ٢١٣/١ .

أ – تكون "أل" حرف تعريف ؛ لا اسم موصول فى المواضع التالية :

١- إذا كان مدخولها اسماً سالماً من الوصفية ؛ كما فى نحو : "الرَّجُلِ" و"الْغُلَامِ" و "الْفَرَسِ" [١].

٢- إذا كان مصحوبها مصدرا ؛ كما فى نحو : "**الْعِلْمِ**" و "**الْفَرَحِ**" و "**الْإِكْرَامِ**" و"**الْوُدِّ**" و "**الِانْطِلَاقِ**" و "**الِاسْتِغْفَارِ**" ، وذلك لأن المصدر وإن كان مؤولا بالفعل فإن هذا التأويل لا يكون إلا مع حرف مصدرى كـ "**أن**" ونحوها ، فنحو : "يُعْجِبُنِى إِكْرَامُكَ زَيْداً" فى تأويل : "يُعْجِبُنِى أَنْ تُكْرِمَ زَيْداً" ؛ فضلا عن أن المصدر مع "الألف واللام" اسم مفرد لفظا ومعنى [٢] ، وصلة "**أَلْ**" مقيدة بكونها اسما مفردا لفظا ؛ جملة معنى ؛ إذ إنها صفة فى تأويل الفعل ، والفعل لا بد له من فاعل ظاهر أو مضمر .

٣ – إذا كان مدخولها اسما جامدا مؤولا بالمشتق ؛ كما فى نحو : "**الْقُرَشِىّ**" ؛ إذ إنه فى تأويل : "**الْمَنْسُوبِ إِلَىٰ قُرَيْشٍ**" ؛ وهو اسم مفعول ، أى : صفة صريحة ، فلما كان مدخول "**أَلْ**" – حينئذ – مؤولا بصفة صريحة امتنع كونه صلة لها ؛ لأن القيد فى صلة "**الألف واللام**" أن تكون صفة صريحة ؛ لا مؤولة بها ، ومن ثم كانت "**أَلْ**" فى : "**الْقُرَشِىّ**" ونحوه حرف تعريف ؛ لا اسم موصول[٣] .

٤ – إذا كان مدخول "**الألف واللام**" صفة لا تؤول بالفعل لبعدها عنه وقربها من الأسماء بسبب كونها موضوعة للدلالة على الثبوت والدوام ، ويتمثل ذلك فى كل من "الصفة المشبهة" ؛ كما فى نحو : "الْحَسَنِ الْوَجْهِ" – و – "أَفْعَل التفضيل" ؛ كما فى نحو : "زَيْدٌ الْأَعْلَمُ وَالْأَفْضَلُ" ، فـ "**أَلْ**" التى فى "الْحَسَنِ"

---

(١) انظر حاشية يس على شرح الفاكهى للقطر ٢١٣/١ – انظر الشرح – .

(٢) انظر شرح الكافية للرضى ٩٦/٣ .

(٣) انظر : حاشية الخضرى ١٦٧/١ ؛ وفرائد النحو الوسيمة : ص٤٠ .

ونحوه حرف تعريف ؛ خلافا لابن مالك ومن تبعه ، ولا خلاف في كونها حرف تعريف في : "الأَعْلَم " و "الأَفْضَل" ؛ ونحوهما – كما تقدم – .

٥ – إذا كان مدخول "أَلْ" صفة لا تؤول بالفعل لكونها وصفا من الأوصاف التي غلبت عليها الاسمية بسبب كثرة استعمالها في الذات بقطع النظر عن الصفة ، وذلك كما في نحو : "الأَبْطَح" و "الأَجْرَع" ، فـ "الأَبْطَح" في الأصل وصف لكل مكان مُنْبَطِح – أي : مُتَّسِع – من الوادي ، ثم غلب على الأرض المتسعة التي فيها دقاق الحصى ، فاختص بها دون غيرها وصار اسما لها ، و"الأَجْرَع" في الأصل وصف لكل مكان مستو ، ثم غلب على الأرض المستوية ذات الرمل التي لا تنبت شيئا فاختص بها دون غيرها وصار اسماً لها ، ومن ثم لم يكن مدخول "أَلْ" في : "الأَبْطَح" و "الأَجْرَع" صفة صريحة ، ولهذا كانت "أَلْ" فيهما حرف تعريف لا اسم موصول [1] .

٦ – إذا كان مصحوب "**الألف واللام**" كُلاً من اسم الفاعل واسم المفعول ؛ إلا أن كلا منهما يراد به الثبوت والدوام ؛ لا التجدد والحدوث ، وذلك على ضربين:

(**أحدهما**) : أن يكون كل من اسم الفاعل واسم المفعول مثل "الأَبْطَح" و"الأَجْرَع" : ؛ أي : من الأوصاف التي غلبت عليها الاسمية ، وذلك كما في نحو : "الصَّاحِب" و "الرَّاكِب" و "المُوَلَّد" من الرِّجَالِ – أو – من الشُّعَرَاءِ ، و"المَأْمُور" ، فمصحوب "أَلْ" في كل من "الرَّاكِب" – و – "الصَّاحِب" اسم فاعل ؛ وفي كل من "المُوَلَّد" و "المَأْمُور" اسم مفعول ، وكل من اسم الفاعل واسم المفعول في هذه الأمثلة ونحوها لا يصلح لأن يكون صلة لـ "أَلْ" ؛ لأنهما – هاهنا – من الأوصاف التي غلبت عليها الاسمية بسبب كثرة استعمالها في الذات بقطع النظر عن الصفة ، فـ "الصَّاحِبُ" في الأصل وصف للفاعل ، ثم غلب على صَاحِبِ المُلْكِ دون غيره ،

---

[1] انظر : شرح التصريح ١٤٢/١ ؛ وحاشية الصبان ٢٦٤/١ ؛ وحاشية الخضري ١٦٧/١ ؛ وحاشية يس على شرح الفاكهي للقطر ٢١٣/١ ؛ وفرائد النحو الوسيمة : ص٤١ .

فصار اسما له ومختصا به ، و "الرَّاكِبُ" فى الأصل وصف للفاعل ، ثم غلب على رَاكِبِ الْإِبِلِ دون غيره ، فصار اسما له ومختصا به[١] ، و "الْمُوَلَّدُ" فى الأصل وصف للمفعول ، ثم غلب على العربي غير المحض من الرجال ؛ أى : ما كان أحد أبويه غير عربي[٢] ، فصار اسما له ، وغلب – أيضا – على الشاعر المحدث ؛ أى : الذى جاء بعد عصر الاحتجاج[٣] ، فصار اسما له دون غيره من الشعراء ، و "الْمَأْمُورُ" فى الأصل وصف للمفعول ثم غلب – فى العصر الحاضر – على رئيس مركز شرطة من الضباط دون غيرهم من أفراد الشرطة ؛ فصار اسما له ومختصا به دون غيره من ضباط المركز ، ومن هذا الضرب كل من : "الْحَاكِم" ، و "الْقَاضِى" و "الْحَاجِب" و "الشَّاعِر" و "الْكَاتِب" و "الْمُهَنْدِس" و "الْمُسْتَشَار" ؛ ونحو ذلك.

(**الضرب الآخر**) : أن يكون مدخول "**أل**" اسم فاعل لا يراد به التجدد والحدوث إلا بقيد ، وإنما يكون ذلك إذا كان اسم الفاعل وصفا مخصوصا بموصوف ؛ بحيث يطرد عليه هذا الوصف فى حال ذكر اللفظ مطلقا غير مقرون بقيد ، وذلك كما فى نحو : "الْمُؤْمِن" و "الْكَافِر" ، فلفظ "الْمُؤْمِنِ" – فى الأصل – وصف مشتق ، من "الْإِيمَانِ" بمعنى : التصديق مطلقا ؛ أى : التصديق بخبر من الأخبار ؛ أو بشىء من الأشياء ، ثم صار – فى حال الإطلاق – وصفا ثابتا لكل من يؤمن إيمانا شرعيا ؛ أى : يؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر ، ومن ثم غلبت عليه الاسمية فصار اسما لمن آمن إيمانا شرعيا ؛ ومختصا به ، والألف واللام فيه للتعريف ، فإذا قرن هذا اللفظ بقيد ؛ كما فى نحو : "جَاءَنِى الْمُؤْمِنُ بِالسَّلَامِ الْعَادِلِ" ، كانت "**أل**" فى لفظ : "الْمُؤْمِنِ" اسم موصول ؛ لأن اسم الفاعل الذى دخلت عليه لم

---

[١] انظر :شرح التصريح ١٤٢/١ ؛ وحاشية الصبان ٢٦٤/١ ؛ وحاشية الخضرى ١٦٧/١ ؛ وحاشية يس على شرح الفاكهى للقطر ٢١٣/١ ؛ وفرائد النحو الوسيمة: ص ٤١ .

[٢]،[٣] انظر : لسان العرب ٤٩١٥/٦، ٤٩١٦

تغلب عليه الاسمية ؛ بسبب القيد المذكور ، ومن ثم يؤول بالفعل ؛ إذ التقدير : "جاءني الذي يؤمنُ بالسّلامِ العادلَ

ولفظ "الكافِر" – في الأصل – وصف مشتق من "الكُفْر" بمعنى : الستر مطلقا ، يقال : "كفر فلان الشيء بمعنى : ستره ، ثم صار وصفا مخصوصا ثابتا لكل من كان على غير دين الإسلام ، ثم غلبت عليه الاسمية فصار اسما له دون غيره ، والألف واللام فيه للتعريف ، فإذا قرن هذا اللفظ بقيد ؛ كما في نحو : "ضل الكافر بنعمة الله" ؛ كانت "أل" فيه اسم موصول ؛ لأن مدخولها – حينئذ – ؛ وهو اسم الفاعل يدل على التجدد والحدوث ؛ ولم تغلب عليه الاسمية ، فهو في تأويل الفعل ؛ إذ التقدير : "ضَلَّ الَّذِي كَفَرَ بِنِعْمَةِ الله" ، ومن هذا الضرب : "المسلم" و "المنافق" و "الفاسق" و "الفاجر" ؛ ونحو ذلك[١] .

وإنما كانت "أل" حرف تعريف في الألفاظ المذكورة في كلا الضربين ولم تكن اسم وصول ؛ لأن اسم الفاعل واسم المفعول اللذين دخلت عليهما انسلخ عنهما معنى الوصفية ؛ حيث أريد بهما الثبوت والدوام ؛ لا التجدد والحدوث ، ومن ثم خرجا عن كونهما اسمي فاعل ومفعول ، وصار كل منهما صفة مشبهة ؛ إذ إنه – حينئذ – لم يجر صفة على موصوف ، ولم يعمل عمل الصفات ، ولم يتحمل ضميرا[٢].

٧ – إذا كانت "أل" الداخلة على كل من اسم الفاعل واسم المفعول للعهد – أو – للجنس ، فكونها للعهد كما في نحو : "زارني مُحْسِنٌ فَأَكْرَمْتُ الْمُحْسِنَ" ؛ ونحو : "جاءني مظلومٌ فأحسنْتُ إلى الْمظْلُوم"[٣] ، وكونها للجنس كما في نحو : "أَنْتَ الصَّالِحُ" على أن "أل" لاستغراق جميع خصائص أفراد جنس الصالحين مبالغة

---

[١] انظر اللامات ص٢٢، ٢٣، ٢٤.

[٢] انظر شرح التصريح ١/٤٠٢ ؛ وحاشية الدسوقي ١/٥٠ ؛ وحاشية الصبان ١/٢٦٣

[٣] انظر شرح الكافية للرضي ٣/٩٠ ؛ وحاشيه الدسوقي ١/٥١ ، وحاشية يس على شرح القطر للفاكهي ١/٢١٤ – انظر الشرح – ؛ وانظر الكواكب الدرية شرح متن الأجرومية ؛ للشيخ / محمد الأهدل ١/١٣٧ .

في المدح ، وهى ما تعرف بـ"**لام الكمال**" ؛ إذ المعنى : أنك اجتمع فيك ما تفرق فى غيرك من الصالحين من جهة كمالك فى الصلاح ولا اعتداد بصلاح غيرك لقصوره عن رتبة الكمال ، ولهذا قال ابن حجر وغيره إن "**أل**" فى أسماء الله الحسنى – غير لفظ الجلالة – للكمال ، أى : حرف تعريف لاستغراق جميع الخصائص والصفات ، فنحو : "**هُوَ ٱلْعَالِمُ ٱلْخَالِقُ ٱلرَّازِقُ ٱلْعَاطِى ٱلْمُصَوِّرُ**" معناه – والله أعلم – : "هو الكامل فى معنى العلم والخلق والرزق والعطاء والتصوير"[1].

٨ – أن تكون "**أل**" مع مصحوبها من اسمى الفاعل والمفعول فاعلا لـ "**نِعْمَ**" أو "**بِئْسَ**" كما فى نحو : "نِعْمَ ٱلْعَابِدُ زَيْدٌ" – و – "بِئْسَ ٱلْمَشْرُوبُ ٱلْخَمْرُ" ، فـ"**أل**" الداخلة على اسم الفاعل : "ٱلْعَابِد" ونحوه ؛ والداخلة على اسم المفعول : "ٱلْمَشْرُوب" ونحوه حرف تعريف ؛ لا اسم موصول ، وذلك لأن أكثر النحويين على أن فاعل "**نِعْمَ**" أو "**بِئْسَ**" لا يجوز أن يكون اسما موصولا ، وهو مذهب الكوفيين وكثير من البصريين[2] ، واحتجوا لذلك بأن فاعل "**نِعْمَ**" و "**بِئْسَ**" المعرف بـ"**أل**" فى نحو : "نِعْمَ ٱلرَّجُلُ زَيْدٌ ؛ وَبِئْسَتِ ٱلْمَرْأَةُ هِنْدٌ" إذا نزعت منه "الألف واللام" صار نكرة منصوبة على التمييز مفسرة لفاعلهما ؛ وهو الضمير المستتر فى كل منهما ، فيقال : "نِعْمَ رَجُلاً زَيْدٌ " و : "بِئْسَتْ إِمْرَأَةً هِنْدٌ" ، أما اسم الموصول المقترن بـ"**أل**" كـ "الذى" وفروعه فإنه لا تنزع منه "**أل**" حتى يصلح لأن يكون نكرة مفسرة للضمير الفاعل ، وحملت عليه – فى ذلك – "**أل**" وسائر الموصولات المجردة من الألف واللام[3] ، وقيل إن اسم الموصول إذا قصد به الجنس جاز أن يكون فاعلاً لـ "**نِعْمَ**" و "**بِئْسَ**" ؛ كما فى نحو : "نِعْمَ الَّذِى آمَنَ زَيْدٌ" و "بِئْسَت الَّتِى كَفَرَتْ هِنْدٌ" ، فإذا قصد به العهد منع ، وهذا

---

(١) انظر الكواكب الدرية ١/١٣٧،١٥٠ .

(٢) انظر : الارتشاف ٣/٢٣ ؛ والهمع ٣/٢٤ ؛ وحاشية الصبان ٣/٤٢ .

(٣) انظر : همع الهوامع ٣/٢٥ ؛ وحاشية الصبان ٣/٤٢ .

مذهب المبرد و الفارسى [١] ، وصححه ابن مالك[٢] وعليه تكون "أل" الداخلة على اسمى الفاعل والمفعول فى نحو : "نِعْمَ الْعَابِدُ زَيْدٌ" و "بِئْسَ الْمَشْرُوبُ الْخَمْرُ" اسم موصول بمعنى "الذى" الجنسية ؛ ومن ثم تكون فى محل رفع فاعل "نِعْمَ" أو "بِئْسَ" ، وكل من اسم الفاعل واسم المفعول لا محل له من الإعراب صلة "أل" ؛ لكونه جملة معنى ، وما بعدها هو المخصوص بالمدح أو الذم .

أما على المذهب الأول – وهو الصحيح [٣] – فإن "أل" فى المثالين المذكورين ونحوهما حرف تعريف – كما ذكر – ، ومصحوبها من اسمى الفاعل والمفعول معرف بها ، وهو فاعل لكل من "نِعْمَ" و "بِئْسَ" ، ومن ثم يجرى عليها اختلاف النحويين فى نوع "أل" المعرف بها فاعل "نِعْمَ" و "بِئْسَ" فى نحو : "نِعْمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ" و "بِئْسَتِ الْمَرْأَةُ هِنْدٌ" ، وفى ذلك أربعة مذاهب[٤] :

(**أحدها**) : أنها جنسية حقيقة ؛ أى : لاستغراق جميع أفراد الجنس ؛ حيث مدح جنس الفاعل كله من أجل المخصوص بالمدح ، وذم جنس الفاعل كله من أجل المخصوص بالذم ، ثم خص المخصوص بالذكر ، فكأنه مدح مرتين مع "نِعْمَ" ، وذم مرتين مع "بِئْسَ" ، وهذا مذهب سيبويه وكثير من النحويين[٥] .

---

[١] انظر : المقتضب ١٣٩/٢، ١٤١ ؛ وشرح التسهيل لابن مالك ١١/٣ ؛ والارتشاف ٢٣/٣ .

[٢] انظر شرح التسهيل لابن مالك ١١/٣ .

[٣] انظر : اللامات : ص٤٠، ٤١ ؛ وشرح اللمع للخطيب التبريزى : ص٣٣٤ ، تحقيق الدكتور / سيد تقي عبد السيد .

[٤] انظر : الارتشاف ١٦/٣ ؛ والهمع ٢٠/٣ ؛ وشرح التصريح ٩٥/٢ ؛ وحاشية الصبان ٤٢/٣، ٤٣ ، وحاشية الخضرى ٩٨/٢، ٩٩ .

[٥] انظر الكتاب ١٧٧/٢ (هارون) ؛ والارتشاف ١٦/٣

(المذهب الثانى) : أنها جنسية مجازا ، أى : لاستغراق جميع خصائص أفراد الجنس وصفاتهم ؛ إذ جعل المخصوص بالمدح أو الذم كأنه الجنس كله على سبيل المجاز والمبالغة ولم يقصد غير مدحه أو ذمه .

(المذهب الثالث) : أنهما للعهد الدهنى ؛ إذ إن مدخولها فرد مبهم ، ثم فسر بعد إبهامه بالمخصوص بالمدح مع "نِعْمَ" تفخيما للمدح ؛ وبالمخصوص بالذم مع "بِئْسَ" تفخيما للذم

(المذهب الرابع) : أنها للعهد الذكرى ؛ إذ إن المعهود هو المخصوص بالمدح أو الذم ، فكأنه قيل : "زَيْدٌ نِعْمَ هُوَ" ؛ أى : الرَّجُلُ ، ثم وضع الظاهر موضع المضمر فقيل : "زَيْدٌ نِعْمَ الرَّجُلُ" ؛ بتقديم المخصوص ؛ وهو جائز ، وأخر المخصوص – على الأولى – فقيل : "نِعْمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ" ، وكأنه قيل – فى المثال الآخر – : "هِنْدٌ بِئْسَتْ هِيَ" ؛ أى : الْمَرْأَةُ ، ثم وضع الظاهر موضع المضمر فقيل : "هِنْدٌ بِئْسَتْ الْمَرْأَةُ" ، ثم أخر المخصوص فقيل : "بِئْسَتِ الْمَرْأَةُ هِنْدٌ" ، وهذا مذهب ابن ملكون وأبى منصور الجواليقى من البغداديين [١] ، ولا إشكال فيما ذهبا إليه على القول بأن المخصوص بالمدح أو الذم مبتدأ والجملة من الفعل والفاعل فى محل رفع خبرا ، وأما على القول بأن المخصوص بالمدح أو الذم مبتدأ حذف خبره ؛ أو خبر مبتدأ محذوف فلا يجوز أن تكون للعهد الذكرى ؛ إذ لا مجال لوضع الظاهر موضع الضمير ؛ إذ أن مدخولها – حينئذ – لم يتقدم له ذكر صريح [٢].

يستنبط من هذا كله أن "أل" المصاحبة لاسمى الفاعل والمفعول إذا وقعت فاعلا لـ "نِعْمَ" أو "بِئْسَ" يمتنع كونها اسم موصول ويتعين كونها حرف تعريف ؛ إذ لا يجوز أن يكون فاعل كل من "نِعْمَ" – و – "بِئْسَ" اسم موصول – على الأصح – ، ولهذا يجرى عليها اختلاف النحاة فى نوع "أل" المعرف بها فاعل "نِعْمَ" و "بِئْسَ" ،

---

[١] انظر : الارتشاف ١٦/٣ ؛ وشرح التصريح ٩٥/٢ .

[٢] انظر : حاشية الصبان ٤٣/٣ .

ومن ثم يمكن أن تعد جنسية ؛ إما لاستغراق جميع أفراد الجنس ؛ وإما لاستغراق جميع خصائص أفراد الجنس مبالغة فى المدح أو الذم ، ويمكن أن تعد عهدية ؛ إما للعهد الذهنى ، وإما للعهد الذكرى .

ويمكن القول إن ذلك يعد دليلاً آخر على أن "**أل**" الداخلة على اسمى الفاعل والمفعول الواقع كل منهما فاعلاً لنعم أو بئس تكون حرف تعريف لا اسم موصول ، وذلك لما سبق ذكره من أن كونهما صلة لـ"**أل**" مقيد بكونها لا يراد بها العهد أو الجنس ؛ فإن صحبت كلا من اسم الفاعل أو اسم المفعول وكانت عهدية أو جنسية كانت حرف تعريف ؛ على ما ذكر فى الموضع السابق ، ولا خلاف بين النحويين فى ذلك[1].

٩ – إذا كان مصحوب "**أل**" اسم فاعل أو اسم مفعول وقد قدم عليها معمول كل منهما ، وذلك كما فى قول الله – تعالى – : "**وَقَاسَمَهُمَا إِنِّى لَكُمَا لَمِنَ النَّاصِحِينَ**"[2] ؛ وقوله تعالى : " **وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ**"[3] ؛ وقوله – عز وجل – : "**وَأَنَا عَلَى ذَٰلِكُمْ مِنَ الشَّاهِدِينَ**"[4] ، فمدخول "**أل**" فى الآيات الثلاث اسم فاعل ، وقد تقدم عليها معموله الجار والمجرور وهو "**لَكُمَا**" فى الآية الأولى ؛ و"**فِيهِ**" فى الآية الثانية ؛ و "**عَلَىٰ ذَٰلِكُمْ**" فى الآية الثالثة ، ولا خلاف فى أن معمول صلة "**أل**" لا يجوز أن يقدم عليها ؛ فى حين أن "**أل**" المعرفة يجوز أن يقدم عليها ما يتعلق بما بعدها ؛ ظرفا كان أو جارا ومجرورا [5] ، ولهذا كانت "**أل**" فى الآيات المذكورة ونحوها حرف تعريف ؛ لا اسم موصول ؛ إذ إنها لو كانت اسم موصول لكان التقدير – فى الآية الأولى – :

---

[1] انظر حاشية الدسوقى ٥١/١ .

[2] سورة الأعراف : الآية ٢١ .

[3] سورة يوسف : من الآية ٢٠ .

[4] سورة الأنبياء : من الآية ٥٦ .

[5] انظر : الأصول فى النحو ٢٢٣/٢ ؛ واللامت : ص٤١ ؛ والمغنى ٥٤٣/٢ .

"إِنِّى لَكُمَا لَمِنَ الَّذِينَ نَصَحُوا" ، و – فى الآية الثانية – : "وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الَّذِينَ زَهَدُوا" ، و – فى الآية الثالثة – : "وَأَنَا عَلَىٰ ذَٰلِكُم مِنَ الَّذِينَ شَهِدُوا" ، فبذلك يتقدم معمول صلة "أل" عليها ، ولما كان ذلك ممتنعاً بإجماع النحويين امتنع كون "أل" – هاهنا – اسم موصول ؛ وتعين كونها حرف تعريف ، وهذا مذهب أبى عثمان المازنى وبعض البصريين[1] ، وعزاه ابن السراج والزجاجى للمبرد – أيضا –[2].

وذهب جماعة من النحويين إلى أن "أل" فى الآيات المذكورة ونحوها اسم موصول واختلفوا فى تأويل تقديم الجار والمجرور عليها ، وفى ذلك ثلاثة مذاهب :

(**أحدها**) : أن الجار والمجرور المقدم على "أل" ليس معمولا لصلتها ، وإنما هو متعلق بمحذوف تدل عليه صلتها من اسم فاعل أو اسم مفعول ، وعليه يكون التقدير – فى الآية الأولى : "إِنِّي لَنَاصِحٌ لَكُمَا مِنَ النَّاصِحِينَ" ؛ أى : من الذين نصحوا لكما ، و – فى الآية الثانية – : "وَكَانُوا زَاهِدِينَ فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ" ؛ أى : مِنَ الَّذِينَ زَهَدُوا فيه ، و – فى الآية الثالثة – : "وَأَنَا شَاهِدٌ عَلَىٰ ذَٰلِكُمْ مِنَ الشَّاهِدِينَ" ؛ أى : مِنَ الَّذِينَ شَهِدُوا عَلَىٰ ذَٰلِكُمْ ، وهذا مذهب الجرمى وابن السراج وابن جنى[3] ، وعزى الكسائى – أيضا –[4] ، واختاره ابن مالك ، إلا أنه نص على أن حذف ما يتعلق به الجار والمجرور ؛ أى : المدلول عليه بصلة "أل" يكثر إذا كانت "أل" مجرورة بـ "من" التبعيضية ؛ كما فى الأمثلة المذكورة ونحوها ؛ لأن فى ذلك إشعارا بأن المحذوف بعض المذكورين بعد ، فتقوى الدلالة عليه ، ويقل ذلك الحذف إذا كانت "أل" مجرورة بغير "من" كما فى قول الشاعر :

---

(١) انظر : اللامات : ص٤١ ؛ والدر المصون ٢٤٨/٣ .

(٢) انظر : الأصول فى النحو ٢٢٣/٢ ، ٢٢٤ ؛ واللامات : ص٤١ .

(٣) انظر : الأصول ٢٢٤/٢ ؛ والكامل فى اللغة والأدب للمبرد ٣٩/١ ، تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم ؛ والارتشاف ٥٣/١ .

(٤) انظر الأصول فى النحو ٢٢٤/٢

تَقُولُ وَصَكَّتْ صَدْرَهَا بِيَمِينِهَا أَبَعْلِى هَذَا بِالرَّحَىٰ الْمُتَقَاعِسُ (١)

والتقدير : أَبَعْلِى هَذَا مُتَقَاعِسٌ بِالرَّحَى الْمُتَقَاعِسُ(٢) ، أى : الَّذِى يَتَقَاعَسُ بِهِ .

(**المذهب الثانى**) : أن الجار والمجرور المقدم على "**أل**" ليس معمولا لصلتها ؛ كما قضى أصحاب المذهب السابق ، وإنما هو متعلق بفعل محذوف تقديره "**أَعْنِى**" ؛ ويكون ذلك تبينا لصلة "**أل**" ، وعليه يكون التقدير – فى الآية الأولى : "إِنِّى – **أَعْنِى لَكُمَا** – لَمِنَ النَّاصِحِينَ" ؛ أى:لَمِنَ الَّذِينَ نَصَحُوا لَكُمَا ؛ و – فى الآية الثانية –: "وَكَانُوا – **أَعْنِى فِيهِ** –مِنَ الزَّاهِدِينَ " ؛ أى : مِنَ الَّذِينَ زَهَدُوا فِيهِ ، و – فى الآية الثالثة – : "وَأَنَا – **أَعْنِى عَلَىٰ ذَٰلِكُمْ** –مِنَ الشَّاهِدِينَ" ؛ أى : مِنَ الَّذِينَ شَهِدُوا عَلَىٰ ذَٰلِكُمْ ، وهذا مذهب المبرد(٣).

ورد هذا المذهب بأن كون الجار والمجرور متعلقا بالفعل "**أَعْنِى**" يفيد بأنه متعد بحرف الجر ؛ فى حين أجمع النحويون على أنه متعد بنفسه (٤).

(**المذهب الثالث**) : أن الجار والمجرور متعلق بصلة "**أل**" ، وقد قدم عليها لأنها لما كانت صورتها صورة "**أل**" المعرفة صارت مثلها فى كونها منزلة من الكلمة المقترنة بها منزلة الجزء منها ، ولا خلاف فى أن الجار والمجرور المتعلق بما بعد "**أل**" المعرفة يجوز تقديمه عليها ، فكذلك "**أل**" الموصولة يجوز أن يقدم عليها

---

(١) هذا بيت من البحر الطويل ، وهو لهذلول بن كعب العنبرى ؛ فى شرح ديوان الحماسة للمرزوقى ٦٩٥/٢،٦٩٦ ؛ وعزاه المبرد فى الكامل ٣٥/١ لأعرابى من بنى سعد بن زيد ، وروى : "وَدَقَّتْ" مكان : "وَصَكَّتْ" ، وروى : "وَجْهَهَا" مكان : "صَدْرَهَا" ، والشاهد المذكور فى الأصل أحد أقوال فى هذه المسألة ، والأقوال الأخرى : أن الجار والمجرور متعلق بفعل محذوف تقديره "أَعْنِى" ؛ أو أنه معمول لصلة "أل" وقدم عليها للاتساع فى الجار والمجرور والظرف ، وقيل : إن "أل" – هنا – حرف تعريف ؛ لا اسم موصول .

(٢) انظر شرح التسهيل لابن مالك ٢٣٧/١ .

(٣) انظر الكامل فى اللغة والأدب ٣٦/١،٣٩ .

(٤) انظر : حاشية الدسوقى ١٧٩/٢ ؛ وحاشيه يس على شرح الفاكهى للقطر ٢١٩/١ .

الجار والمجرور ؛ معمول صلتها[١] ، فضلا عن أن الجار والمجرور والظرف يتوسع فيهما مالا يتوسع فى غيرهما من الفضلات لكثرة دورانهما فى الكلام ، ومن ثم قدم الجار والمجرور على "أل" الموصولة للتوسع المذكور[٢] ، وعزى هذا المذهب لبعض البصريين[٣].

* هذا .. وإذا تقدم معمول اسم المفعول على "أل" الداخلة عليه ؛ كما فى نحو : "زَيْدٌ بِكَ مِنَ الْمُعْجَبِينَ" فإن "أل" فى لفظ : "الْمُعْجَبِينَ" يجرى عليها الخلاف المذكور ، فهى على مذهب المازني حرف تعريف ، ولا يجوز أن تكون اسم موصول ؛ لتقديم الجار والمجرور "بِكَ" عليها ،وهو معمول لاسم المفعول الذي دخلت عليه ، فلا يجوز أن يكون صلة لها ؛ لامتناع تقديم معمول صلة "أل" عليها – اتفاقا – .

وهي اسم موصول عند غير المازنى ، واسم المفعول صلتها ، والجار والمجرور "بِكَ" المقدم عليها لم يكن معمولا لصلتها ، وإنما هو متعلق بمحذوف مدلول عليه باسم المفعول ؛ أى : بصلتها – على حد قول الجرمى وابن السراج وابن جنى ؛ ومن تبعهم – ، والتقدير – حينئذ – : "زَيْدٌ مُعْجَبٌ بِكَ مِنَ الْمُعْجَبِينَ" ؛ أى : مِنَ الَّذِينَ أُعْجِبُوا بِكَ ؛ أو متعلق بفعل محذوف تقديره "أَعْنِى" – على حد قول المبرد – ؛ والتقدير – حينئذ – : "زَيْدٌ – أَعْنِى بِكَ – مِنَ الْمُعْجَبِينَ" ؛ أى : مِنَ الَّذِينَ أُعْجِبُوا بِكَ ؛ أو على أن الجار والمجرور "بِكَ" معمول لاسم المفعول الذى وصلت به "أل" – على حد قول بعض البصريين – وقد قدم معمول صلة "أل" عليها ؛ إما للاتساع ؛ حيث يتوسع فى الظرف والجار والمجرور ما لا يتوسع فى غيرهما ؛ وإما لكون "أل" منزلة من كلمة "الْمُعْجَبِينَ" منزلة الجزء منها ؛ لأن صورتها صورة "أل" المعرفة ، فجاز تقديم معمول صلتها عليها ؛ إذ إن الجار والمجرور المتعلق بما بعد "أل" المعرفة يجوز أن يقدم عليها .

---

(١) انظر : حاشية يس على شرح الفاكهى ٢١٩/١ .

(٢) انظر : الارتشاف ٥٥٣/١ ؛ والدر المصون ٢٤٨/٣ .

(٣) انظر : الدر المصون ٢٤٨/٣ .

▣ **ب – وتكون "أل" الداخلة على الصفة الصريحة زائدة فى موضع واحد؛** وهو كونها للمح الصفة ، وزيادتها عارضة غير لازمة ؛ على ما مضى ذكره فى المبحث الثانى ؛ حيث فصل القول فيها ، وقد وقفنا على أنها هى الداخلة على ما سمى به من الأعلام المنقولة مما يصلح دخول "**الألف واللام**" عليه من صفة أو مصدر أو اسم عين ، وأنها مقصورة على أعلام مسموعة ؛ أكثرها ما سمى به من الأعلام المنقولة من أسماء الفاعلين نحو : "الْحَارِثِ" و "الْقَاسِمِ" ؛ أو أسماء المفعولين نحو : "الْمَنْصُورِ" و "الْمُظَفَّرِ" ؛ أو أمثلة المبالغة نحو : "الْعَبَّاسِ" و "الضَّحَّاكِ" ، فزيادة "**أل**" فى هذه الأعلام ونحوها عارضة للمح الأصل الذى نقل عنه كل منها .

وإنما تعد "**أل**" – هاهنا – زائدة ؛ لا اسم موصول مع كون ما دخلت عليه صفة ؛ لأن هذه الصفة لا تؤول بالفعل لعدم دلالتها على التجدد والحدوث بسبب نقلها إلى العلمية قبل زيادة "**الألف واللام**" ؛ إذ إن الأسماء : "حَارِثٌ" و "قَاسِمٌ" و "مَنْصُورٌ" و "مُظَفَّرٌ" و "عَبَّاسٌ" و "ضَحَّاكٌ" ؛ ونحوها معرفة بالوضع والعلمية كغيرها من الأعلام المنقولة من الصفة ؛ نحو : "مُحَمَّدٍ" و "حَامِدٍ" و "صَالِحٍ" و "مَحْمُودٍ" و "مَعْرُوفٍ" و "حَسَّانَ" ؛ إلا أن "**أل**" الزائدة للمح الصفة لا تدخل على جميع هذه الأعلام ، وإنما إدخالها مقصور على ما سمع منها منقولا وفيه "**الألف واللام**" ، كـ "الْحَارِثِ" ، وَ "الْقَاسِمِ" وَ "الْمُظَفَّرِ" وَ "الْعَبَّاسِ" و "الضَّحَّاكِ" ؛ ونحوها ، ولا تدخل على غيرها من الأعلام المنقولة من الصفة وليس فيها "**أل**" ، :كـ "مُحَمَّدٍ" و "حَامِدٍ" و "صَالِحٍ" و "مَحْمُودٍ" و "مَعْرُوفٍ" و "حَسَّانَ" ؛ ونحوها ؛ لأنها لم تسمع عن العرب مصاحبة للألف واللام [١].

---

[١] انظر : شرح المفصل لابن يعيش ٤٣/١ ؛ وشرح التصريح ١٥٢/١ ؛ وحاشية الصبان على شرح الأشمونى ٢٩١/١ – انظر الشرح – .

ثانيا : وصل "أَلْ" بالجملة الفعلية أو الاسمية ؛ أو شبه الجملة .

القياس فى صلة "أَلْ" الموصولة أن تكون صفة صريحة – كما ذكر – ، وقد ورد فى الشعر وصلها بالجملة الفعلية المصدرة بالفعل المضارع ؛ وبالجملة الاسمية؛ وبشبه الجملة وبخاصة الظرف .

فوصلها بالجملة الفعلية التى صدرت بالفعل المضارع ورد فى قول الشاعر :

مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ التُرْضَىٰ حُكُومَتُهُ   وَلاَ الأَصِيلِ وَلاَ ذِى الرَّأْىِ وَالْجَدَلِ[1]

مراده : بِالْحَكَمِ الَّذِى تُرْضَىٰ حُكُومَتُهُ .

وفى قول الشاعر :

وَيُسْتَخْرَجُ الْيَرْبُوعُ مِنْ نَافِقَائِهِ   وَمِنْ جُحْرِه بِالشَّيْخَةِ الْيُتَقَصَّعُ [2]

وفى قوله :

يَقُولُ الْخَنَا وَأَبْغَضُ الْعُجْمِ نَاطِقاً   إِلَى رَبِّنَا صَوْتُ الْحِمَارِ الْيُجَدَّعُ[3]

يعنى : الَّذِى يُتَقَصَّعُ ؛ أى : الذى يدخل فى القاصعاء ؛ وهو جحر لليربوع .

و : الَّذِى يُجَدَّعُ ؛ أى : الذى تُقْطَعُ أذناه أو شفته أو أنفه .

وورد – أيضا – فى قول الشاعر :

كَالْيَرُوحُ وَيَغْدُو لاَهِيًا فَرِحًا   مُشَمِّرًا يَسْتَدِيمُ الْحَزْمَ ذُو رَشَدِ [4]

المراد : كَالَّذِى يَرُوحُ وَيَغْدُو ...إلخ

وفى قول الآخر :

---

[1] سبق تخريج هذا البيت فى المبحث الثانى .

[2] سبق تخريج هذا البيت فى المبحث الثانى .

[3] سبق تخريج هذا البيت فى المبحث الثانى .

[4] هذا بيت من البحر البسيط ، لم أعثر له على نسبه ، والشاهد فيه قوله : "كَالْيَرُوحُ" حيث وصلت "أل" بالفعل المضارع ضرورة عند الجمهور ، واختيارا بقلة عند ابن مالك .

وَلَيْسَ اليَرَىٰ لِلْخِلِّ دُونَ الَّذِى يَرَىٰ ... لَهُ الْخِلُّ أَهْلاً أَنْ يُعَدَّ خَلِيلاً [١]

أى : الَّذِى يَرَىٰ لِلْخِلِّ .. إلخ

وإنما وصلت "أل" بالفعل المضارع الذى صدرت به الجملة الفعلية التى دخلت عليها دون غيره من الأفعال ؛ لكونه شبيها باسم الفاعل ونحوه من المشتقات[٢] ، فضلا عن كونه معربا وغيره من الأفعال مبنى ، وجمهور النحويين يمنعون ذلك فى الاختيار ؛ ويخصونه بالضرورة الشعرية ، وجعلوا وصل "أل" بالفعل المضارع فى الأبيات المذكورة من الضرورات القبيحة [٣] ، وذهب بعض الكوفيين إلى جواز ذلك فى الاختيار [٤] ، وعزى للأخفش – أيضا – [٥] ، وتبعهم – فى ذلك – ابن مالك ، حيث نص على أن ما ورد منه فى الشعر ليس بضرورة ؛ وإنما يجوز فى السعة قليلا ؛ لتمكن الشاعر – فى البيت الأول – من أن يقول : "مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ الْمَرْضِيِّ" ؛ بإدخال "أل" على اسم المفعول ، ولتمكن قائلى الأبيات الأخرى من أن يقولوا : "بِالشَّيْخَةِ يَتَقَصَّعُ" – و – "صَوْتُ الْحِمَارِ يُجَدَّعُ" – و – : "مَا كَمَنْ يَرُوحُ" – و – : "وَلَيْسَ مَنْ يَرَىٰ"[٦].

وإنما كان ذلك ضرورة عند الجمهور لأن تفسير الضرورة – عندهم – : ما جاء فى الشعر ولم يجىء مثله فى النثر ، سواء اضطر إليه الشاعر ولم يجد عنه

---

[١] هذا بيت من البحر الطويل ، لم أقف على اسم قائله ، والشاهد فيه قوله : "اليَرَىٰ" ، وهو كسابقة .

[٢] انظر : الكافية الشافية ٣٠١/١ ؛ وشرح التسهيل لابن مالك ٢٠٢/١ ؛ والدرر اللوامع ١٥٧/١ ؛ وجواهر الأدب : ص٣١٩ .

(٣) انظر : شرح الجمل الكبير ١٧٩/١ ؛ والارتشاف ٥٣١/١ ؛ والهمع ١٧٨/١ ؛ وشرح التصريح ١٤٢/١ .

[٤] انظر : ارتشاف الضرب ٥٣١/١ ؛ وشرح التصريح ١٤٢/١

(٥) انظر : حاشية يس على شرح الفاكهى للقطر ٢١٤/١ .

[٦] انظر : شرح الكافية الشافية ١/(٢٩٩ – ٣٠١) ؛ وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٠١ ٢٠٢ .

مندوحة ؛ أو لم يضطر إليه وكان له عنه مندوحة ، ولم يكن ذلك ضرورة عند بعض الكوفيين وابن مالك ؛ لأنهم فسروا الضرورة بما يضطر إليه الشاعر ولم يجد عنه مندوحة [١].

وقيل : إن "أل" – هاهنا – مبقاة من "الَّذِى" – كما ذكر فى المبحث الثانى – وهذا القول مردود بأنها لو كانت كذلك لجاز أن يقع فى صلتها الفعل الماضي كما جاز فى صلة "الَّذِى" ، ولما لم يجز ذلك لاختصاصها بالفعل المضارع لكونه مشبها بالوصف – كما تقدم – ؛ دل ذلك على أنها "أل" الموصولة [٢].

ووصلها بالجملة الاسمية ورد فى قول الشاعر :

مِنَ الْقَوْمِ الرَّسُولُ اللهِ مِنْهُمْ   لَهُمْ دَانَتْ رِقَابُ بَنِى مَعَدّ [٣]

يعنى : الَّذِينَ رَسُولُ اللهِ مِنْهُمْ ، وتقدم – فى المبحث الثانى – أن بعض النحويين ذهب إلى أنها مبقاة من "الَّذِينَ" ، وحذف الباقى منها للضرورة .

ووصلها بالظرف ورد فى قول الراجز :

مَنْ لَا يَزَالُ شَاكِرًا عَلَى الْمَعَهْ   فَهُوَ حَرٍ بِعِيشَةٍ ذَاتِ سَعَهْ [٤]

أى : عَلَى الَّذِى مَعَهُ ، وقيل : "أل" – هاهنا – مبقاة من "الَّذِى" – كما سبق – .

* هذا .. ووصل "أل" بالجملة الاسمية وبالظرف ضرورة باتفاق [٥] ، ونص الرضى على أن "أل" دخلت على الجملة الاسمية فى غير الشعر – على ما حكى الفراء – ؛ إذ قال : إن رجلا أقبل فقال له آخر : "هَا هُوَ ذَا ؟" فقال السامع :

---

(١) انظر : شرح التصريح ١٤٢/١ ؛ وحاشية يس على شرح الفاكهى للقطر ٢١٤/١،٢١٥ ؛ وحاشية الصبان ٢٦٥/١ .

(٢) انظر : الدرر اللوامع ١٥٧/١ .

(٣) ، (٤) تقدم تخريج هذين البيتين فى المبحث الثانى .

(٥) انظر : همع الهوامع ٢٧٨/١

"نَعَمْ ألْهَا هُوَ ذَا" (١) ، وقيل : إن "أل" الداخلة على كل من الجملة الاسمية والظرف في البيتين المذكورين زائدة للضرورة ؛ وليست اسم موصول (٢).

ثالثا : نقل إعراب "أل" إلى صلتها عارية :

كون "أل" الموصولة اسما يقتضي أن يكون لها موضع من الإعراب ؛ إذ إن العامل يتسلط عليها كغيرها من الموصلات الاسمية ، ولهذا يحكم على موضعها بالإعراب الذى تستحقه سائر الأسماء الموصولة ، وحق الإعراب أن يكون عليها ، وألا يكون لصلتها محل من الإعراب كـ "الّذِى" وفروعه ، إلا أنها لما كانت في صورة "أل" المعرفة ؛ وهى حرف لا يقبل الإعراب مطلقا ؛ أى : لا لفظا ولا محلا ؛ لم تقبل الإعراب الذى حقه أن يكون عليها ، ولما كانت صلتها مفردا في اللفظ جملة في المعنى ؛ أى : جملة في صورة الاسم المفرد انتقل الإعراب الذى أوجبه العامل لمحل "أل" من رفع أو نصب أو جر إلى صلتها عارية ؛ كما انتقل إعراب كل من "لَا" و "إلَّا" اللتين بمعنى "غَيْرٍ" إلى ما بعدهما عارية لكون كل منهما بصورة الحرف ، وذلك في نحو : "جَاءَ زَيْدٌ بِلَا زَادٍ" ؛ وكما في نحو قول الله – تعالى – : "لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللهُ لَفَسَدَتَا" (٣) ؛ ومن ثم يقال : "حَضَرَ الظَّالِمُ وَالْمَظْلُومُ" ؛ وَ"نَصَرْتُ الظَّالِمَ وَالْمَظْلُومَ" ؛ وَ : "انْتَصَرْتُ لِلْمَظْلُومِ مِنَ الظَّالِمِ" ؛ ونحو ذلك (٤) ، هذا إذا كانت صلة "أل" صفة صريحة ؛ أما إذا كانت داخلة على الفعل المضارع – على القولين المذكورين – ؛ أو كانت داخلة على الجملة الاسمية ؛ أو الظرف – ضرورة – ؛ فإن محل الإعراب – حينئذ – يكون لـ"أل" نفسها ؛ كغيرها من

---

(١) انظر : شرح كافية ابن الحاجب للرضى ٩٦/٣

(٢) انظر : جواهر الأدب : ص٣١٩،٣٢١

(٣) سورة الأنبياء : من الآية ٢٢ .

(٤) انظر : شرح الكافية للرضى ٩٥/٣ ؛ وحاشية يس على شرح القطر للفاكهى ٢١٤/١ ؛ وحاشية الخضرى ٦٨/١ .

الأسماء الموصولة ، ويكون مدخولها صلة لها ؛ لا محل له من الإعراب كما هو شأن صلة الموصول ؛ إلا أن الدماميني استثنى من ذلك إدخالها على الفعل المضارع ؛ حيث نص على أن إعراب "أل" ينتقل إلى الجملة المصدرة بالفعل المضارع ، فتكون فى محل رفع أو نصب أو جر ، ومن ثم يكون لها محل من الإعراب الذى يثبت للمفرد ؛ أى :للصفة الصريحة ، وذلك لوقوع الفعل المضارع موقع المفرد ، ورد هذا القول للدماميني بأن المفرد الذى وقع الفعل المضارع موقعه ليس مفردا حقيقة حتى تستحق الجملة الفعلية إعرابه ، بل هو فى معنى الجملة ، فضلا عن أن الإعراب الذى فيه ليس أصليا ؛ بل بطريق العارية من "أل" لكونها فى صورة الحرف ، والجملة لا تقبل الإعراب بطريق العارية [١].

رابعا : عطف الفعل على صلتها :

شأن الموصولات أن تدخل على الجملة أو شبه الجملة ، إلا أن "أل" الموصولة لما أشبهت "أل" المعرفة المختصة بالدخول على المفرد سبك لها من الجملة مفرد يكون فى معنى الجملة ؛ وهو الصفة الصريحة المتمثلة فى كل من اسم الفاعل واسم المفعول – على الأصح – ؛ لأن الصفة – حينئذ – تؤول بفعل لتكون فى حكم الجملة المصرح بجزأيها – كما تقدم – ، ولأجل هذا التأويل كانت "أل" مع مدخولها من اسم الفاعل أو اسم المفعول اسما – لفظا – ؛ فعلا – معنى – ، ومن ثم يجوز أن يعطف الفعل على صلتها ؛ اسم فاعل كانت أو اسم مفعول [٢] ، فعطف الفعل على مدخولها اسم الفاعل كما فى قول الله – تعالى – : "إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللهَ قَرْضًا حَسَنًا" [٣] ، وقوله – تعالى – :

---

[١] انظر : حاشية يس على شرح القطر للفاكهى ٢١٤/١ ؛ وحاشية الخضرى ١/ ١٦٨،١٦٩ .

[٢] انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢٠٠/١، ٢٠١ ؛ وحاشية الصبان على شرح الأشمونى ٢٦٤/١ – انظر الشرح – ؛ والكواكب الدرية ١٣٦/١ .

[٣] سورة الحديد : من الآية ١٨ .

"فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحاً * فَأَثَرْنَ بِهِ نَقْعاً"(١) ، وعطف الفعل على مدخولها اسم المفعول كما في نحو : "الله هو المستعار ويتوكل عليه" .

خامساً : وقوع "أَلْ" على من يعقل ؛ وما لا يعقل .

"**أل**" من الموصولات المشتركة ؛ أي : التي تكون بلفظ واحد للمفرد والمثنى والمجموع ؛ وللمذكر والمؤنث ، ومع ذلك تقع على من يعقل وما لا يعقل من المذكرين والمؤنثات على السواء (٢) ، فوقوعها على من يعقل من المذكرين والمؤنثات كما في نحو قول الله – تعالى – "**وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا**"(٣)؛ أي : الَّذِي سَرَقَ وَالَّتِي سَرَقَتْ ؛ وقوله تعالى : "**الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ**"(٤) ؛ أي : الَّتِي زَنَتْ وَالَّذِي زَنَىٰ ؛ وكما في قوله – تعالى : "**إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقَاتِ**" (٥) ؛ أي : الَّذِينَ تَصَدَّقُوا واللَّائِي تَصَدَّقْنَ ، ووقوعها على مالا يعقل من المذكر كما في نحو قوله – تعالى – : "**وَالْبَيْتِ الْمَعْمُورِ * وَالسَّقْفِ الْمَرْفُوعِ**" (٦) ؛ أي : الْبَيْتُ الَّذِي عُمِّرَ ، والسَّقْفُ الَّذِي رُفِعَ ، ووقوعها على ما لا يعقل من المؤنث كما في نحو قوله – تعالى – : "**إِنَّا لَمَّا طَغَى الْمَاءُ حَمَلْنَاكُمْ فِي الْجَارِيَةِ**" (٧) ؛ أي : الَّتِي تَجْرِي ؛ وقوله – تعالىٰ – : "**فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا**"(٨) ؛ أي : الْخُيُولُ الَّتِي أَغَرْنَ فِي الصُّبْحِ .

– والله أعلـــم – .

---

(١) سورة العاديات : الآيتان ٣،٤ .

(٢) انظر : شرح الجمل الكبير لابن عصفور ١٧٦/١ .

(٣) سورة المائدة : من الآية ٣٨

(٤) سورة النور من الآية ٢

(٥) سورة الحديد من الآية ١٨

(٦) سورة الطور : الآيتان ٤،٥

(٧) سورة الحاقة : الآية ١١ .

(٨) سورة العاديات الآية ٣

المبحث الخامس

المبحث الخامس

قواعد نحوية للألف واللام

عرضنا فى المباحث السابقة لكثير من أحكام الألف واللام ؛ ولعدد من القواعد النحوية المتعلقة بهما ، وسنتناول – فى هذا المبحث – قواعد أخرى ، بعضها تختص به"**أل**" المعرفة وبعضها تختص به"**أَلْ**" الموصولة ، وبعضها تشترك فيه "**أَلْ**" الزائدة مع المعرفة والموصولة ، وإيضاح ذلك فيما يلى :

أولا : الاسم المعرف لا يُجْمَعُ عليه التعريف بـ"أَلْ" والتعريف بمعرف آخر.

من الأحكام النحوية المتفق عليها أن الاسم لا يُجْمَعُ عليه تعريفان من جهتين ، ولا يكون معرفا منكرا فى حال واحد[1] ، فإذا عرف الاسم من جهة الإضافة – مثلا – أغنى ذلك عن تعريفه بـ"**الألف واللام**" ، وتفصيل ما تقتضيه هذه القاعدة فى أربع مسائل :

(**المسألة الأولى**) : إذا أضيف اسم معرف بـ"**أَلْ**" إضافة محضة وجب حذفها للإضافة ، وذلك لأن الإضافة المحضة يبتغى بها تعريف المضاف النكرة أو تخصيصه ؛ فيكتسى التعريف من المضاف إليه المعرفة ؛ كما فى نحو : "هَذَا غُلَامُ زَيْدٍ" ؛ ويكتسب التخصيص بأن يكون نكرة خاصة بعد أن كانت شائعة ؛ من المضاف إليه النكرة ؛ كما فى نحو : "هَذَا غُلَامُ امْرَأَةٍ" ، ولما كانت "**أَلْ**" المعرفة تُخْرِجُ مصحوبها من شياع التنكير إلى حصر التعريف والتعيين امتنع إدخالها على الاسم المعرف بالإضافة ؛ أو المخصص بها ، ففى نحو : "هَذَا غُلَامُ زَيْدٍ" لا يجوز أن يقال : "هَذَا الْغُلَامُ زَيْدٍ" ؛ لأن "غُلَام" معرف بالإضافة ، والمعرف بالإضافة لا

---

[1] انظر : شرح المفصل لابن يعيش ١٢١/٢ ؛ وشرح الجمل لابن عصفور ٧٦/٢ .

يمكن اعتقاد تنكيره في وجود "أل" ، ومن ثم يجمع على الاسم "غُلَامٍ" تعريفان من جهتين ؛ من جهة الإضافة ؛ ومن جهة "**الألف واللام**" ، وذلك غير جائز باتفاق ، ولذا امتنع إدخال "**أل**" على "غُلَام" في نحو : "غُلَامِ زَيْدٍ" ، وكذا ما كان على نحوه من المضاف النكرة الذي تعرف بالإضافة[١].

وفي نحو : "هَذَا غُلَامُ امْرَأَةٍ" لا يجوز أن يقال : "هَذَا الْغُلَامُ امْرَأَةٍ ؛ لأن لفظ "**غُلَام**" - هاهنا - نكرة خاصة ، فإذا أدخلت عليه "**أل**" صار معرفة ؛ فيفضي ذلك إلى أن يكون معرفا منكرا في حال واحد ، وذلك غير جائز باتفاق ، ومن ثم امتنع ادخال "**أل**" على "**غُلَام**" في المثال المذكور وما كان على شاكلته من المضاف النكرة الذي تخصص باضافته إلى نكرة[٢].

وكذا الاسم المعرف بـ "**الألف واللام**" كـ "الْبَابِ" ونحوه ، إذا أريد إضافته وجب حذف "**أل**" ؛ لأن تعريفه بالإضافة يغني عن تعريفه بـ "**الألف واللام**" ، ففي نحو : "**فَتَحْتُ الْبَابَ**" لا يجوز إضافة "الْبَاب" إلا بعد تعريه من "**أل**" فيقال - مثلا - : "فَتَحْتُ بَابَ الدَّار" ؛ ولا يقال : "فَتَحْتُ الْبَابَ الدَّارِ" ؛ لأن لفظ "الْبَاب" معرف - حينئذ - بالإضافة ، ولما كان المعرف بالإضافة لا يمكن اعتقاد تنكيره في وجود "**أل**" وجب حذفها للإضافة ؛ حتى لا يجمع على هذا الاسم وما كان على نحوه تعريفان من جهتين ؛ من جهة الإضافة ؛ ومن جهة "**الألف واللام**"[٣].

---

(١) انظر : المستوفى في النحو لابن مسعود الفرخان ٣٦٥/١ ، تحقيق الدكتور /محمد بدوي المختون .

(٢) انظر : البصرة والتذكرة للصميرى ٢٨٧/١ ؛ والمقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني ٢٧٣/٢ ، تحقيق الدكتور / كاظم بحر المرجان ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ١٢١/٢ ؛ وشرح الجمل الكبير لابن عصفور ٧٦/٢ .

(٣) انظر : المستوفى في النحو ٣٦٥/١

* هذا .. ويمكن القول إن العلة فى عدم جواز مصاحبة "**أل**" المعرفة للمضاف المعرف بالإضافة ترجع إلى أن "أل" تعاقب التنوين ؛ والإضافة ، ولما كانت "**أل**" لا يجمع بينها وبين التنوين ؛ فكذا لا يجمع بينها وبين الإضافة المحضة[(١)].

* وأما إدخال "**أل**" على العدد المضاف إلى معدودة المقرون بها ؛ كما فى نحو : "الثَّلَاثَةُ الأَثْوَابِ ؛ وَالأَرْبَعَةُ الرِّجَالِ" إلى : "الْعَشَرَةُ الأَثْوَابِ – أو – الرِّجَالِ" ؛ ونحو : "الْمِائَةُ الدِّرْهَمِ" و "الأَلْفُ الدِّينَارِ" ؛ فـ"أل" الداخلة على العدد المضاف زائدة ، وزيادتها نادرة – كما تقدم فى المبحث الثانى – ، وذلك مذهب الجمهور ، أما "**أل**" المصاحبة للمعدود المضاف إليه فهي حرف تعريف باتفاق ؛ إذ القياس فى تعريف العدد المضاف إدخال "**أل**" على المعدود المضاف إليه ؛ فيقال : "ثَلَاثَةُ الأَثْوَابِ" إلى : "عَشَرَةُ الأَثْوَابِ" ، ويقال : "مِائَةُ الدِّرْهَمِ" و : "أَلْفُ الدِّينَارِ" ، ونحو ذلك ، وحينئذ يتعرف العدد المضاف بما أضيف إليه على حد التعريف فى نحو : "غُلَامُ الرَّجُلِ" و : "بَابُ الدَّارِ" و : "صَاحِبُ الْمَالِ" ، فتعريف العدد بالإضافة أغنى عن تعريفه بـ"**أل**" ، ومن ثم قضى الجمهور بزيادتها زيادة نادرة فى العدد المضاف إلى معدودة ؛ كما فى الأمثلة المذكورة ، وخالف – فى ذلك – الكوفيون ؛ حيث أجازوا تعريف العدد المضاف بـ"**الألف واللام**" ، وعليه تكون "**أل**" الداخلة على العدد فى : "الثَّلَاثَةُ الأَثْوَابِ" ؛ ونحوه مما ذكر حرف تعريف ؛ لا زائدة ، وقد احتجوا لذلك بأن العدد المضاف – من حيث المعنى – هو المضاف إليه المعدود ، والمضاف هو المقصود بالنسبة ، وإنما جيء بالمضاف إليه لغرض تبيين نوع المضاف المعرف ومن أى جنس هو ، فلما كان العدد المضاف هو المقصود بالنسبة عرف بـ "**الألف واللام**" تعريفا من حيث ذاته ؛ لا تعريفا مستعارا من المضاف إليه المعرف ، ثم أضيف بعد التعريف ، ففى نحو قول القائل : "**بِعْتُ الثَّلَاثَةَ الأَثْوَابِ**" كأنه ذكر أولا أن عنده **ثَلَاثَةً** ولم يذكر من أى جنس هى ، ثم رجع عن ذكرها فقال : "**بِعْتُ الثَّلَاثَةَ**" ؛ أى : "بِعْتُ

---

(١) انظر شرح الجمل الكبير ٧٦/٢ .

بِتْلَكَ الثَّلاَثَــةَ" ؛ ثــم أفصــح عــن نــوع تلــك الثلاثــة وبيــن جنســها فقــال : "بِعْتُ الثَّلاَثَةَ الأَثْوَابِ".

وقد رد هذا الاحتجاج للكوفيين بأن المقصود بالنسبة فى العــدد المضــاف هــو المضاف إليه المعدود ؛ لا العدد المضاف ؛ إذ المعدود تمييز للعدد ، وإنمــا جــىء بالعدد لنصوصية كمية المعدود الذى ميزه [1] ؛ فضلا عن أن تعريف كل من العــدد المضاف والمعدود المضاف إليه ضعيف قياسا واستعمالا ؛ على ما مضى ذكره فــى المبحث الثانى .

* والحاصل أن الاسم المعرف لا يمكن أن يضاف إضافة محضــة إلا إذا نكــر حتى لا يجمع عليه تعريفان من جهتين ؛ إذ إنه لا يجوز بإجماع النحويين ، والاســم المعرف الذى يراد إضافته لا يتأتى تنكيره إلا إذا كان معرفا بــ"**أل**" ؛ نحو : "**الْغُلَامِ**" ؛ أو كان علما كــ"**زَيْدٍ**" ونحوه ، أما غيرهما من المعارف ، وهــي : المضمــرات وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة فلا يتأتى تنكيرها لتعذره ، ولذلــك لا يجــوز إضافتها[2].

فالاسم المعرف بــ"أل" ؛ المراد إضافته إضافة محضة يجب سلب تعريفه بتجرده من "**الألف واللام**" ثم يضاف ؛ إذ المعرف بها لا يمكن تنكيره مع وجودهــا ، فنحــو : "**الْغُلَامَ**" يجرد من "**أل**" أولا ثم يضاف ؛ فيقال – مثلا – : "هَذَا غُلَامُ بَكْرٍ" .

---

[1] انظر شرح الكافية ؛ للرضى ٢٤٦/٢،٢٤٧ .

[2] انظر : انظر السابق ؛ وسر الصناعة ٤٥٣/٢ .

والاسم المعرف بالعلمية المراد إضافته كـ "زَيْدٍ" لا يضاف باقيا على علميته ، وإنما يقدر فيه الشيوع والتنكير بأن يجعل واحدا من جملة الذين يسمون بـ"زَيْدٍ" ، وبذلك يسلب منه التعريف فيضاف [١] ، وذلك كما فى قول الشاعر :

عَلاَ زَيْدُنَا يَوْمَ النَّقَا رَأْسَ زَيْدِكُمْ بِأَبْيَضَ مَاضِي الشَّفْرَتَيْنِ يَمَانِي [٢]

فـ "زَيْد" فى قوله : "زَيْدُنَا" – و – "زَيْدِكُمْ" خلع عنه ما كان فيه من التعريف بالعلمية ؛ حيث قدر فيه الشيوع والتنكير ثم أضيف إلى كل من ضمير المتكلم وضمير المخاطب فاكتسى منهما التعريف .

ويجرى ذلك – أيضا – على العلم المقرون بـ"أل" الزائدة للمح الصفة ؛ كـ"الْحَارِثِ" و "الْعَبَّاسِ" ونحوهما ، فإذا أريد إضافة هذا العلم تحذف منه "أل" "الزائدة" ؛ ثم يسلب ما فيه من التعريف بالعلمية ؛ بأن يقدر فيه الشيوع والتنكير ؛ ثم يضاف ؛ فيقال – مثلا – : "سَافَرَ حَارِثُنَا مَعَ عَبَّاسِكُمْ" ؛ فيكتسى التعريف بإضافته إلى الضمير [٣].

(**المسألة الثانية**) : الاسم المقرون بـ "**الألف واللام**" إذا أريد إضافته إضافة غير محضة أى : لفظية لم يجب تجرده من "أل" قبل أن يضاف ؛ لإمكان إضافته مقرونا بها ، كما فى نحو : "جَاءَ الْكَرِيمُ الْأَبِ وَالْحَسَنُ الْوَجْهِ" ؛ لأن هذه الإضافة لا تفيد المضاف تعريفا ولا تخصيصاً ، ولهذا سميت "غير محضة" ، وإنما جيء بها لمجرد التخفيف فى اللفظ بحذف التنوين أو ما يقوم مقامه من نون كل من المثنى

---

[١] انظر : سر الصناعة ٤٥٢/٢ ؛ وشرح الكافية للرضى ٢٣٩/٢ ؛ والمستوفى ٣٦٥/١ ؛ وحاشية يس على شرح القطر للفاكهى ١٨٦/١

[٢] هذا بيت من البحر الطويل ، وهو لرجل من طيء فى شرح شواهد المغني ١٦٥/١ ، والمقاصد النحوية ٣٧١/٣ ، والشاهد فيه قوله "زَيْدُنَا" - و - "زَيْدِكُمْ" ؛ حيث أضيف العلم بعد سلب تعريفه – على ما ذكر فى الأصل -

[٣] انظر المستوفى ٣٦٥/١

والجمع ؛ أو لرفع القبح ، ومن ثم سميت "لفظية" ، وضابطها : كون المضاف وصفا عاملا عمل فعله ؛ مضافا إلى معموله ؛ بأن كان اسم فاعل بمعنى الحال أو الاستقبال ؛ مضافا إلى منصوبه ؛ كما فى نحو : "كَافِلِ ٱلْيَتِيمِ" – ٱلْآنَ أَوْ غَدًا – ؛ وكذا أمثلة المبالغة كما فى نحو : "شَرَّابِ ٱللَّبَنِ" – ٱلْآنَ أَوْ غَدًا – ؛ أو كان اسم مفعول بمعنى الحال أو الاستقبال ؛ مضافا إلى مرفوعه ؛ كما فى نحو : "مَشْكُورِ السَّعْيِ" – ٱلْآنَ أَوْ غَدًا – ؛ أو كان صفة مشبهة – ولا تكون إلا بمعنى الحال – ؛ مضافة إلى مرفوعها ؛ كما فى نحو : "حَسَنِ ٱلْوَجْهِ"[1] .

فإضافة كل وصف من هذه الأوصاف إلى معموله لا تفيد إلا التخفيف ؛ أو رفع القبح ، أما التخفيف فيكون بحذف التنوين من المضاف ؛ ظاهرا كان كما فى نحو : "كَافِلِ ٱلْيَتِيمِ"وَ : "مَشْكُورِ السَّعْيِ" وَ : "حَسَنِ ٱلْوَجْهِ" ؛ أو مقدرا فى الممنوع من الصرف ؛ كما فى نحو : "حَوَاجِّ بَيْتِ اللهِ" ، فالأصل فى : "كَافِلِ ٱلْيَتِيمِ" ونحوه : "كَافِلٌ ٱلْيَتِيمَ" – بتنوين الوصف ونصب معموله – ، فلما أضيف إلى معموله حذف التنوين للإضافة ، وكذا فى "مَشْكُورِ السَّعْيِ"وَ "حَسَنِ ٱلْوَجْهِ" ونحوهما ، ويكون – أيضا – بحذف نون المثنى ونون الجمع ؛ كما فى نحو : "ٱلْمُكْرِمَا زَيْدٍ" –وَ – : "ٱلْمُكْرِمُو بَكْرٍ" ؛ إذ الأصل فيهما قبل الإضافة : "ٱلْمُكْرِمَانِ زَيْدًا" –وَ – "ٱلْمُكْرِمُونَ بَكْرًا" ؛ فحذفت نون التثنية والجمع للإضافة .

وأما رفع القبح فيعني به إزالة قبح التركيب ، ويتمثل ذلك فى الصفة المشبهة إذا رفع معمولها أو نصب ، ففى نحو : "مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنِ ٱلْوَجْهِ" لا يتأتى إلا جر "**ٱلْوَجْهِ**" بالإضافة ؛ لأن فى رفعه قبح خلو الصفة "**حَسَن**" من ضمير يعود على الموصوف : "**رَجُل**" ، وفى نصبه على التشبيه بالمفعول به قبح إجراء وصف الفعل اللازم كـ"**حَسَن**" ونحوه مجرى وصف الفعل المتعدى فى نصبه المفعول به ، فلما

---

[1] انظر : شرح المفصل لابن يعيش ١٢٠،١١٩/٢ ؛ وشرح التصريح ٢٨/٢ ؛ وحاشية الخضري ٨،٧/٢ .

كان فى رفع "الْوَجْهِ" قبح ، وفى نصبه قبح تخلص منهما معا بجره بإضافة الصفة إليه ، وهو مرفوع معنى لأنه – فى الأصل – فاعل الصفة ، وقد حمل على الصفة المشبهة – فى ذلك – كل من اسم الفاعل وأمثلة المبالغة واسم المفعول ؛ إذ لا قبح فى نصب معمول كل من اسم الفاعل وأمثلة المبالغة فى نحو : "كَافِلُ الْيَتِيمِ" ونحو : "شَرَّابُ اللَّبَنِ" ؛ لأن كلا من اسم الفاعل ومثال المبالغة وصف فعل متعد ؛ ولا قبح فى رفع معمول اسم المفعول فى نحو : "مَشْكُورُ السَّعْيِ" ؛ إذ إنه لو قيل : "مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مَشْكُورٍ السَّعْيُ" فإن الوصف "مَشْكُورٍ" مقدر فيه ضمير يعود على الموصوف ؛ لأنه وصف من فعل متعد[1] ، ولهذا كله كانت الإضافة اللفظية على نية الانفصال وفى تقديره ، ففى نحو : "مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنِ الْوَجْهِ" يقدر تحويل إسناد الصفة "حَسَنِ" عن معمولها "الْوَجْهِ" إلى ضمير موصوفها "رَجُلٍ" ، بذلك يكون فيها ضمير مستتر يعود على الموصوف ، ويقدر الفصل بهذا الضمير بينها وبين معمولها الذى أضيفت إليه ، ومن ثم فالتقدير : "مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ هُوَ الْوَجْهُ" ، وكذا فى نحو : "كَافِلُ الْيَتِيمِ" و "شَرَّابُ اللَّبَنِ" و "مَشْكُورُ السَّعْيِ" ؛ إذ التقدير : "كَافِلٌ هُوَ الْيَتِيمَ" – و – "شَرَّابٌ هُوَ اللَّبَنَ" – و – "مَشْكُورٌ هُوَ السَّعْيُ"[2].

من ذلك ندرك أن معمول كل من الصفة المشبهة واسم المفعول مجرور بالإضافة – لفظا – ؛ مرفوع – معنى – ؛ وأن معمول كل من اسم الفاعل وأمثلة المبالغة مجرور بالإضافة – لفظا – ؛ منصوب – معنى – ؛ وأن تنوين كل من اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وأمثلة المبالغة مراد – معنى – ، محذوف – لفظا – ، وأن فى كل وصف منها ضميرا مستترا يفصل – تقديرا – بين هذا الوصف وبين معموله الذى أضيف إليه ، ومن ثم كانت هذه الإضافة غير محضة ؛ لا تكسو المضاف تعريفا وإن أضيف إلى معرفة ؛ ولا تكسبه تخصيصا ، ولهذا ساغ إدخال

[1] انظر : شرح التصريح ٢/(٢٨ – ٣٠) ؛ وحاشية الصبان ٢/٣٦٢،٣٦٣ .

[2] انظر : شرح التصريح ٢/٢٩ ؛ وحاشية يس على شرح قطر الندى للفاكهي ١/١٨٥ .

"**أل**" عليه إذا أريد تعريفه ؛ إلا أن الأصل – فى ذلك – أن يكون المضاف صفة مشبهة ؛ لأنها لم تكن صفة صريحة ؛ لكونها تدل على الثبوت والدوام ، ولذا تكون "**أل**" الداخلة عليها حرف تعريف – كما تقدم – ، أما الداخلة على اسمي الفاعل والمفعول وأمثلة المبالغة فهي اسم موصول لكون كل منها صفة صريحة ، فالقياس يقتضى ألا يكون المضاف معرفا بـ "**الألف واللام**" إذا كان اسم فاعل ؛ كما فى نحو : "الْكَافِلُ الْيَتِيمِ" ؛ أو اسم مفعول ؛ كما فى نحو : "الْمَشْكُورُ السَّعْىِ" ؛ أو من أمثلة المبالغة ؛ كما فى نحو : "الشَّرَّابُ اللَّبَنِ" ؛ لكون "**أل**" – حينئذ – اسم موصول[١] ، كما أن الإضافة لم تفد – حينئذ – رفع قبح – على ما ذكر – ؛ ولم تفد تخفيفا – أيضا – ؛ إذ لا يوجد تنوين لكي يحذف تخفيفا ، وذلك لأن المضاف من اسم الفاعل أو اسم المفعول أو أمثلة المبالغة فى الأمثلة المذكورة ونحوها مقرون بـ"**أل**" ؛ وهي لا تجامع التنوين ، إلا أنهم حملوا كلا من اسم الفاعل فى نحو : "الْكَافِلُ الْيَتِيمِ" ؛ واسم المفعول فى نحو : "الْمَشْكُورُ السَّعْىِ" ؛ وأمثلة المبالغة فى نحو : "الشَّرَّابُ اللَّبَنِ" على الصفة المشبهة فى نحو : "الْحَسَنُ الْوَجْهِ" ؛ إذ إنها هي الأصل فى الإضافة اللفظية وإدخال "**أل**" المعرفة عليها ، وإنما حمل عليها – فى ذلك – كل من اسم الفاعل واسم المفعول وأمثلة المبالغة لمشابهة صورة الإضافة فى كل منها لصورة الإضافة فى الصفة المشبهة ؛ إذ إن المضاف فى الصورتين صفة مقرونة بـ "**أل**" ؛ والمضاف إليه مقرون بها[٢] .

---

[١] انظر حاشية يس على شرح التصريح ٢٩/٢

[٢] انظر : شرح الكافية للرضى ٢٥٦/٢ ؛ وشرح التصريح ٣٠/٢ ؛ وحاشية الصبان ٣٦٣/٢ ؛ وحاشية يس على شرح القطر للفاكهى ١١/١ ، وحاشية الخضري ١٠،٩/٢

* هذا .. ولما كانت الإضافة اللفظية فى تقدير الانفصال اغتفر تعريف المضاف – فيها – بـ "**الألف واللام**" ؛ إذ لا يلزم عنه اجتماع معرفين على معرف واحد ، ويتحقق ذلك فى أربع صور – على الأرجح – [١]:

(**إحداها**) : أن يكون المضاف إليه مقرونا بـ"**أل**" ؛ كما فى نحو : "الْحَسَنُ الْوَجْهِ – وَ – الْعَظِيمُ الأملِ" وَ : "الْكَافِلُ الْيَتِيمِ – و – الرَّاكِبُ الْفَرَسِ – وَ – الْمُطْمَئِنُّ الْقَلْبِ" وَ : "الْمَشْكُورُ السَّعْيِ – و – الْمَعْمُورُ الْبَيْتِ – و – الْمُرَوَّعُ الْقَلْبِ" و : "الشَّرَّابُ اللَّبَنِ – وَ – الْحَدِيدُ الْبَصَرِ" .

(**الصورة الثانية**) : أن يكون المضاف إليه مضافا لمقرون بـ"**أل**" ؛ كما فى نحو : "الْحَسَنُ وَجْهِ الأَخِ" وَ : "الضَّارِبُ رَأْسِ الْجَانِى" ؛ وما إلى ذلك ، وإنما اغتفر إدخال "**أل**" على المضاف فى هذه الصورة لأن "أل" إذا كانت فى المضاف إليه الثانى كانت قريبة من كونها فى المضاف إليه الأول ؛ إذ أنه مضاف إلى المضاف إليه المقرون بها ؛ والمضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد .

(**الصورة الثالثة**) : أن يكون المضاف إليه مضافا لضمير عائد إلى ما فيه "**أل**" ؛ كما فى نحو : "أَعْجَبَنِى الرَّجُلُ الْوَاصِلُ رَحِمَهُ" ، وذلك لأن الضمير العائد إلى ما فيه "**أل**" منزل منزلة الاسم المقرون بها ، وهذا مذهب الجمهور ، وخالف فى ذلك المبرد[٢].

(**الصورة الرابعة**) : أن يكون الوصف المضاف مثنى أو جمع مذكر سالم ، كما فى نحو : "النَّاصِحَا زَيْدٍ" ؛ ونحو : "الْمُكْرِمُو عَمْرٍو" ، وذلك لأن "النون"

---

[١] انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٨٦،٨٥/٣ ؛ وشرح التصريح ٣٠،٢٩/٢ ؛ وحاشية الصبان ٣٧٠،٣٦٩،٣٦٨/٢ ؛ وحاشية يس على شرح الفاكهى للقطر ١٨٧،١٨٦/١ .

[٢] انظر المقتضب ١٦١/٤

- هاهنا - لم تحذف للإضافة ، وإنما حذفت لطول صلة "أل" الموصولة ، لذلك لم يشترط في المضاف إليه شيء مما ذكر في الصور الثلاث السابقة .

وأضاف الفراء صورة خامسة ؛ حيث ذهب إلى جواز إضافة الوصف المقرون بـ "الألف واللام" إلى سائر المعارف ، إجراء لها مجرى المعرف بـ **"أل"** ، فالوصف المقرون بـ **"أل"** يجوز - عنده - أن يضاف إلى معموله إذا **كان علما** كما في نحو : "أَجَادَ النَّاصِحُ زَيْدٍ" ؛ أو اسم إشارة كما في نحو : "أَجَادَ النَّاصِحُ هَـٰذَا الْغُلَامِ" ؛ أو اسم موصول كما في نحو : "أَجَادَ النَّاصِحُ مَنْ ضَلَّ" ؛ أو ضميرا كما في نحو : "أَجَادَ النَّاصِحُكَ" ؛ أو كان مضافا إلى معرف بغير **"أل"** كما في نحو : "أَجَادَ النَّاصِحُ أَخِيكَ" ، فـ **"أل"** في هذه الأمثلة ونحوها أدخلت - عند الفراء - على المضاف إضافة لفظية على حد إدخالها على ما أضيف إلى معموله المعرف بـ **"الألف واللام"** في نحو : "أَجَادَ النَّاصِحُ الْغُلَامِ" [1] ، ولما كانت **"أل" لا تدخل على** المضاف إضافة لفظية - عند الجمهور - إلا في الصور الأربع المذكورة فقد أوجبوا نصب معمول الوصف فيما ذهب إليه الفراء ، وعليه فمعمول الوصف منصوب في الأمثلة المذكورة ونحوها ؛ إلا أن المبرد والمازني والرماني وافقوا الفراء في صحة إضافة الوصف المقرون **"أل"** إلى الضمير ؛ كما في نحو : "النَّاصِحُكَ" ؛ غير أنهم يوجبون ذلك ؛ في حين يجيزه الفراء[2].

(المسألة الثالثة) : الغالب على الأسماء أن تكون صالحة للإضافة والإفراد عنها ؛ **أي تضاف تارة ولا تضاف أخرى ، ومنها ما يلازم الإضافة لفظا ومعنى ،** ومنها ما يلازم الإضافة معنى ويفارقها لفظا في بعض الأحوال ، **ومن الأسماء** الملازمة للإضافة معنى المقطوعة عنها لفظا الاسمر : **"كُلٌّ"** غير الواقع **توكيدا ولا**

---

[1] انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٨٦/٣ ؛ وشرح الكافية للرضي ٢٥٧/٢، ٢٥٨ ؛ والهمع ٤١٨/٢ ؛ وشرح التصريح ٣٠/٢ ؛ وحاشية الصبان على شرح الأشموني ٣٧٠/٢ - انظر الشرح - .

[2] انظر : شرح التصريح ٣٠/٢ ؛ وحاشية الصبان ٣٧٠/٢ ؛ وحاشية الخضري ١٠/٢ .

نعتا ؛ و"بَعْضٌ" ، فإن وقع لفظ "كُلّ" توكيدا أو نعتا كان من الأسماء الملازمة للإضافة لفظا ومعنى ، وذلك كما فى نحو : "جَاءَ الْقَوْمُ كُلُّهُمْ" وَ : "زَيْدٌ الرَّجُلُ كُلُّ الرَّجُلِ" ؛ فـ "كُلُّهُمْ" توكيد ، و "كُلُّ الرَّجُلِ" نعت ؛ إذ المراد : الكامل فى الرجولية[١].

* هذا .. والأصل فى استعمال "كُلٍّ" و "بَعْضٍ" أن يلزما الإضافة إلى مفرد ظاهر أو مضمر – لفظا ومعنى – ، وذلك كما فى قول الله – تعالى – : "قَدْ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٍ مَشْرَبَهُمْ"[٢] ؛ وقوله – تعالى – : "وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَرْدًا"[٣] ؛ وقوله – عز وجل – : "إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ"[٤] ؛ وقوله – تعالى – : "فَقُلْنَا اضْرِبُوهُ بِبَعْضِهَا"[٥] ، فإذا تجردا عن الإضافة لفظا ؛ بأن حذف ما أضيف إليه كل منهما نونا ، والتنوين – حينئذ – عوض عن الكلمة المحذوفة ؛ أى : المضاف إليه ، وذلك كما فى نحو : "كُلٌّ أَلْزَمَ طَائِرُهُ فِى عُنُقِهِ" ؛ أى : كُلُّ إِنْسَانٍ ، ونحو : "فِى الْمَسْجِدِ رِجَالٌ بَعْضٌ يُصَلِّى وَبَعْضٌ يَذْكُرُ اللهَ" ؛ أى : بَعْضُهُمْ يُصَلِّى وَبَعْضُهُمْ يَذْكُرُ اللهَ .

من ذلك ندرك أن لفظا "كُلٍّ" و "بَعْضٍ" لا يتجردان عن الإضافة لفظا إلا وهما بنيتها ؛ أى : مضافان معنى ؛ سواء أكانا مضافين إلى نكرة أم مضافين إلى معرفة ، وللنحويين فى هذين اللفظين فى حال تجردهما – لفظا – عن الإضافة إلى معرفة مذهبان :

(أحدهما) : أن "كُلًّا" و "بَعْضًا" يكونان – حينئذ – معرفتين بنية الإضافة ؛ لأنهما لا يكونان أبدا إلا مضافين ، فلما نويت الإضافة تعرفا من جهة المعنى ؛ إذ

---

[١] انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣/٢٤٤ ؛ والارتشاف ٢/٥١٥ .

[٢] سورة البقرة : من الآية ٦٠ .

[٣] سورة مريم : الآية ٩٥ .

[٤] سورة الحجرات : من الآية ١٢ .

[٥] سورة البقرة : من الآية ٧٣ .

إن معنى كل منهما لا يتضح إلا بالمضاف إليه وإن لم ينطق به ، وذلك من قبل أن لفظ "كُلٍّ" اسم لأجزاء الشيء ، فهو يقتضي المجزأ ؛ وأن لفظ "بَعْضٍ" يفيد البعضية ، فهو يقتضي الشيء المبعض ، ومن ثم كان معنى كل منهما في غيره ، فالإضافة فيهما منوية ، والمضاف إليه المحذوف كالملفوظ به ، ولهذا يجيء الحال منهما وهما مقطوعان عن الإضافة لفظا ، وذلك كما في نحو : "مَرَرْتُ بِكُلٍّ قَائِمًا" و : "مَرَرْتُ بِقَوْمٍ بَعْضٍ قَائِمًا وَبَعْضٍ جَالِسًا" ؛ إذ الأصل في صاحب الحال أن يكون معرفة ، فذلك يدل على أن "كُلاًّ" و "بَعْضًا" المقطوعين عن الإضافة إلى معرفة – لفظا – يكونان معرفتين بنية الإضافة ، وهذا مذهب سيبويه والجمهور[1].

(المذهب الآخر) : أنهما يكونان – حينئذ – نكرتين ؛ لأن نية الإضافة لا تكون سببا في تعريفهما ، ويدل على ذلك أن كلا من "نِصْفٍ" و "ثُلُثٍ" و "رُبْعٍ" ؛ ونحوها إلى : "عُشْرٍ" إذا قطعت – لفظا – عن الإضافة إلى معرفة تكون نكرات بالإجماع ؛ وإن كانت بنية الإضافة ، وذلك كما في نحو : "أَكَلْتُ رَغِيفًا ونِصْفًا – أو – وَثُلُثًا – أو – وَرُبْعًا" إلى : "وَ عُشْرًا" ، فهذه الألفاظ نكرات باتفاق مع كون كل منها مضافا في المعنى ، ومثلها – في ذلك اللفظان : "كُلٌّ" و "بَعْضٌ" فهما نكرتان في حال تجردهما – لفظا – عن الإضافة إلى معرفة ، وهذا مذهب الأخفش والفارسي وابن درستوية[2] ، واستدل لهذا المذهب بما حكاه الأخفش من أن العرب يقولون : "مَرَرْتُ بِهِمْ كُلًّا" ؛ فينصبون "كُلًّا" على الحال ويجرونه مجرى "مَرَرْتُ بِهِمْ جَمِيعًا"[3].

وما أحتج به لهذا المذهب مردود بأن العرب قد تقطع اللفظ عن الإضافة وهم لا يريدون المضاف إليه ، ومن ذلك قطع الإضافة في : "نِصْفٍ" و "ثُلُثٍ" و "رُبْعٍ"

---

(١) انظر : الكتاب ١١٤/٢، ١١٥ – هارون – وشرح المفصل لابن يعيش ١٢٩/٢ ، والهمع ٤٢٦/٢ ؛ وشرح التصريح ٣٥/٢

(٢) انظر : الارتشاف ٥١٥/٢،٥١٦ ؛ والهمع ٤٢٦/٢ ؛ وشرح التصريح ٣٥/٢ .

(٣) انظر : أمالي ابن الشجري ١٥٣/١ ، طبعة / دار المعرفة – بيروت .

ونحوها إلى : "عَشْر" ؛ لأن كل لفظ من هذه الألفاظ له معنى صحيح فى نفسه ، فلا يحتاج إلى ذكر المضاف إليه لتوضيح هذا المعنى ، فحينما يحذف المضاف إليه من كل منها لا يلقى إليه بالا ، فاقتضى ذلك أن تكون هذه الألفاظ نكرات ، وهو ما أجمع عليه النحويون ، أما "كُلٌّ" و "بعْضٌ" فإن معنى كل منهما لا يتضح إلا بالمضاف إليه ؛ مذكورا كان أو غير مذكور ؛ إذ إن معناهما فى غيرهما ، فلا يجرد كل منهما عن الإضافة لفظا إلا وهو مضاف معنى ، ولذا كانا معرفتين بنية الإضافة(١).

* يترتب على هذا الخلاف أن إدخال "**الألف واللام**" على "**كُلٌّ**" وَ "**بَعْضٍ**" لا يجوز على مذهب سيبويه والجمهور ؛ لكون "كُلٍّ" وَ "بَعْضٍ" معرفين – عندهم – من جهة الإضافة المنوية ، وإدخال "أل" المعرفة عليهما يؤدى إلى أن يجمع عليهما تعريفان من جهتين ، ولما كان اجتماع معرفين على معرف واحد ممتنعا امتنع إدخال "**أل**" المعرفة على اللفظين "**كُلٌّ**" و "**بعْضٌ**"، فلا يجوز أن يقال – مثلا – : "الْكُلُّ مَخْلُوقٌ مِنْ طِينٍ" ، ولا : "الْبَعْضُ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ" ، والصواب أن يقال : "كُلُّ إِنْسَانٍ مَخْلُوقٌ مِنْ طِينٍ" ؛ أو يقال : "كُلٌّ مَخْلُوقٌ مِنْ طِينٍ" ؛ وأن يقال : "بَعْضُ النَّاسِ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ" ؛ أو يقال : "مِنَ النَّاسِ بَعْضٌ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ" ، ومن ثم اعتذر أبو القاسم الزجاجى عن إدخال "**أل**" عليهما فى كتابة "الجمل" ؛ إذ قال – فى صدر باب "**البدل**" – : (.. **وَيُبْدَلُ الْبَعْضُ مِنَ الْكُلِّ ..**)(٢) ، فاعتذر عن ذلك بقوله : (..**وإنما قلنا : "البعض" و "الكل" مجازا** ؛ وعلى سبيل **استعمال الجماعة له مسامحة ، وهو فى الحقيقة غير جائز** ، وأجود من هذه العبارة : "**ويبدل الشىء من الشىء وهو بعضه**" ..)(٣) ، والذى دعاه إلى هذا الاعتذار أن بعض النحويين المعاصرين له

(١) انظر شرح التصريح وحاشية يس عليه ٣٥/٢ .
(٢) الجمل فى النحو للزجاجى ص٢٣ ، تحقيق الدكتور / على توفيق الحمد .
(٣) المرجع السابق ص٢٤، ٢٥ .

عارضة فى كونه أدخل "أل" على "كُلّ" – و – "بَعْض" فى حين أنكره النحويون المتقدمون ، ويعد إدخال "أل" على "كُلّ" و "بَعْض" – عندهم – لحنا ؛ لكونهم يقدرون هذين اللفظين تقدير المعارف ، إذ إنهما مضافان معنى ؛ وإن لم يضاف فى اللفظ ، ولذا قبح إدخال "أل" عليهما ، فلما عورض الزجاجى بذلك اعتذر عن إدخالها عليهما ، واحتج بأن النحويين قد فعلوا ذلك قبله فاتبعهم(١) ، أما على مذهب الأخفش والفارسى وابن درستوريه فإنه يجوز تعريف لفظى "كُلّ" و"بَعْض" بـ "**الألف واللام**" ؛ لكونهما – عندهم – نكرتين فى حال قطعهما – لفظا – عن الإضافة إلى نكرة أو إلى معرفة ، فلم يكن ثمت معرف لهما ، فإذا أدخلت "**أل**" على كل منهما تعرف بها ، ومن ثم لم يقبح تعريفهما بـ"**أل**" ؛ ولا يعد لحنا ؛ إذ إن ذلك لا يؤدي – عندهم – إلى اجتماع معرفين على معرف واحد ، ولذا كثر وروده فى كلام المتأخرين(٢) ، وصححه ابن الشجرى(٣) ، وابن خروف(٤)، وغيرهما ، وقد أجاز أصحاب هذا المذهب إدخال "أل" المعرفة على "كُلّ" و"بَعْض" قياسا على جواز إدخالها على "نِصْف" و"ثُلُث" و"رُبْع" ونحوها إلى : "عُشْر" ؛ إذ لا خلاف فى أنها نكرات مع كونها مقطوعة عن الإضافة لفظا ؛ كـ"كُلّ" و "بَعْض" ، فيجوز باتفاق أن يقال : "أَكَلْتُ مِنَ الرَّغِيفِ النِّصْفَ – أو – الثُّلُثَ – أو – الرُّبْعَ" ، إلى : "الْعُشْر" ، فيقاس على ذلك نحو : "جَاءَ الْكُلُّ" و "ذَهَبَ الْبَعْضُ" ؛ ولا يعد لحنا ، وقد تقدم رد هذا القياس.

* ولعل الصواب فيما ذهب إليه سيبويه والجمهور من امتناع إدخال "**أل**" المعرفة على اللفظين : "**كُلّ**" و "**بَعْض**" الملازمين للإضافة معنى ؛ المقطوعين عنها لفظا ؛ لكونهما – حينئذ – معرفين بنية الإضافة . ويؤكد ذلك ورودهما فى القرآن الكريم

---

(١) انظر إصلاح الخلل الواقع فى الجمل لابن السيد البطليوسى : ص٩٦،٩٧ ، تحقيق الدكتور / حمزة عبد الله النشرتى

(٢) انظر شرح الكافية الشافية لابن مالك ٩٤٩/٢، ٩٥٠

(٣) انظر الأمالى الشجرية ١٥٣/١ .

(٤) انظر شرح جمل الزجاجى لابن خروف ٣٤٨/٢، ٣٤٩ ، تحقيق الدكتورة / سلوى محمد عمر عرب.

غير مقرونين بـ"أل" فى حال تجردهما – لفظا – عن الإضافة ، ومن ذلك قول الله تعالى – : "كُلٌّ لَهُ قَانِتُونَ"[١] ؛ وقوله تعالى :"كُلٌّ آمَنَ بِاللهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ"[٢] ؛ وقوله – عز وجل – : "وَكُلٌّ فِى فَلَكٍ يَسْبَحُونَ"[٣] ؛ وقوله – تبارك وتعالى – : "وَكُلًّا وَعَدَ اللهُ الْحُسْنَى"[٤] ؛ وقوله – تعالى – : "وَكُلًّا جَعَلْنَا نَبِيًّا" [٥] ؛ وقوله – جل وعلا – : "وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا" [٦] ؛ وقوله – تعالى – : "قَالَ لِكُلٍّ ضِعْفٌ" [٧] ، وقوله – عز وجل – : "وَيَقُولُونَ نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ"[٨] ؛ وقوله – تبارك وتعالى – : "وَلَا يَغْتَبْ بَعْضُكُمْ بَعْضًا"[٩] ؛ وقوله – تعالى – : "عَرَّفَ بَعْضَهُ وَأَعْرَضَ عَنْ بَعْضٍ" [١٠] ؛ وغير ذلك ؛ وهو كثير فى القرآن .

* هذا .. وقد يحسن تعريف "كُلٌّ" و "بَعْضٍ" بـ "الألف واللام" ، وذلك إذا كانت "أل" لتعريف العهد ؛ كأن يقول القائل : "ابْعَثْ إلَيَّ بِالْكُلِّ مِنْ تِلْكَ الثِّيَابِ وَسَأُرْسِلُ لَكَ بِالْبَعْضِ مِنْ هَذِهِ الدَّنَانِيرِ" ؛ إذا كان بينه وبين من يخاطبه عهد متقدم ، بذلك يكون "كُلٌّ" و "بَعْضٌ" معهودين ، فإذا كانا كذلك فلا خلاف فى صحة إدخال "أل" المعرفة عليهما ؛ لأنهما – حينئذ – ليسا بمضافين[١١].

---

[١] سورة البقرة : من الآية ١١٦ ؛ وسورة الروم من الآية ٢٦ .
[٢] سورة البقرة : من الآية ٢٨٥ .
[٣] سورة يس : من الآية ٤٠ .
[٤] سورة النساء : من الآية ٩٥ ؛ وسورة الحديد : من الآية ١٠ .
[٥] سورة مريم : من الآية ٤٩ .
[٦] سورة البقرة : من الآية ١٤٨ .
[٧] سورة الأعراف : من الآية ٣٨ .
[٨] سورة النساء : من الآية ١٥٠ .
[٩] سورة الحجرات : من الآية ١٢ .
[١٠] سورة التحريم : من الآية ٣ .
[١١] انظر إصلاح الخلل ، لابن السيد : ص٩٧ .

(**المسألة الرابعة**) : الاسم المنكر كـ "رَجُلٍ" و "غُلَامٍ" و "فَتَاةٍ" ؛ ونحوها إذا نودى عرف بالنداء تعريفا عارضا ، وذلك لأن المتكلم حين يناديه بحرف النداء يقبل عليه قاصدا إياه بعينه ؛ ملقيا كلامه نحوه ، فيقول – مثلا – : "يَا رَجُلُ أَقْبِلْ" – و – : "هَيَا غُلَامُ انْتَبِهْ" – و – "أَيَا فَتَاةُ غُضِّي مِنْ بَصَرِكِ" ، ومن ثم يصير الاسم المنكر معرفا بحرف النداء مع القصد والإقبال عليه[١] ، فإذا عرف بـ "**الألف واللام**" فقيل : "الرَّجُلُ" و "الْغُلَامُ" و "الْفَتَاةُ" وأريد نداؤه بحرف من أحرف النداء وجب حذف "**أل**" ؛ فيقال : "يَا رَجُلُ" – و – "أَيَا غُلَامُ" – و – : "هَيَا فَتَاةُ" ؛ ونحو ذلك ، وهذا مذهب البصريين ، فلا يجوز – عندهم – أن يقال : "يَا الرَّجُل" ونحوه إلا فى ضرورة الشعر ، وذهب الكوفيون والبغداديون إلى جواز ذلك فى الاختيار[٢].

والصواب ما ذهب إليه البصريون ؛ لأن نداء المعرف بـ"**أل**" دون أن يعرى منها يؤدى إلى أن يجمع على الاسم المنادى تعريفان من جهتين ؛ أحدهما من جهة "**الألف واللام**" والآخر من جهة النداء مع القصد ، وذلك غير جائز ؛ فضلا عن أن التعريف بـ"**أل**" والتعريف بالنداء مع القصد مختلفان فى المعنى ، وذلك أن "**أل**" فى نحو : "يا الرجل" لتعريف العهد ، والعهد يتضمن معنى الغيبة ؛ إذ إنه يكون بين اثنين ؛ المتكلم والمخاطب فى شأن ثالث غائب عنهما ، وبذلك يكون "الرَّجُلُ" فى نحو : "يَا الرَّجُلُ" غائبا ؛ فى حين أن النداء خطاب لحاضر ، فبالنداء يكون "الرجل"

---

[١] انظر : علل النحو لأبى الحسن محمد بن الوراق ص٣٤١ ، تحقيق الدكتور / محمد جاسم محمد الدرويش ، وانظر : التبصرة والتذكرة للصيمرى ٣٤٤،٣٤٣/١ ؛ والمقتصد للجرجاني ٧٥٥/٢ ؛ وشرح التسهيل لابن مالك ٣٩٨/٣

[٢] انظر : الإنصاف ٣٥٥/١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٩٨/٣ ؛ والهمع ٣٦/٢ ؛ وشرح التصريح ١٧٣/٢ .

– فى المثال المذكور – مخاطبا ، والغيبة والخطاب معنيان متنافيان لا يجوز الجمع بينهما ، ومن ثم لا يجوز الجمع بين حرف النداء و "أل" فى نحو : "يَا الرَّجُلُ" [١].

بذلك يثبت صواب ما ذهب إليه البصريون فى هذه المسألة ، وعليه ينبغي حذف "أل" من المنادى فى المثال المذكور ونحوه ، فيقال : "يَا رَجُلُ" ؛ لأنه لما كان معرفا بحرف النداء مع القصد لم يحتج إلى التعريف بـ"أل" حتى لا يجتمع عليه علامتا تعريف[٢] ، ولا يقال إن المنادى اجتمع عليه علامتا تعريف فى نحو : "يا زيد" ؛ إذ المنادى معرف بالعلمية وعرف بالنداء ، فالحاصل أن المنادى فى هذا المثال ونحوه معرف بالنداء فقط ؛ لأن المعارف كلها إذا نوديت تنكرت ، ثم تكون معارف بالنداء ، فالاسم العلم لا ينادى مع بقاء تعريف العلمية فيه ؛ بل يعرى عنها ويعرف بالنداء كما تعرى عنها للتعريف بالإضافة فى نحو : "زَيْدُكُمْ" – على ما تقدم – ، فـ "زَيْدٌ" فى المثال المذكور لم يناد باقيا على علميته ، وإنما انتزع منه معنى العلمية بأن قدر فيه الشيوع والتنكير بجعله واحدا غير معين من جملة الزيدين ، ثم عرف بالنداء فقيل : "يَا زَيْدُ" ، ومن ثم لم يجمع بين تعريف النداء وتعريف العلمية فى نداء الاسم العلم ؛ حتى لا يجتمع عليه علامتا تعريف[٣].

وتجدر الإشارة إلى أن عدم جواز الجمع بين تعريف النداء وتعريف العلمية يعد دليلا آخر على صحة ما ذهب إليه البصريون من عدم جواز الجمع بين حرف النداء و "أل" – اختيارا – فى نحو : "يَا الرَّجُلُ أَقْبِلْ" ، وذلك أن تعريف النداء بعلامة لفظية ؛ وهي حرف النداء مع القصد ، وكذلك تعريف "أل" فهو بعلامة لفظية – أيضا – ،

---

(١) انظر : علل النحو لابن الوراق : ص٣٤١ ؛ والإنصاف ٣٣٨،٣٣٧/١ ؛ وأسرار العربية : ص١٢٨ ؛ واللباب للعكبرى ٣٣٥،٣٣٤/١ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٩،٨/٢ .

(٢) انظر : علل النحو : ص٣٤١ ؛ وشرح التسهيل لابن مالك ٣٩٨/٣ .

(٣) انظر : المقتصد ٧٥٦،٧٥٥/٢ ؛ والإنصاف ٣٣٨/١ ؛ وأسرار العربية : ص١٢٩،١٢٨ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ١٢٩/١ .

أما تعريف العلمية فليس بعلامة لفظية ؛ إذ العلم معرف بمعنى العلمية ، فإذا كان المنادى العلم لم يجز فيه الجمع بين تعريف النداء وتعريف العلمية وأحدهما بعلامة لفظية والآخر ليس بعلامة لفظية ؛ فإن المنادى المعرف بـ "أَلْ" أولى بأن لا يجوز فيه الجمع بين تعريف النداء وتعريف "أَلْ" ؛ لأن كليهما بعلامة لفظية [١].

* هذا .. وقد ورد عن النحويين أن الجمع بين حرف النداء و "**الألف واللام**" يغتفر **فى خمسة مواضع** :

الموضع الأول : كون المنادَىٰ لفظ الجلالة : "الله"

اتفق النحويون على جواز الجمع بين "يَـا" و"أَلْ" فى نداء اسم الله – تعالى – ، فيقال – فى الدعاء – : "يَا أَللهُ اغْفِرْ لَنَا" – بوصل الهمزة فى لفظ الجلالة ؛ أو بقطعها[٢] ، وقد احتجوا لذلك من وجهين :

(**أحدهما**) – وهو المعتمد – : أن "أَلْ" لا تفارق لفظ الجلالة : "**الله**" ؛ إذ الأصل فيه : "إِلَاهٌ" [٣] ، فلما دخلت عليه "**الألف واللام**" أسقطت الهمزة من أوله وأدغمت لامه فى لام "أَلْ" فقيل :"**الله**" فصارت "أَلْ" عوضا عن الهمزة التى أُسقِطت ، وتنزلت بذلك منزلة حرف من حروف لفظ الجلالة : "**الله**" وصارت كأنها من نفس الكلمة ، ومن ثم جرى اسم **الله** – تعالى – مجرى الأسماء الأعلام فى الجمع بين حرف النداء وبين ما بدىء به العلم المنادى ، فيقال : "**يَاأَللهُ**" بالجمع بين "يَـا" و"أَلْ" الذى بدىء بها لفظ الجلالة كما يجمع بينها وبين الميم التى بدىء بها المنادى العلم فى نحو : "يَا مُحَمَّدُ أَقْبِلْ" [٤].

---

[١] انظر الإنصاف ٣٣٨/١ .

[٢] انظر شرح الكافية الشافية لابن مالك ١٣٠٧/٣ .

[٣] هذا أحد رأيين لسيبويه ؛ والرأى الآخر : أن أصله "لاه" – (انظر الكتاب١٩٥/٢ – و – ٤٩٨/٣) .

[٤] انظر : الكتاب ١٩٥/٢ ؛ وعلل النحو : ص٣٤٢ ؛ والتبصرة والتذكرة ٣٤٥/١ ؛ والإنصاف ٣٣٩،٣٤٠/١ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٩/٢ ؛ وشرح الجمل الكبير لابن عصفور ٩٠/٢ .

(**الوجه الآخر**) : أن لفظ الجلالة "**الله**" خف على الألسنة لكثرة استعماله فى كلام العرب ، فاقتضى ذلك أن يجوز فيه ما لا يجوز فى غيره ، فجمعوا فى ندائه بين "**يَا**" و"**أَلْ**"[١] ؛ وإن كان الأكثر فى نداء هذا الاسم الجليل أن يحذف حرف النداء "**يا**" ويعوض عنه بميم مشددة فى آخره فيقال : "**اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَنَا**" ؛ ونحو ذلك[٢].

الموضع الثانى : كون المنادى المبدوء بـ"أل" جملة محكية .

إذا كان المنادى جملة محكية مبدوءة بـ "**الألف واللام**" ؛ كأن يسمى بنحو "الرَّجُلُ مُنْطَلِقٌ" ، فإن سيبويه وغيره أجازوا – فى ندائه – الجمع بين حرف النداء و"**أل**" ، فيقال : "يَا الرَّجُلُ مُنْطَلِقٌ تَقَدَّمْ" [٣] ؛ إذ إن معناه : "يَا مَقُولًا لَهُ الرَّجُلُ مُنْطَلِقٌ تَقَدَّمْ"[٤] ، وعلل سيبويه لجواز ذلك بأن نحو : "الرَّجُلُ مُنْطَلِقٌ" فى التسمية بمنزلة : "تَأَبَّطَ شَرًّا" ؛ إذ إنه لا يتغير عن حاله ؛ لأنه قد عمل بعضه فى بعض [٥].

الموضع الثالث : كون المنادى المصدر بـ"أل" اسم موصول مسمى به مع صلته .

إذا سمى باسم الموصول المقرون بـ "**الألف واللام**" كـ "**الَّذِى**" وفروعه فإن ذلك لا يتم إلا بذكر صلته معه ، وذلك كأن يسمى بنحو : "**الَّذِى** رَأَيْتُ" ، فإذا نودى مسمى هذا الاسم قيل – فى ندائه – : "يَا الَّذِى رَأَيْتُ أَقْبِلْ" ؛ بالجمع بين حرف النداء "**يَا**" و"**أَلْ**" – ؛ أجازه المبرد قياسا على الجمع بينهما فى نحو : "يَا الرَّجُلُ مُنْطَلِقٌ

---

[١] انظر : الكتاب ١٩٥/٢ ؛ وأسرار العربية : ص١٣٠ ؛ واللباب للعكبرى ٣٣٦/١ ؛ وشرح المفصل ٩/٢ .

[٢] انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ؛ وشرح الكافية الشافية ١٣٠٧/٣ .

[٣] انظر : الكتاب ٣٣٣/٣ ؛ والارتشاف ١٢٥/٣ ؛ والهمع ٣٧/٣ ؛ وشرح التصريح ١٧٢/٢ .

[٤] انظر شرح التسهيل لابن مالك ٣٩٨/٣ .

[٥] انظر الكتاب ٣٣٣/٣ .

أقبل"(١) ، وصححه ابن مالك (٢) ، ومنعه سيبويه ؛ وعلل لمنعه بأن نحو : "يَا الرَّجُلُ مُنْطَلِقٌ" جاز فيه الجمع بين "يَا" و"أَلْ" لأن المنادى مسمى بلفظين كل منهما اسم تام ؛ أما المنادى فى نحو : "يَا الَّذِى رَأَيْتُ" فإنه ليس كذلك ؛ لأن اسم الموصول "الَّـــذِى" مع صلته بمنزلة اسم واحد كـ : "الْحَارِثِ" ونحوه ، ومن ثم لا يجوز أن ينادى(٣).

أما إذا كان اسم الموصول المبدوء بـ"أل" غير مسمى به فلا يجوز أن ينادى - على مذهب البصريين - إلا فى ضرورة الشعر - على ما سيأتى - .

الموضع الرابع : كون المنادى اسم جنس مشبها به .

قد يرد المنادى اسم جنس مقرونا بـ "**الألف واللام**" ؛ لغرض تشبيه شخص به ، وذلك نحو : "**يَا الأَسَدُ شِدَّةً**" -وَ- "**يَا الْخَلِيفَةُ هَيْبَةً**" ؛ أجازه ابن سعدان(٤) ، وصححه ابن مالك ؛ واحتج له بأن تقديره : "**يَامِثْلَ الأَسَدِ**" -وَ- "**يَا مِثْلَ الْخَلِيفَةِ**" ، فحرف النداء داخل - فى التقدير - على غير "**الألف واللام**" ؛ وهو لفظ "**مِثْلِ**" المقدر ولذا حسن الجمع بين "**يَا**" وَ"**أَلْ**"(٥).

الموضع الخامس : ضرورة الشعر - عند البصريين - .

ورد الجمع بين "**يَا**" و"**أَلْ**" فى الشعر ، وذلك فى قول الراجز :

---

(١) انظر : حاشية المقتضب ٢٤٢/٤ ؛ وشرح التسهيل لابن مالك ٣٩٨/٣ ؛ والارتشاف ١٢٦/٣ ؛ وشرح التصريح ١٧٢/٢،١٧٣ .

(٢) انظر شرح التسهيل لابن مالك ٣٩٨/٣ .

(٣) انظر : الكتاب ٣٣٣/٣ ؛ والهمع ٣٧/٣ ؛ وشرح التصريح ١٧٣/٢ .

(٤) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣٩٨/٣ ؛ والارتشاف ١٢٧/٣ ؛ والهمع ٣٧/٣ .

(٥) انظر شرح التسهيل لابن مالك ٣٩٨/٣ .

فَيَا الْغُلَامَانِ اللَّذَانِ فَرَّا إِيَّاكُمَا أَنْ تُكْسِبَانَا شَرًّا [١]

وقول الشاعر :

عَبَّاسُ يَا الْمَلِكُ الْمُتَوَّجُ وَالَّذِى عَرَفَتْ لَهُ بَيْتَ الْعُلَا عَدْنَانُ [٢]

حيث جمع بين "يَا" و"أَلْ" المعرفة فى قول الراجز : "فَيَا الْغُلَامَانِ" ، وفى قول الشاعر : "يَا الْمَلِكُ" ، وذلك محمول على الضرورة عند البصريين ؛ فى حين استشهد بهما الكوفيون والبغداديون على جواز نداء ما فيه "أل" فى السعة ، فلا ضرورة – عندهم – فى البيتين ؛ لتمكن الراجز من أن يقول : "فَيَا غُلَامَانِ" ؛ ولتمكن الشاعر من أن يقول : "عَبَّاسُ يَا مَلِكُ مُتَوَّجُ"[٣].

وقيل : إن المنادى فى البيتين محذوف ؛ إذ التقدير فى البيت الأول : "فَيَا أَيُّهَا الْغُلَامَانِ" ؛ والتقدير فى البيت الآخر : "يَا أَيُّهَا الْمَلِكُ" ؛ وكل من "الْغُلَامَانِ" و"الْمَلِكُ" صفة لـ"أَيُّهَا" فحذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه لضرورة الشعر[٤].

ومن ذلك – أيضا – الجمع بين "يَا" و"أَلْ" المبدوء بها اسم الموصول غير المسمى به ؛ فى قول الشاعر :

مِنْ أَجْلِكِ يَا الَّتِى تَيَّمْتِ قَلْبِى وَأَنْتِ بَخِيلَةٌ بِالْوُدِّ عَنِّى [٥]

---

(١) لم أقف على اسم قائل هذا الرجز ، وروى: "تُعْقِبَانَا" فى مكان : "تُكْسِبَانَا" ، والشاهد فيه الجمع بين "يَا" و"أَلْ" ضرورة عند البصريين ؛ واختيارا عند الكوفيين والبغداديين على ما ذكر فى الأصل

(٢) هذا بيت من البحر الكامل ، لم أعثر له على نسبة ، والشاهد فيه كسابقة

(٣) انظر : شرح التصريح ١٧٣/٢ ؛ والدرر اللوامع ٣٨٤/١ .

(٤) انظر : الإنصاف ٣٣٨/١ ؛ وأسرار العربية : ص١٢٩،١٣٠ .

(٥) هذا بيت من البحر الوافر ، لم أقف له على نسبة ، والشاهد فيه قوله : "يا التى" ، حيث جمع بين "يـا" و"أل" للضرورة – عند البصريين ، ولا ضرورة فيه عند الكوفيين والبغداديين

حيث جمع بين "يَا" و"أَلْ" الزائدة فى صدر اسم الموصول "**الَّتِى**" ، وذلك لضرورة الشعر عند البصريين [١] ، ولا ضرورة فيه عند الكوفيين والبغداديين ؛ إذ إنهم أجازوه فى الاختيار قياسا على الجمع بين "**يَا**" و"**أَلْ**" فى نداء لفظ الجلالة ؛ حيث يقال : "**يَا أَللهُ**" – باتفاق – ، وإنما قاسوا ذلك على لفظ الجلالة بجامع أن "**أل**" فى كل من اسم **اللهِ** – تعالىٰ – ؛ و "**الَّتِى**" ونحوه منزلة منزلة حرف من حروفه الأصلية ؛ لكونها لا تفارقه [٢].

وأجيب عن ذلك بأن اسم الموصول المقرون بـ"**أل**" لا ينبغي أن يقاس على لفظ الجلالة فى الجمع بين حرف النداء و"**أل**" ؛ لأن اسم الموصول وإن كانت "**أل**" لا تفارقه فإنه يستعمل صفة ، ولم يكثر استعماله[٣].

وقيل : إن المنادى – فى هذا البيت – محذوف ؛ وهو موصوف بـ "**الَّتِى**" ، والتقدير : "يَا أَيَّتُهَا الَّتِى تَيَّمْتِ قَلْبِى" ؛ فحذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه ، وهذا قليل لا يجيء إلا فى الشعر [٤].

* وبعد .. فهذه هي المواضع التى يغتفر فيها الجمع بين حرف النداء و"**الألف واللام**" ، وفى غير هذه المواضع يجب حذف "أل" للاستغناء عنها بحرف النداء ، والأصل فى ذلك "أل" المعرفة ؛ إذ إن عدم حذفها يؤدى إلى اجتماع معرفين على معرف واحد ، وحمل عليها – فى ذلك – "**أل**" – الزائدة فى نحو : "**النُّعْمَانِ**" و"**الْفَرَزْدَقِ**" و "**الصَّعِقِ**" ، فيقال – فى ندائهم : "يَا نُعْمَانُ وَيَا فَرَزْدَقُ وَيَا صَعِقُ أَقْبِلُوا"[٥].

---

[١] انظر : الإنصاف ٣٣٩،٣٣٨/١ ؛ وشرح التسهيل لابن مالك ٣٩٩/٣ ؛ وشرح التصريح ١٧٣/٢ .

[٢] انظر : الإنصاف ٣٣٧،٣٣٦/١ ؛ وشرح التصريح ١٧٣/٢ .

[٣] انظر علل النحو : ص٣٤٣،٣٤٢ .

[٤] انظر الإنصاف ٣٣٩/١ .

[٥] انظر همع الهوامع ٣٧/٢ .

* هذا .. والأولى أن يتوصل إلى نداء الاسم المعرف بـ"أل" بأن يجعل صفة لـ "أيّ" متلوة بـ "هاء التنبيه" بشرط أن تكون "أل" جنسية بحسب الأصل ؛ أي : قبل دخول حرف النداء ؛ كما في نحو : "الرَّجُلِ" ؛ فيقال : "يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ" ، وبذلك تصير "أل" للعهد الحضوري ؛ إذ إن مدخولها صار معينا حاضرا بعد دخول حرف النداء[1] ، ومن ذلك "النَّاسُ" في قول الله – تعالى – : "يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمْ"[2] ؛ و "الرَّسُولُ" في قوله – تعالى – : "يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ"[3] ؛ و "النَّفْسُ" في قوله – عز وجل – : "يَا أَيَّتُهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ"[4] ، وإن كان مدخولها مثنى أو مجموعا جمع مذكر سالم فإنه يشترط فيه أن يكون صفة قبل دخولها ؛ لا علما ، وذلك كما في نحو : "يَا أَيُّهَا الْعَاقِلَانِ" و "يَا أَيُّهَا الْعَاقِلُونَ" و "يَا أَيَّتُهَا الْعَاقِلَتَانِ" و "يَا أَيَّتُهَا الْعَاقِلَاتُ" ؛ و كما قال في قول الله – تعالى – : "قَالَ فَمَا خَطْبُكُمْ أَيُّهَا الْمُرْسَلُونَ"[5].

فإذا كانت "أَلْ" للعهد بحسب الأصل ؛ كما في نحو "جَاءَنِي رَجُلٌ فَأَكْرَمْتُ الرَّجُلَ" ؛ أو كان مدخولها المثنى أو المجموع علما قبل دخولها ، نحو : "الزَّيْدَانِ – و – الزَّيْدُونَ" و : "الْهِنْدَانِ – و – الْهِنْدَاتُ" ؛ فإنه لا يجوز – حينئذ – نداء مدخولها ، فلا يقال : "فَأَكْرَمْتُ يَا الرَّجُلُ" ولا : "فَأَكْرَمْتُ يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ" ، ولا يقال : "يَا الزَّيْدَانِ" ولا : "يَا الزَّيْدُونَ" ، ولا : "يَا الْهِنْدَانِ" ولا : "يَاالْهِنْدَاتُ" ، ولا يقال : "يَا أَيُّهَا الزَّيْدَانِ" ولا : "يَا أَيُّهَا الزَّيْدُونَ" ؛ ولا : "يَا أَيَّتُهَا الْهِنْدَانِ" ولا : "يَا أَيَّتُهَا الْهِنْدَاتُ"[6].

---

[1] انظر : شرح التصريح ١٧٥/٢ ؛ وحاشية الصبان ٢٢٤/٣
[2] سورة البقرة : من الآية ٢١ .
[3] سورة المائدة : من الآية ٦٧ .
[4] سورة الفجر : الآية ٢٧ .
[5] سورة الحجر : الآية ٥٧ .
[6] انظر : الهمع ٣٨/٢ ؛ وحاشية الصبان ٢٢٤/٣ .

ويتوصل إلى نداء الاسم المقرون بـ"أل" الزائدة اللازمة في اسم الموصول "الَّذِى" وَ "الَّتِى" وفروعهما بجعله – أيضا – صفة لـ"أَيُّهَا" أو "أَيَّتُهَا" ؛ بشرط أن يكون الموصول خاليا من خطاب ؛ وذلك كما في قول الله – تعالى – : "**وَقَالُوا يَا أَيُّهَا الَّذِى نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ**"[1] ؛ وقوله – تعالى – : "**يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ**"[2] ؛ وكما في نحو : "يا أَيَّتُهَا الَّتِى اؤْتُمِنَتْ أَدِّى الأَمَانَةَ إِلَى أَهْلِهَا" ؛ هذا على القول بأن تعريف "الَّذِى – وَ – الَّتِى" وفروعهما بالصلة ، من جهة ما فيها من العهد ؛ وهو مذهب المحققين من النحويين[3]، وقيل : إن هذه الأسماء معرفة بـ"أل" المصدرة بها ؛ وهذا مذهب الأخفش ؛ وإليه ذهب الزجاجى وعزاه لسيبويه والفراء[4] ، وعلى هذا المذهب يعد ما ذكر من قبيل التوصل بـ "أَيُّهَا" و"أَيَّتُهَا" إلى نداء ما دخلت عليه "أل" المعرفة ؛ لا الزائدة ، والمذهب الأول هو المختار ؛ لأن كون "أل" معرفة لـ"الَّذِى – وَ – الَّتِى" وفروعهما يؤدى إلى اجتماع معرفين على معرف واحد[5].

فإذا كان الاسم الموصول المقرون بـ"أل" لخطاب كـ "الَّذِى رَأَيْتَ كَذَا" و "الَّتِى كَلَّمْتِ زَيْدًا" فلا يجوز نداؤه مطلقا ، فلا يقال : "يَا الَّذِى رَأَيْتَ كَذَا" ، ولا : "يَا الَّتِى كَلَّمْتِ زَيْدًا" ؛ ولا يقال – أيضا – : "يَا أَيُّهَا الَّذِى رَأَيْتَ كَذَا" ، ولا : "يَا أَيَّتُهَا الَّتِى كَلَّمْتِ زَيْدًا"[6]، ولا يجوز – أيضا – أن يتوصل بـ "أَيُّهَا" و "أَيَّتُهَا" إلى نداء الاسم المقرون بـ"أل" الزائدة للمح الصفة ؛ أو الزائدة للغلبة ؛ فلا يقال : "يَا أَيُّهَا الْعَبَّاسُ" ولا : "يَا أَيُّهَا النُّعْمَانُ" ؛ ولا يقال : "يَا أَيُّهَا الصَّعِقُ" ولا : "يَا أَيُّهَا الأَعْشَىٰ" ؛ ونحو

---

[1] سورة الحجر : من الآية ٦ .

[2] سورة البقرة : من الآية ١٧٢ .

[3] انظر شرح المفصل لابن يعيش ١٤٠/٣ .

[4] انظر اللامات ص٢٨ .

[5] انظر : حاشية الدسوقى على المغنى ٥٤/١ ؛ والجنى الدانى : ١٩٧ .

[6] انظر الهمع ٣٨/٢

ذلك[١] ، وأجاز الفراء والجرمي التوصل بـ "أيّها" إلى نداء ما فيه "أل" الزائدة للمح الصفة ، نحو : "يا أيها العباس"[٢].

وقد يتوصل إلى نداء المعرف بـ "أَلْ" الجنسية باسم الإشارة ؛ ما لم يكن المراد نداء اسم الإشارة ، فيقال فى نداء نحو : "الْغُلَامَ" و "الْفَتَاةَ" : "يَا هَذَا الْغُلَامُ" – و – : "يَا هَذِهِ الْفَتَاةُ" ، ويعرب الاسم المعرف بـ "أَلْ" – حينئذ – نَعْتًا لاسم الإشارة[٣].

ثانياً : امتناعُ إدخالِ "أَلْ" على بعضِ الأسماءِ الْمُنَكَّرَة .

من الأسماء التى تلازم الإضافة لفظا ومعنى أسماء لا تقبل التعريف أصلا ؛ حتى ولو أضيفت إلى المعارف ، وذلك لكونها متوغلة فى الإبهام ؛ أي : شديدة الدخول فى الإبهام ؛ إذ إنها لا تختص واحدا بعينه ، ومن هذه الأسماء "غَيْرُكَ" و"مِثْلُكَ" و "شِبْهُكَ" ؛ ونحوها فكل منها نكرة وإن كان مضافا إلى معرفة ، وذلك لعدم انحصار معناه ، فإذا قيل : "مَرَرْتُ بِغَيْرِكَ" فإن كل شيء عدا المخاطب غيره ، وإذا قيل : "مَرَرْتُ بِمِثْلِكَ – أو – بِشِبْهِكَ" جاز أن يكون المخبر عنه مثل المخاطب ، أو شبهه فى طوله ؛ أو لونه ؛ أو علمه ؛ وما إلى ذلك ، فالأشياء التى يكون بها الشيء مثل الشيء أو شبهة لن يحاط بها ؛ ولا يكاد يكون لها نهاية .

هذا إذا أريد بـ "غَيْرٍ" مطلق المغايرة ؛ وأريد بـ "مِثْلٍ" مطلق المماثلة ؛ وأريد بـ "شِبْهٍ" مطلق المشابهة ، فـ "غَيْرُ زَيْدٍ" يشمل كل موجود سواه ؛ و "مِثْلُ بَكْرٍ" يشمل كل مماثل له ؛ و"شِبْهُ عَمْرٍو" يشمل كل مشابه له ، فمدلول كل من "غَيْرٍ" و"مِثْلٍ" و "شِبْهٍ" شائع شيوعا غير مضبوط ؛ لأن المغايرة بين الشيئين لا تختص

---

[١] انظر حاشية الصبان على شرح الأشموني ٣/٢٢٤ – انظر الشرح - .

[٢] انظر المرجع السابق ؛ وشرح التسهيل لابن مالك ٣/٣٩٩ .

[٣] انظر شرح المفصل لابن يعيش ٢/٧ ؛ وشرح التصريح ٢/١٧٤ ؛ وحاشية الصبان ٣/٢٢٧

وجها بعينه ، وكذا المماثلة والمشابهة [١] ، وهذا قول ابن السراج [٢] ، والسيرافي ، وارتضاه الشلوبين [٣] ؛ وبه جزم ابن مالك [٤].

وقيل : إن هذه الأسماء ونحوها نكرات وإن أضيفت إلى المعارف لأنها على نية التنوين قصدا للتخفيف ؛ إذ إن كلا منها بمنزلة اسم الفاعل إذا كان بمعنى الحال ، فـ "غَيْرُكَ" بمنزلة : "مُغَايِرُكَ" ، و"مِثْلُكَ" بمنزلة : "مُمَاثِلُكَ" ، و"شِبْهُكَ" بمنزلة : "مُشَابِهُكَ" ، ففي نحو : "مَرَرْتُ بِرَجُلٍ غَيْرِكَ – أو – مِثْلِكَ – أو – شِبْهِكَ" كأن المغايرة والمماثلة والمشابهة موجودة في وقت مرور المتكلم بالمخاطب ، فكل منها للحال ، ومن ثم كان نكرة كاسم الفاعل إذا أضيف إلى نكرة وهو بمعنى الحال ، وهذا مذهب سيبويه [٥] ، والمبرد [٦] ، واختاره أبو حيان [٧].

* والحاصل أن كلا من "غَيْرٍ " وَ "مِثْلٍ" وَ "شِبْهٍ" إذا أريد بها مطلق المغايرة – أو – المماثلة – أو – المشابهة كانت شديدة الإبهام ؛ لتوغلها فيه ، ولذلك لا تتعرف بالإضافة مع كونها ملازمة لها ؛ إذ إن إضافتها على نية التنوين قصدا للتخفيف ؛ مشابهة لها باسم الفاعل إن كان بمعنى الحال ، ويدل على عدم تعريفها بالإضافة وصف النكرة بها في نحو : "مَرَرْتُ بِرَجُلٍ غَيْرِكَ ؛ وبِعَالِمٍ مِثْلِكَ ؛ وَبِشَابٍّ شِبْهِكَ" ؛

---

(١) انظر المقتضب ٢٨٩/٤ ؛ وشرح التسهيل لابن مالك ٢٢٦/٣ ؛ والهمع ٤١٤/٢ ، وشرح التصريح ٢٧،٢٦/٢ ؛ وحاشية الصبان ٣٦٧/٢ .

(٢) انظر الأصول في النحو ٥/٢

(٣) انظر شرح التصريح ٢١/٢

(٤) انظر شرح التسهيل لابن مالك ٢٢١/٣.

(٥) انظر الكتاب ٤٢٣/١ – هارون –

(٦) انظر المقتضب ٤٢٣،٢٨٨/٤

(٧) انظر النكت الحسان ص١٠٨ ، تحقيق الدكتور / عبد الحسين الفتلي

إذ إن النكرة لا توصف بالمعرفة[١] ، ويدل على ذلك – أيضا – دخول "رُبَّ" عليها ؛ إذ يقال : "رُبَّ غَيْرِكَ كَرِيمٌ" – و – : "رُبَّ شِبْهُكَ عِنْدَنَا" ، ومن ذلك قول الشاعر :

فَيَا رُبَّ مِثْلِكِ فِى النِّسَاءِ غَرِيرَةٍ بَيْضَاءَ قَدْ مَتَّعْتُهَا بِطَلَاقِ[٢]

حيث أدخلت "رُبَّ" على "مِثْلِ" مضافة إلى معرفة ؛ وهو الضمير "**الكاف**" ، وذلك يدل على أن "مِثْلِكِ" نكرة ، وكذلك : "غَيْرُكَ" و "شِبْهُكَ" ؛ لأن "رُبَّ" لا تدخل إلا على نكرة [٣].

من ذلك ندرك أن الإضافة لا تزيل إبهام كل من "غَيْرَكَ" و "مِثْلِكَ" و "شِبْهِكَ" ؛ لكونها متوغلة فى التنكير وإن أضيفت إلى معرفة .

وقيل : قد يزال إبهام هذه الأسماء ونحوها بأمر خارج عن الإضافة فتعرف ، وذلك إذا تعين المغاير بوقوع "غَيْرٍ" بين ضدين ؛ كما فى نحو : "مَرَرْتُ بِالْكَرِيمِ غَيْرِ الْبَخِيلِ" و "اتْرُكِ الصَّعْبَ غَيْرَ الْهَيِّنِ" ؛ ونحو : "السَّاكِنُ غَيْرُ الْمُتَحَرِّكِ" ؛ وكما فى قول الراجز :

فَلْيَكُنِ الْمَغْلُوبُ غَيْرَ الْغَالِبِ وَلْيَكُنِ الْمَسْلُوبُ غَيْرَ السَّالِبِ [٤]

---

(١) انظر : شرح المفصل لابن يعيش ١٢٦/٢ ؛ وشرح التصريح ٢٧/٢ .

(٢) هذا بيت من البحر الكامل ، وهو لأبى محجن الثقفى فى شرح المفصل ١٢٦/٢ ؛ والكتاب ٤٢٧/١ ؛ ٢٨٦/٢ – هارون – ؛ ولم يذكر فى ديوان أبى محجن ، والشاهد فيه قوله : "يَا رُبَّ مِثْلِكِ" ؛ حيث دل دخول "رب" على تنكير "مثلك" .

(٣) انظر : الكتاب ١٢٧/١ ؛ وجواهر الأدب ص٢٣٧ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ١٢٦/٢ .

(٤) هذا الرجز لأبى طالب فى شرح الكافية الشافية ١٥٦٣،٩١٦/٢ ؛ والشاهد فيه تعريف الاسم "غَيْرٍ" لزوال إبهامه بوقوعه بين الضدين .

وحمل بعضهم على ذلك قول الله - تعالى - : "صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ"[١] ؛ على أن "غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ" نعت لـ "الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ" ، فقد تعرف "غَيْرٌ" - هاهنا - لوقوعه نعتا بين ضدين ؛ إذ لَيْسَ لِمَنْ أَنْعَمَ اللهُ عَلَيْهِمْ ضِدٌّ غَيْرُ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ[٢].

فبوقوع "غَيْرٍ" بين ضدين يرتفع إبهامه ؛ لأن جهة المغايرة – حينئذ – تتعين ، وكذا إذا تعين المماثل والمشابه ؛ كأن يضاف كل من "مِثْلٍ" – و – "شِبْهٍ" إلى اسم معرف مع وجود قرينة تشعر بمماثلة خاصة ؛ أو بمشابهة خاصة ؛ من أوجه المماثلة أو المشابهة ؛ كالكرم والجود والعلم والشجاعة والجرأة ؛ وغيرها ، وذلك كما في نحو : "زَيْدٌ مِثْلُ حَاتِمٍ وَشِبْهُ الْأَسَدِ" فـ "مِثْلُ" معرف بالإضافة إلى "حَاتِمٍ" المعرف بالعلمية ؛ لوجود قرينة تشعر بمماثلة خاصة ؛ وهي اشتهار حاتم بالجود ، فهذه القرينة تدل على أن المراد مماثلة زيد له في ذلك الوصف المخصوص ، و"شِبْهُ" معرف بالإضافة إلى : "الْأَسَدِ" المعرف بـ"أل" ؛ لوجود القرينة التي تشعر بمشابهة خاصة ؛ وهي اشتهار الأسد بالشجاعة والجرأة ، وقد دلت هذه القرينة على أن المراد مشابهة زيد له في ذلك الوصف المخصوص[٣].

* يستنبط من ذلك أن كلا من "غَيْرٍ" و "مِثْلٍ" و "شِبْهٍ" لا يجوز أن تعرف بـ"**الألف واللام**" ؛ لأنها لما كانت متوغلة في الإبهام – على ما تقدم – لم تتعرف بالإضافة إلى معرفة ، ومن ثم لا تتعرف بـ "أل" ؛ إذ المانع من تعريفها بالإضافة وهو التوغل في التنكير لشدة الإبهام مانع من تعريفها بـ "**الألف واللام**"[٤] ، وبناء

---

[١] سورة الفاتحة : من الآية ٧ .

[٢] انظر : شرح الجمل الكبير لابن عصفور ٢/٣٠ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٢٦/٣ ، ٢٢٧ ؛ وشرح الكافية للرضي ٢٤٠/٢ .

[٣] انظر : شرح الكافية للرضي ٢٤٠/٢ ؛ والهمع ٤٠٥/٢ ؛ وحاشية الصبان ٣٦٨/٢

[٤] انظر : شرح المفصل لابن يعيش ١٢٩/٢ ؛ وحاشية الصبان ٣٦٧/٢ .

على ذلك لا يحسن أن يقال – مثلا – : "الْغَيْرُ سَاكِنٍ مُتَحَرِّكٌ" ؛ ولا : "الْعَمَلُ الْغَيْرُ صَالِحٍ يُغْضِبُ اللهَ" ؛ ولا : "الْمِثْلُ غَيْثٍ جَوَادٌ" ؛ ولا : "الشِّبْهُ أَسَدٍ شُجَاعٌ" ، والصواب أن يقال : "غَيْرُ السَّاكِنِ مُتَحَرِّكٌ" و : "الْعَمَلُ غَيْرُ الصَّالِحِ يُغْضِبُ اللهَ" ؛ و : "مِثْلُ الْغَيْثِ جَوَادٌ وَكَرِيمٌ" ، و : "شِبْهُ الأَسَدِ شُجَاعٌ" ؛ وما إلى ذلك ، فـ "أل" لا يعرف بها "غَيْرٌ" ولا "مِثْلٌ" ولا "شِبْهٌ" لكون كل منها شديد التوغل فى الإبهام ، وكذلك على القول بتعريف كل منها بزوال الإبهام فى حال التعيين ، فلا يحسن أن يقال : "مَرَرْتُ بِالْكَرِيمِ الْغَيْرِ بَخِيلٍ" ؛ ولا : "زَيْدٌ الْمِثْلُ حَاتِمٍ وَالشِّبْهُ الأَسَدِ عِنْدَنَا" ، لأن ذلك يؤدى إلى اجتماع التعريف بـ "أل" والتعريف بالإضافة على معرف واحد ؛ وهو ممتنع .

* والحاصل أن كلا من "غَيْرٍ" و "مِثْلٍ" و "شِبْهٍ" الملازمة للإضافة لا يجوز أن تدخل عليها "أل" ، وقيل : ورد إدخالها على "غَيْرٍ" فى كلام المولدين [١].

فإذا كان كل منها ليس بمضاف حسن إدخال "أل" عليه ؛ وذلك إذا كان كل من "غَيْرٍ" وَ "مِثْلٍ" وَ "شِبْهٍ" معهودا ؛ فيعرف – حينئذ – بـ"أل" العهدية ؛ قياسا على "كُلٍّ" وَ "بَعْضٍ" المعهودين[٢] ، وذلك كأن يقال : "غَيْرُنَا لَا يُنْفِقُ مِمَّا آتَاهُ اللهُ ؛ فَهَذَا الْغَيْرُ بَخِيلٌ" ؛ وكأن يقال : "هِنْدٌ لَهَا صَدَاقُ الْمِثْلِ" ؛ أو يقال : "زَيْدٌ شِبْهُ حَاتِمٍ؛ وَهَذَا الشِّبْهُ أَكْثَرُ عَطَاءً وَجُودًا" .

* هذا .. ومثل "غَيْرِكَ" و"مِثْلِكِ" و "شِبْهِكَ" فيما ذكر كل من : "خِدْنُكَ" بمعنى : صديقك ؛ و"نِدُّكَ" بمعنى : "مثلك" ؛ و "نَحْوَكَ" و "ضَرْبُكَ" بمعنى : "مثلك" ؛ و "بَيْدَكَ" و"سِوَاكَ" بمعنى : "غيرك" ؛ و"نَظِيرُكَ" و "تِرْبُكَ" بمعنى : "شبهك" ؛ و "تَاهِيكَ" و"حَسْبُكَ" و "شَرْعُكَ" و"قَطْكَ" و "قَدْكَ" و "بَجْلُكَ" بمعنى : كافيك ؛ و "قَيْدُ الأَوَابِدِ" و"قَابَ قَوْسَيْنِ" ؛ و "قَدَا رُمْحٍ – و – قِيسَ رُمْحٍ" بمعنى : مقدار رمح ، و"غَبْرُ

---

(١) انظر حاشية الصبان ٢/٣٦٧ .
(٢) انظر إصلاح الخلل لابن السيد : ص٩٧ .

"الْهَوَاجِرِ" بمعنى : نَاقَةٌ تَقْطَعُ الْهَوَاجِرَ ؛ وَ "وَاحِدُ أُمِّهِ" ؛ وَ "عَبْدُ بَطْنِهِ"[١] ، فهذه الأسماء - أيضا - نكرات وإن أضيفت إلى معارف ؛ لأنها متوغلة فى التنكير لشدة إبهامها ، ومن ثم لا يجوز إدخال "أل" عليها .

وتجدر الإشارة إلى أن بعض الخاصة من المثقفين يغفلون عن هذه القاعدة فيدخلون "**الألف واللام**" على كل من "**غَيْرٍ**" و "**مِثْلٍ**" و "**شِبْهٍ**" فى كلامهم ، وأكثر ما يكون ذلك فى "**غَيْرٍ**" ؛ إذ يقولون – مثلا – "هَذَا الشَّيْءُ الْغَيْرُ مَعْرُوفٍ – أو – الْغَيْرُ مَسْمُوحٍ بِهِ – أو – الْغَيْرُ صَحِيحٍ" ؛ وَ : "هَذَا الْغُلَامُ الْغَيْرُ صَالِحٍ – أو – الْغَيْرُ مُوَفَّقٍ" وَ : "هَذَا الْعَمَلُ الْغَيْرُ إِنْسَانِيٍّ" ؛ وَ "هَذِهِ الأَعْمَالُ الْغَيْرُ شَرْعِيَّةٍ" ؛ وما إلى ذلك ، والتعبير بـ"**الْغَيْرِ**" فى الأمثلة المذكورة ونحوها لحن ؛ وكذا التعبير بـ"**الْمِثْلِ**" و"**الشِّبْهِ**" ما لم تكن "**أل**" لتعريف العهد ، والصواب أن يقال : "هَـٰذَا الشَّيْءُ غَيْرُ الْمَعْرُوفِ – أو – غَيْرُ الْمَسْمُوحِ بِهِ – أو – غَيْرُ الصَّحِيحِ" ؛ وَ : "هَذَا الْغُلَامُ غَيْرُ الصَّالِحِ – أو – غَيْرُ الْمُوَفَّقِ" ؛ وَ : "هَـٰذَا الْعَمَلُ غَيْرُ الْإِنْسَانِيِّ" ؛ وَ "هَذِهِ الْأَعْمَالُ غَيْرُ الشَّرْعِيَّةِ" ؛ لأن القياس يقتضى إدخال "**أل**" على ما يضاف إليه "غَيْرٌ" ؛ كما فى قوله – تعالى – : "**غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ**"[٢] ؛ أو إدخالها على ما يضاف إلى المضاف إليه "غَيْرٌ" ؛ كما فى قوله تعالى – : "**أَوِ التَّابِعِينَ غَيْرِ أُولِي الْإِرْبَةِ مِنَ الرِّجَالِ**" [٣].

* هذا .. وقد درج بعض الخاصة من المثقفين – أيضا – على إدخال "**الألف واللام**" على "**لَا**" التى بمعنى "**غَيْرٍ**" ؛ إذ يقولون – مثلا – : "الْمَعْقُولُ وَاللَّامَعْقُولِ" – وَ – : "الِاتِّصَالُ السِّلْكِيُّ وَاللَّاسِلْكِيِّ" – و – : "الشُّعُورُ وَاللَّاشُعُورِ" – وَ – : "الْمُبَالَاةُ

---

[١] انظر الكتاب ٢٢٣/١، ٢٢٤ - هارون - ؛ والمقتضب ٤٨٨/٤ ؛ وشرح الجمل الكبير لابن عصفور ٧٠/٢ ، والارتشاف ٥٠٣/٢ ؛ والهمع ٤١٤/٢

[٢] سورة الفاتحة - من الآية ٧

[٣] سورة النور - من الآية ٣١

واللَّامُبَالَاةِ" – و – : "الْفِلِزَّاتُ وَاللَّافِلِزَّاتِ" ؛ وما إلى ذلك ، والتعبير بـــ "اللَّاكَـذَا" لحن ، لمخالفته القياس من وجهين :

(أحدهما) : أن "أل" من خصائص الأسماء ، وهي – هاهنـا – داخلة علـى الحرف "لَا" ، ولما كانت "أل" من خصائص الاسم كان إدخالها على الحـرف غـير قياسى .

(والوجه الآخر) : إذا كان إدخال "أل" على "غَيْرٍ" ممتنعا قياسا وسماعا – كما تقدم – فان امتناع إدخالها على "لَا" التى بمعنى "غَيْرٍ" أولىٰ .

من ذلك ندرك أن إدخال "**الألف واللام**" على الحرف "لَا" فيمـا ذكـر ونحـوه مـن العبارات المستحدثة أقبح من إدخالها على "غَيْرٍ" الملازمة للإضافة ، ولعل الصـواب فى هذه العبارات أن يقال : "الْمَعْقُولُ وَغَيْرُ الْمَعْقُولِ" – و – : "الِاتِّصَـالُ السِّـلْكِيُّ وَغَيْرُ السِّلْكِيِّ" – و – : "الشُّعُورُ وَغَيْرُ الشُّعُورِ" – وَ – : "الْمُبَالَاةُ وَغَيْرُ الْمُبَـالَاةِ" – و – : "الْفِلِزَّاتُ وَغَيْرُ الْفِلِزَّاتِ" ، وما إلىٰ ذلك .

ثالثا : إذا أدخلت "أل" على الاسم الذى لا ينصرف أعيد إليه ما سلب منه .

إذا أشبه الاسم الفعل فى كونه فرعا من جهتين ؛ إحداهما ترجـع إلـى المعنـى والأخرى ترجع إلى اللفظ ؛ أو فى واحدة تقوم مقامها ؛ أعطى حكمه فى المنع مـن التنوين ؛ والمنع من الجر بالكسرة فى حال تعرية من "أل" والإضافة ؛ ويسـمى – حينئذ – "غير المنصرف" ؛ و"المتكمن غير أمكن"[1] ، وبيان ذلك أن الفعل فرع على الاسم من جهة المعنى ؛ ومن جهة اللفظ ، أما كونه فرعا على الاسـم مـن جهـة المعنى فإنه يحتاج إلى الاسم لكونه يقتضى فاعلا ؛ والفاعل لا يكون إلا اسما ، وقـد يحتاج إلى اسم آخر ليكون مفعولا أو حالا ؛ ونحوهما ؛ ولذا صار الفعل كالمركب ،

---

(١) ار مقتصد ١/١١٣،١١٤ ؛ وأسرار العربية : ص١٦١،١٦٢ ؛ واللباب ١/٥٠٠ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ١/٥٧ ؛ والهمع ١/٨٧ .

أما الاسم فإنه لا يقتضي شيئا من ذلك ؛ إذ انه سمة على المسمى لا غير ، فهو مفرد ؛ والمفرد أخف من المركب ، ومن ثم كان الاسم أصلا والفعل فرعا عليه من جهة المعنى

وأما كون الفعل فرعا على الاسم من جهة اللفظ فيتمثل فى كونه مشتقا من الاسم ؛ وهو المصدر – على الأرجح – ؛ وهو قول البصريين ، والمشتق فرع على المشتق منه ؛ أو فى كونه يدل على حدث وزمن ؛ فدلالته مركبة ، أما الاسم فيدل على حدث فقط ؛ فدلالته بسيطة ، والبسيط أصل والمركب فرع عليه ، وهو قول الكوفيين [1] ، وبذا يكون الفعل فرعا على الاسم من جهة اللفظ ، ولما كان الفعل فرعا على الاسم من جهة المعنى ومن جهة اللفظ كان ثقيلا .

والأصل فى الاسم أن يكون منصرفا ؛ معربا بجميع أوجه الإعراب وعلاماته المختلفة ؛ إلا أنه قد يشبه الفعل فى الثقل الناجم عن كونه فرعا عن غيره من جهتين ؛ إحداهما من جهة المعنى ؛ والأخرى من جهة اللفظ ، وذلك إذا اجتمعت فيه علتان فرعيتان من علل تسع – على مذهب الجمهور – ؛ ترجع إحداهما إلى المعنى ، وترجع الأخرى إلى اللفظ ؛ أو وجد فيه علة فرعية واحدة تقوم مقام علتين فى الرجوع إلى المعنى وإلى اللفظ .

والعلل التسع الفرعية هى : "**العلمية**" و "**الوصفية**" وكل منهما علة معنوية ، و"**التأنيث**" و "**وزن الفعل الذى يغلب عليه أو يخصه**" و "**زيادة الألف والنون**" و"**العجمة**" و "**العدل**" و "**التركيب**" و "**الجمع**" ؛ وكل منها علة لفظية[2] ، وكل علة من هذه العلل التسع فرع على أصل مسبوق به .

---

(1) انظر اللباب ٥٠١/١ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٥٨،٥٧/١ ؛ حاشية الصبان ٣٣٩،٣٣٨/٣ .

(2) انظر شرح الجمل الكبير لابن عصفور ٢٠٥/٢ ، وحاشية يس على شرح قطر الندى للفاكهى ٢٦١/٢ - انظر الشرح - ، وفرائد النحو الوسمية ، شرح الدرة اليتيمة ص١١،١٠ .

* أما العلمية فهى ضرب من التعريف ، والتعريف فرع على التنكير ؛ إذ الأصل فى الأسماء أن تكون نكرات ؛ لأن التعريف يفتقر إلى علامة لفظية أو معنوية وضعية ؛ أما التنكير فلا يحتاج إلى علامة ؛ فضلا عن كونه عاما وكون التعريف خاصا ؛ والعام قبل الخاص ؛ لأن الخاص يتميز عن العام بأوصاف زائدة على الحقيقة المشتركة ؛ والزيادة فرع ومن ثم كان التعريف فرعا على التنكير [١].

وأما الوصفية ففرعيتها تتمثل فى أن الصفة فرع على الموصوف ؛ لأنها تحتاج إليه كاحتياج الفعل إلى الفاعل ؛ فضلا عن أن الصفة مشتقة كما أن الفعل مشتق – على الأرجح – ؛ وأن الموصوف متقدم على الصفة لكونها تابعة له ومن أجله جاءت ؛ فلذا كانت الوصفية فرعا[٢].

* وأما التأنيث فهو فرع على التذكير ؛ لكون التذكير مسبوقا به ؛ إذ الأسماء قبل الاطلاع على تأنيثها وتذكيرها يعبر عنها بلفظ مذكر ؛ فيقال : "شَيْءٌ" ؛ أو "إِنْسَانٌ" ؛ أو "حَيَوَانٌ" ؛ أو "جَمَادٌ" ؛ أو "نَبَاتٌ" ؛ ونحو ذلك ، فإذا علم تأنيثها وضع لها علامة التأنيث ، فالتأنيث له علامة والتذكير لا علامة له ، ومن ثم كان التأنيث فرعا على التذكير [٣].

وأما وزن الفعل فهو فرع على وزن الاسم ؛ إذ إن وزن كل منهما مخالف لوزن الآخر ، فإذا وجد فى الاسم وزن يخص الفعل نحو : "ضرب" أو "ضورب" – مسمى بهما – ؛ أو وجد فيه وزن يغلب وجوده فى الأفعال ؛ كـ "أَحْمَدَ" وَ "إِصْبَعَ" وَ "يَزِيدَ"

---

[١] انظر : علل النحو لابن الوراق : ص٤٥٧ ؛ وأسرار العربية : ص١٦١ ؛ والمقتصد ٢/٩٦٤،٩٦٥ ؛ واللباب للكعبرى ١/(٥٠١ – ٥٠٥) ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ١/(٥٩ – ٦٦) ؛ وحاشية يس على شرح الفاكهى للقطر ٢/٢٦١ – انظر الشرح – .

[٢] انظر المراجع السابقة .

[٣] انظر : علل النحو لابن الوراق : ص٤٥٧ ؛ وأسرار العربية : ص١٦١ ؛ والمقتصد ٢/٩٦٤،٩٦٥ ؛ واللباب للكعبرى ١/(٥٠١ – ٥٠٥) ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ١/(٥٩ – ٦٦) ؛ وحاشية يس على شرح الفاكهى للقطر ٢/٢٦١ – انظر الشرح – .

ونحوها ؛ كان فرعا بالنسبة إلى وزن الاسم الخاص به ؛ لأن كثرة وزن الفعل في الأفعال وعدمه – أو قلته – في الأسماء توجب جعله كالمستعار في الأسماء [١] ، ولذا كان وزن الفعل فرعا على وزن الاسم .

وأما زيادة الألف والنون فهي فرع على الاسم المزيد عليه ؛ من حيث كونهما زائدين ؛ إذ الزائد فرع على المزيد عليه [٢].

وأما العجمة فهى فرع على العربية ؛ لكونها دخيلة على كلام العرب ؛ إذ إنها تكون أولا فى كلام العجم ثم تعرب ، فهى ثانية لكلام العرب ، ومن ثم كانت فرعا عليه[٣].

وأما التركيب فهو فرع على الإفراد وثان له ؛ لأن المفرد بسيط ، والبسيط قبل المركب[٤].

وأما العدل فهو فرع على المعدول عنه ؛ لأنه متعلق به [٥].

وأما الجمع المانع من الصرف فهو كل جمع يكون ثالثه ألفا وبعدها حرفان ؛ أو ثلاثة أحرف أوسطها ساكن ؛ كـ"مَسَاجِدَ" و "دَوَابَّ" و "دَنَانِيرَ" ؛ ونحوها وهذا الجمع فرع على الواحد ؛ لأنه مركب منه ؛ فضلا عن كونه مسبوقا به [٦].

---

[١] انظر : علل النحو لابن الوراق : ص٤٥٧ ؛ وأسرار العربية : ص١٦١ ؛ والمقتصد ٢/٩٦٤،٩٦٥ ؛ واللباب للكعبرى ١/(٥٠١ – ٥٠٥) ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ١/(٥٩ – ٦٦) ؛ وحاشية يس على شرح الفاكهى للقطر ٢/٢٦١ – انظر الشرح – .

[٢] انظر المصادر السابقة .

[٣] انظر المصادر السابقة .

[٤] انظر : علل النحو لابن الوراق : ص٤٥٧ ؛ وأسرار العربية : ص١٦١ ؛ والمقتصد ٢/٩٦٤،٩٦٥ ؛ واللباب للكعبرى ١/(٥٠١ – ٥٠٥) ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ١/(٥٩ – ٦٦) ؛ وحاشية يس على شرح الفاكهى للقطر ٢/٢٦١ – انظر الشرح – .

[٥] انظر المصادر السابقة .

[٦] انظر المصادر السابقة .

* هذا .. والاسم المعرب قد يشبه الفعل فى الثقل بأن تجتمع فيه فرعيتان إحداهما معنوية والأخرى لفظية ؛ أو توجد فيه فرعية واحدة من جهتين ؛ إحداهما ترجع للفظ والأخرى للمعنى ، فالاسم الذى تجتمع فيه فرعيتان يتمثل فيما تجامع فيه "**العلمية**" وهى فرعية معنوية واحدة من ست فرعيات لفظية ؛ إذ تجامع "العجمة" ؛ كما فى نحو : "إِبْرَاهِيمَ" و "إِسْمَاعِيلَ" و "إِسْحَاقَ" ؛ و "وزن الفعل" ؛ كما فى نحو : "أَحْمَدَ" و "يَزِيدَ" و "تَغْلِبَ" ؛ و "العدل" ؛ كما فى نحو : "عُمَرَ" و "زُفَرَ" ؛ وكذا : "حَذَامُ" علما – على الأرجح – ؛ و "زيادة الألف والنون" ؛ كما فى نحو : "عُثْمَانَ" و"سَلْمَانَ" و "عَدْنَانَ" ؛ و "التركيب" ؛ كما فى نحو : "بَعْلَبَكَّ" و "مَعْدِ يكَرِبَ" ، و"التأنيث" ؛ كما فى نحو : "طَلْحَةَ" و "فَاطِمَةَ" و "سُعَادُ" [1] ، ويتمثل – أيضا – فيما تجامع فيه الفرعية المعنوية الأخرى ؛ وهى "الوصفية" كلا من "العدل" ؛ كما فى نحو : "أُخَرَ" – جمع "أُخْرَىٰ" مؤنث "آخَرَ" – ؛ و "ثُلَاثَ" و "مَثْلَثَ" ونحوهما ؛ و "وزن الفعل" ؛ كما فى نحو : "أَحْمَرَ" ؛ و "زيادة الألف والنون" ؛ كما فى نحو : "سَكْرَانَ" و"ظَمْآنَ" و "كَسْلَانَ" [2].

والاسم الذى توجد فيه فرعية واحدة تقوم مقام فرعيتين يتمثل فى الاسم الذى دخلته "**ألف التأنيث**" ؛ مقصورة كانت كـ "رَضْوَىٰ" و "حُبْلَىٰ" و "ذِكْرَىٰ" ؛ أو ممدودة كـ "صَحْرَاءَ" و "حَمْرَاءَ" ؛ و "الاسم المجموع جمعا متناهيا" ؛ نحو : "مَسَاجِدَ" و "عَذَارَىٰ" و "دَوَابَّ" و "مَصَابِيحَ" و "دَوَاوِينَ" ، وإنما كانت "ألف التأنيث" المقصورة أو الممدودة فرعية تقوم مقام فرعيتين لأن الاسم المؤنث بها يكون فيه فرعية من جهة اللفظ ؛ وهى كونها زائدة زيادة لازمة ؛ بخلاف "**تاء التأنيث**" فإنها – فى الغالب – مقدرة الانفصال ، ويكون فيه فرعية من جهة المعنى ؛ وهى لزوم **ألف** التأنيث ودلالتها على معنى التأنيث ، و "الجمع المتناهى" فرعية واحدة تقوم مقام

---

[1] انظر . شرح المفصل لابن يعيش ٦٩/١ ؛ وحاشية الصبان على شرح الأشمونى ٣٣٩/٣ – انظر الشرح – ؛ وحاشية يس على شرح القطر للفاكهى ٢٦٢/٢ . انظر الشرح .

[2] انظر حاشية الصبان ٣٣٩/٣ ، وحاشية يس على شرح الفاكهى للقطر ٢٦٢/٢

فرعيتين لأنه جمع لا نظير له في الآحاد العربية ؛ إذ لا يوجد – في العربية – مفرد أوله مفتوح وثالثة "ألف" بعدها حرفان ؛ أو ثلاثة أحرف أوسطها ساكن ومن ثم كان في الاسم المجموع على هذه الصيغة فرعية من جهة اللفظ ؛ وهي خروجه عن صيغ الآحاد العربية لفظا وحكما ؛ لأنه لا يوجد مفرد عربي بأوصاف هذا الجمع ؛ ولا يصغر على لفظه كالمفرد ؛ ولا يجمع جمع تكسير مرة أخرى لانتهاء الجموع إليه ، وفيه فرعية من جهة المعنى ؛ وهي دلالته على الجمعية[١].

والحاصل أن الاسم يشبه الفعل من ثلاثة أوجه[٢] :

(**أحدها**) : أن يشبهه في الدلالة على معناه وفي عمله ، ويتمثل ذلك في أسماء الأفعال ؛ كـ"**هَيْهَاتَ**" و "**صَهٍ**" و "**وَيْ**" ونحوها ، فإذا أشبه الاسم الفعل من هذا الوجه بني ، وأعطي عمله .

(**الوجه الثاني**) : أن يوافق الاسم الفعل من حيث تركيب الحروف الأصلية ؛ ويشبهه في شيء من المعنى ، وذلك "**اسم الفاعل**" و "**أمثلة المبالغة**" و "**اسم المفعول**" و "**الصفة المشبهة**" و "**المصدر**" . فإذا أشبه الاسم الفعل من هذا الوجه أعطي عمله ؛ ولا يبنى .

(**الوجه الثالث**) : أن يشبه الاسم الفعل في الثقل لكونه فرعا من جهة المعنى وفرعا من جهة اللفظ – على ما تقدم بيانه – ، ويكون الاسم مشبها للفعل من هذا الوجه في أربع صور :

- **الصورة الأولى** : إذا كان علما وقد جامعت العلمية – فيه – "**التأنيث**" أو "**زيادة الألف والنون**" أو "**العجمة**" أو "**العدل**" أو "**التركيب**" أو "**وزن الفعل**" .

---

(١) انظر : أسرار العربية : ص١٦٣ ؛ والهمع ٩٢،٩١،٩٠،٨٧/١ ؛ وفرائد النحو الوسيمة : ص١٤،١٣

(٢) انظر شرح الكافية للرضي ٨٩/١ .

- **الصورة الثانية** : إذا كان علما وقد جامعت العلمية – فيه – أكثر من فرعية لفظية ، وذلك كما فى نحو : "حَذَامِ – و – قَطَامِ – و – رَقَاشِ" أعلاما لنسوة – عند بنى تميم – ؛ وهو مذهب سيبويه [١] ، فقد جامعت العلمية فى هذا الأعلام ونحوها كلا من "التأنيث" و "العدل" ؛ إذ إنها معدولة عن : "حَاذِمَةٍ" و "قَاطِمَةٍ" و "رَاقِشَةٍ" ، ومن ذلك – أيضا – "أَذْرِبِيجَانُ" ؛ حيث جامعت العلمية – فيه – كلا من : "التأنيث" و "العجمة" و "التركيب" و "زيادة الألف والنون"[٢].

- **الصورة الثالثة** : إذا كان وصفا ؛ وقد جامعت الوصفية – فيه – "زيادة الألف والنون" أو "العدل" أو "وزن الفعل" .

- **الصورة الرابعة** : إذا كان الاسم مؤنثا بـ"**ألف التأنيث اللازمة**" ؛ مقصورة كانت كـ "رَضْوَىٰ" و "حُبْلَىٰ" ؛ أو ممدودة كـ"صَحْرَاءَ" و "خَضْرَاءَ" ؛ أو كانت جمعا متناهيا ؛ كـ "مَآكِلَ" و "مَشَارِبَ" و "دَعَائِمَ" و "قَنَادِيلَ" و "مَصَابِيحَ" ؛ ونحوها ، وذلك لأن كلا من "ألف التأنيث اللازمة" "والجمع المتناهي" فرعية واحدة تقوم مقام فرعيتين ؛ إذ إنها ذات جهتين – على ما تقدم – ؛ إحداهما لفظية والأخرىٰ معنوية .

فإذا أشبه الاسم الفعل من هذا الوجه ؛ بأن ورد فى صورة من الصور الأربع المذكورة ؛ ولم يكن مضافا أو مقرونا بـ "**الألف واللام**" ثقل ثقل الفعل ، ومن ثم يجب تخفيفه من هذا الثقل ، ويكون ذلك بأن يمنع من الصرف ؛ أي : لا ينون ولا يجر بالكسرة[٣] ، ولذا سمى : "**الاسم غير المنصرف**" ؛ أو : "**ما لا ينصرف**" ؛ أو :

---

(١) انظر الكتاب ٢٧٨،٢٧٧/٣

(٢) انظر : شرح المفصل لابن يعيش ٧٠/١ ؛ والهمع ٦٠/١

(٣) انظر : علل النحو لابن الوراق : ص١٥٤ ؛ والمقتصد للجرجانى ١١٤،١١٣/١و٩٦٧،٩٦٦/٢ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٥٨/١ ؛ والتذييل والتكميل لأبى حيان ١٤٦/١ ، تحقيق الدكتور / حسن هنداوى ؛ والهمع ٨٥/١ .

"**الممنوع من الصرف**"(١) ، وإنما منع هذا الاسم من الجر بالكسرة فى حال تعرية من "**أل**" و "**الإضافة**" لأنه لما منع من التنوين بسبب المشابهة المذكورة سقطت الكسرة تبعا لسقوط التنوين ؛ إذ إنه لو جر – حينئذ – بالكسرة فقيل – مثلا – : "مَرَرْتُ بِأَحْمَدِ" – بجر "أَحْمَد" بالكسرة لتوهم أنه مضاف إلى "**ياء المتكلم**" وقد حذفت منه واجتزئ بالكسرة عنها ؛ أو توهم أنه مبنى على الكسر كـ"دَرَاكِ" و "نَزَالِ" ونحوهما ؛ لأن الكسرة لا تكون إعرابا إلا إن كان فى الاسم تنوين ؛ أو ما يعاقبه من الإضافة أو "**أل**" ، ومن ثم منع الاسم غير المنصرف من الجر بالكسرة فى حال تجرده من "**أل**" و "**الإضافة**" ؛ ويجر – حينئذ – بالفتحة نيابة عن الكسرة ؛ حملا للجر على النصب ؛ لاشتراكهما فى الفضلية ؛ كما حمل النصب على الجر فى الاسم المجموع بالألف والتاء لهذا السبب ؛ حيث نصب بالكسرة نيابة عن الفتحة ؛ كما فى نحو : "أَكْرَمْتُ الْفَتَيَاتِ الْفُضْلَيَاتِ"(٢) ، وجر الممنوع منه الصرف بالفتحة نيابة عن الكسرة كما فى نحو قول الله – تعالى – : "**سَلَامٌ عَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ**"(٣) ؛ وقوله – تعالى – : "**وَإِذَا حُيِّيتُمْ بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوهَا**"(٤) ؛ وقوله – تعالى – : "**قَالَ إِنَّهُ صَرْحٌ مُمَرَّدٌ مِنْ قَوَارِيرَ**"(٥).

فإذا أضيف هذا الاسم ؛ أو أدخلت عليه "**الألف واللام**" أعيد إليه "**الجر بالكسرة**" دون التنوين ؛ لأنه بالإضافة ودخول "أل" ضعفت مشابهته للفعل وقويت فيه جهة الاسمية ؛ فرجع إلى أصله الذى سلب منه ، وهو "الصرف" ؛ أى : "**التنوين**" و"**الجر بالكسرة**" ؛ إلا أنه لما كان مضافا أو مقرونا بـ "**أل**" لم يقبل التنوين الذى عاد إليه ؛ إذ إن التنوين لا يجامع الإضافة ولا "**الألف واللام**" ؛ وإنما يقومان مقامه فى الاسم

---

(١) انظر : علل النحو : ص١٧٣ ؛ وأسرار العربية : ص١٦٢ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٥٧/١، ٥٨.

(٢) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٤١/١ ؛ والتذييل والتكميل ١٤٦/١ ؛ والهمع ٨٦/١ .

(٣) سورة الصافات : من الآية ١٠٩ .

(٤) سورة النساء : من الآية ٨٦ .

(٥) سورة النمل : من الآية ٤٤ .

غير المنصرف ، ويعود إليه الجر بالكسرة فقط ؛ وذلك كما فى نحو قول الله – تعالى – : "لَقَدْ خَلَقْنَا الإِنْسَانَ فِى أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ" [١] ؛ وقوله – تعالى – : "مَثَلُ الْفَرِيقَيْنِ كَالأَعْمَىٰ وَالأَصَمِّ"[٢] ؛ وقوله – عز وجل – : "وَلَنُذِيقَنَّهُمْ مِنَ الْعَذَابِ الأَدْنَىٰ دُونَ الْعَذَابِ الأَكْبَرِ"[٣] ؛ وقوله – تعالى – : "فَأَرْسَلَ فِرْعَوْنُ فِى الْمَدَائِنِ حَاشِرِينَ"[٤].

وإنما يجر الاسم الذى لا ينصرف بـ "**الكسرة**" مع الإضافة ؛ ومصاحبة "**أل**" لكونهما قاما مقام "**التنوين**" ؛ فلما كان الاسم يجر بالكسرة مع وجود التنوين فى نحو : "مَرَرْتُ بِزَيْدٍ" ؛ فكذلك يجر بالكسرة مع ما قام مقامه من الإضافة فى نحو : "مَرَرْتُ بِأَفْضَلِكُمْ" ؛ أو مصاحبة "**أل**" فى نحو : "مَرَرْتُ بِالسَّكْرَانِ" [٥].

وقيل : إنه جر بالكسرة لكونه غير منون مع الإضافة و "**أل**" ؛ إذ إنه منع من الجر بها فى حال التعرى منهما تبعا لمنع تنوينه بسبب مشابهته الفعل فيما ذكر ، ولما كان التنوين محذوفا مع "**أل**" والإضافة ؛ لكونه لا يجامعهما عادت إليه كسرة الجر ؛ إذ لا يوجد – حينئذ – تنوين ليحذف ثم تحذف الكسرة تبعا لحذفه[٦] ؛ فضلا عن أن الكسرة – حينئذ – لا يتوهم أنها علامة بناء ؛ إذ إنها تكون إعرابية مع التنوين ؛ أو مع ما يعاقبه من الإضافة – و – " **الألف واللام**" [٧].

وقيل : إن الاسم غير المنصرف لما أضيف أو أدخلت عليه "أل" ضعفت مشابهته للفعل ؛ إذ الإضافة ودخول "**أل**" من خواص الأسماء ، فلما ضعف فيه شبه الفعل

---

[١] سورة التين : الآية ٤

[٢] سورة هود : من الآية ٢٤ .

[٣] سورة السجدة : من الآية ٢١

[٤] سورة الشعراء : الآية ٥٣

[٥] انظر : علل النحو : ص١٧٤ ؛ وأسرار العربية : ص١٦٤ ؛ والتذييل والتكميل ١٤٧/١

[٦] انظر : أسرار العربية ص١٦٤ ؛ واللباب العكبرى ٥٢١/١ ، وشرح الكافية للرضى ٨٨/١ .

[٧] انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٤١/١ ؛ والتذييل والتكميل ١٤٦/١

بدخول خاصة من خواص الأسماء عاد إلى أصله ؛ وهو الجر بالكسرة ، ولم يعد التنوين لأنه لا يجامع الإضافة ، ولا "أل" ؛ إذ إن كلا منهما عاقبه فقام مقامه[١].

* يستنبط من ذلك أن النحويين أجمعوا على أن هذا الاسم لم يوجد فيه تنوين فى حال إضافته ؛ أو اقترانه بـ "**الألف واللام**" ، إلا أنهم اختلفوا فى كونه – حينئذ – منصرفا ؛ أو غير منصرف ، وفى ذلك ثلاثة مذاهب :

(**أحدها**) : أنه "**غير منصرف**" ، وهو مذهب جماعة ، منهم الفارسى[٢] ، وابن جنى[٣] إذ ذهبوا إلى أنه – حينئذ – باق على منعه من الصرف ؛ **لأن مانع** الصرف وهو مشابهته الفعل فى الفرعية قائم مع الإضافة ودخول "**أل**" ، **فضلا عن** أن غير المنصرف لا يدخله التنوين ، والتنوين غير موجود – هاهنا – **لكونه لا** يجامع الإضافة ولا "**أل**" ، ومن ثم أمن التنوين فيه فجر بالكسرة **وبقى على منعه من** الصرف[٤].

(**المذهب الثانى**) : أنه "**منصرف**" ، وهو مذهب جماعة ؛ منهم الزجاج [٥] ، والزجاجى[٦] ، والسيرافى [٧] ، حيث ذهبوا إلى أنه – حينئذ – **يجب فيه الانصراف** ؛ لأن وجود التنوين يوجب للاسم الانصراف ؛ وكذلك ما يقوم مقامه من **الإضافة** وإدخال "**أل**" ينبغى أن يوجب للاسم الانصراف ؛ فضلا عن أن **الإضافة ودخول** "**الألف واللام**" يخرجانه عن شبه الفعل ؛ لأنهما من خواص الاسم ، **ومن ثم رد**

---

[١] انظر : علل النحو : ص١٧٤ ؛ والمقتصد ٩٦٨،٩٦٧/٢ ؛ وأسرار العربية : ص١٦٤ ؛ واللباب ٥٢١/١ ؛ والتذييل والتكميل ١٤٧/١ .

[٢] انظر المقتصد ١١٤،١١٣/١

[٣] انظر اللمع فى العربية : ص٩٥ ؛ تحقيق الدكتور / حسين محمد محمد شرف .

[٤] انظر : اللباب ٥٢٢/١ ؛ وهمع الهوامع ٨٦/١ ؛ وحاشية الصبان ١٦٨/١ .

[٥] انظر ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج : ص٩ ، تحقيق / هدى محمود قراعة .

[٦] انظر الجمل للزجاجى : ص٢٢٠ .

[٧] انظر التذييل والتكميل ١٤٩/١ ؛ والهمع ٨٦/١ .

الاسم غير المنصرف إلى أصله من الانصراف والجر بالكسرة ، وإن كان الانصراف لا يوجد إلا بوجود التنوين فإن التنوين – حينئذ – فى حكم الموجود ؛ إذ أنه لم يظهر لوجود الإضافة أو "أل" ؛ حيث قام كل منهما مقامه[١] ، وهذا المذهب هو المختار عند المتقدمين وبعض المتأخرين[٢].

(**المذهب الثالث**) : أنه "**منصرف**" فى حال ، و "**غير منصرف**" فى حال آخر ، فيكون منصرفا إذا زالت منه إحدى الفرعيتين كالعلمية ؛ كما فى نحو : "مَرَرْتُ بِأَحْمَدِكُمْ – وَ – بِالْعُثْمَانِ" ؛ لأن العلم لا يضاف ولا تدخل عليه "أل" حتى ينكر ؛ ولم يظهر التنوين مع كونه – حينئذ – منصرفا لوجود الإضافة أو "أل" حيث قام كل منهما مقامه .

ويكون غير منصرف إن بقيت فيه الفرعيتان ؛ أو الفرعية التى تقوم مقامهما ، وذلك كما فى نحو : "مَرَرْتُ بِأَفْضَلِكُمْ وَبِالسَّكْرَانِ" – وَ – : "صَلَّيْتُ فِى مَسَاجِدِ الْمَدِينَةِ وَفِى الصَّحْرَاءِ" ، وهذا المذهب هو المختار عند كثير من المتأخرين[٣].

* هذا .. و"**أل**" التى يجر مصحوبها بالكسرة مع كونه منصرفا – أو – غير منصرف – على الخلاف المذكور – إما أن تكون معرفة ؛ وإما أن تكون موصولة ؛ وإما أن تكون زائدة ؛ وإما أن تكون "أم" بإبدال "**اللام**" ميما فى لغة حمير وطىء وبعض أهل اليمن[٤] ، فـ "أل" المعرفة كما فى الأمثلة التى تقدم ذكرها ؛ وكما فى قول الله – تعالى – : "**وَلَا تُبَاشِرُوهُنَّ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِى الْمَسَاجِدِ**"[٥] ، و "**أل**" الموصولة كما فى قول الشاعر :

---

[١] انظر : علل النحو : ص١٧٤ ؛ واللباب ٥٢٢،٥٢١/١ ؛ وحاشية الصبان ١٦٨/١

[٢] انظر : الهمع ٨٦/١ ؛ وحاشية الصبان على شرح الأشمونى ١٦٨/١ - انظر الشرح -

[٣] انظر : الهمع ٨٦/١ ؛ وشرح التصريح ٨٥/١ ؛ وحاشية يس على شرح الفاكهى للقطر ١٣١/١

[٤] انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٤١/١ ؛ وشرح الكافية الشافية ١٨١،١٨٠/١ ؛ والتذييل والتكميل ١٤٨/١ ؛ والهمع ٨٦/١ ، وشرح التصريح ٨٥/١ .

[٥] سورة البقرة : من الآية ١٨٧

أَبَأْنَا بِهَا قَتْلَىٰ وَمَا فِى دِمَائِهِمْ ... شِفَاءٌ وَهُنَّ الشَّافِيَاتُ الْحَوَائِمِ [(١)]

حيث جر "الْحَوَائِمِ" بالكسرة لدخول "أل" الموصولة عليه ؛ إذ إنه جمع لاسم الفاعل "حَائِمَة" ؛ وهى التى تحوم حول الماء من العطش ، و "الْحَوَائِمُ" غير منصرف لكونه جمعا متناهيا ، وهو مجرور لإضافة "الشَّافِيَات" إليه ، و "أل" الزائدة كما فى قول الشاعر :

رَأَيْتُ الْوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدِ مُبَارَكًا ... شَدِيدًا بِأَعْبَاءِ الْخِلَافَةِ كَاهِلُهْ [(٢)]

حيث جر "الْيَزِيد" بالكسرة لدخول "أل" الزائدة عليه ؛ إذ إنه غير منصرف للعلمية ووزن الفعل ، وقد جر بإضافة "ابْن" إليه و "أل" فيه زائدة بناء على أنه باق على علميته ويحتمل أنه قدر فيه الشيوع فصار نكرة ؛ ثم أدخلت عليه "أل" للتعريف ، فعلى هذا لا شاهد فيه[(٣)] ، و "أم" فى لغة حمير وغيرهم كما فى قول الشاعر :

أَإِنْ شِمْتَ مِنْ نَجْدٍ بَرِيقًا تَأَلَّقَا ... تُكَابِدُ لَيْلَ امْأَرْمَدِ اعْتَادَ أَوْلَقَا [(٤)]

الشاهد فى قوله : "لَيْلَ امْأَرْمَدِ" ؛ أراد : "لَيْلَ الْأَرْمَدِ" [(٥)] ؛ حيث جر "أَرْمَد" بالكسرة لدخول "أم" المعرفة – فى لغة حمير وطيء وبعض أهل اليمن – عليه ، وهو غير منصرف للوصفية ووزن الفعل ، وهو مجرور بإضافة "لَيْل" إليه .

---

(١) هذا بيت من البحر الطويل ، وهو للفرزدق فى ديوانه ٣١٠/٢ ، وخزانة الأدب ٣٧٣/٧ ، وشرح التصريح ٢٩/٢ ، وقوله : "أَبَأْنَا" بمعنى : "قَتَلْنَا" ، والضمير فى "بِهَا" و "هُنَّ" للسيوف ، والشاهد فيه جر "الْحَوَائِمِ" بالكسر ، على التفصيل المذكور فى الأصل .

(٢) هذا بيت من البحر الطويل ، وهو لابن ميادة فى ديوانه ص١٩٢ ، وخزانة الأدب ٢٢٦/٢ ، وسر صناعة الإعراب ٤٥١/٢ ؛ والمقاصد النحوية ٢١٨/١ ؛ والشاهد فيه – هاهنا – جر "الْيَزِيد" بالكسرة ، على التفصيل المذكور فى الأصل .

(٣) انظر : شرح التصريح ٨٥/١

(٤) هذا بيت من البحر الطويل ، وهو لبعض الطائيين فى المقاصد النحوية ٢٢٢/١ ، والشاهد فيه جر "امْأَرْمَد" بالكسرة لدخول "أم" المعرفة فى لغة حمير عليه ، والمراد :"الْأَرْمَد" – كما ذكر فى الأصل –

(٥) "الْأَرْمَدُ" : هو ماكان على لون الرماد ؛ وهو غبرة فيها كدرة (انظر اللسان ١٧٢٧/٣) .

* هذا .. وتجدر الإشارة إلى أن كثيرا من النحويين عبروا – فى مصنفاتهم – عن حكم الاسم غير المنصرف بأنه – فى حال التعرى من الإضافة و "أل" – يمنع من الجر ؛ ويجر إذا أضيف ؛ أو دخلت عليه "أل" [١].

والحاصل أن التعبير بمنع الجر فى حال التجرد من "أل" والإضافة ؛ وبوجوده معهما فيه تسامح سبيله التوسع فى العبارة ؛ لأن الجر ضرب من أضرب الإعراب ، ومشابهة الاسم غير المنصرف للفعل فى الفرعية من الجهتين المذكورتين لم تخرجه عن كونه معربا ، فالجر لم يكن ممنوعا أصلا ؛ وإنما الذى منع هو الجر بالكسرة تبعا لمنع التنوين – كما تقدم – ، فهو فى حال التعرى من "أل" والإضافة مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة ، ومعهما مجرور بالكسرة على حد تعبير ابن مالك[٢] ، وغيره من المتأخرين[٣].

ويمكن القول إن التعبير بمنع الجر فى موضع الجر بالفتحة نيابة عن الكسرة ؛ وبالجر – فقط – فى موضع الجر بالكسرة راجع إلى ما ذهب إليه الجمهور من كون الإعراب لفظيا ؛ حيث قضوا بأن الحركات اللاحقة للمعربات من الأسماء والأفعال هى الإعراب بنفسه[٤] ؛ فهو – عندهم – أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل فى أواخر الكلمات المعربة ، وإلى ذلك ذهب ابن خروف[٥] والشلوبين[٦] وابن الحاجب[٧] وابن

---

(١) انظر : – فى ذلك – الكتاب ١/٢٢،٢٣ و ٣/٢٢١ ؛ والمقتضب ٣/٣٠٩ ؛ وعلل النحو ص ١٥٤،١٧٣،٤٥٨ ؛ واللمع لابن جنى ص٢٣٠ ؛ والمقتصد ١/١١٣،١١٤ و ٢/٩٦٦ ؛ وأسرار العربية : ص١٦٢ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ١/٥٨ ؛ وغيرها .

(٢) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ١/٤١ ؛ وشرح الكافية الشافية ١/١٧٩ .

(٣) انظر : التذييل والتكميل ١/١٤٦،١٤٧ ؛ والهمع ١/٨٥،٨٦ ؛ وشرح التصريح ١/٨٤ ؛ وغيرها .

(٤) انظر التذييل والتكميل ١/١١٥،١١٦ .

(٥) انظر السابق ؛ والهمع ١/٥٤ .

(٦) انظر التوطئة للشلوبين ص١٣١،١٣٢ ،تحقيق الدكتور / يوسف المطوع .

(٧) انظر : الارتشاف ١/٤١٣ ؛ والهمع ١/٥٤ .

مالك ونسبه للمحققين[١] ، وذهب آخرون إلى أن الإعراب معنوى ؛ فهو – عندهم – عبارة عن الاختلاف والتغيير الذى يحدث فى أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها ؛ لفظا أو تقديرا[٢] ، وهذا هو ظاهر قول سيبويه [٣] ، وإليه ذهب الأعلم[٤] والزمخشرى[٥] والفارسى[٦] وابن عصفور[٧] وجماعة من المغاربة [٨] ، ورجحه أبو حيان[٩] ، فعلى هذا المذهب تكون الضمة دليل الرفع وعلامة له ، وتكون الفتحة دليل النصب وعلامة له ، وتكون الكسرة دليل الجر وعلامة له في الاسم المنصرف ؛ والاسم الذى لا ينصرف المضاف ؛ أو المقرون بـ "**أل**" .

أما على المذهب الأول ؛ وهو كون الإعراب لفظيا فإن كلا من الضمة والفتحة والكسرة هى الإعراب بنفسه ، فالضمة هى الرفع ؛ والفتحة هى النصب ؛ والكسرة هى الجر فى الاسم المنصرف والاسم غير المنصرف المضاف أو المقرون بـ "**أل**" ، ومن ثم عبر بمنع الجر أو بحذفه فى حال تعرى الاسم الذى لا ينصرف من "**أل**" والإضافة ، والمراد منع جره بالكسرة ، وعبر بالجر – فقط – فى حال إضافته أو إدخال "**الألف واللام**" عليه ، والمراد جره بالكسرة .

- والله أعلم - ،

* * * * *

---

[١] انظر شرح التسهيل لابن مالك ٣٣/١ .
[٢] انظر ارتشاف الضرب ٤١٣/١ .
[٣] انظر الكتاب ١٣/١ – هارون – .
[٤] انظر النكت على كتاب سيبويه للأعلم ١٢٠/١ ،تحقيق الدكتور / زهير عبد المحسن سلطان .
[٥] انظر المفصل : ص١٦ .
[٦] انظر قول الفارسى فى المقتصد ٩٧/١ .
[٧] انظر : شرح الجمل الكبير ١٠٢/١ ؛ والمقرب ٤٧/١ .
[٨] انظر همع الهوامع ٥٤/١ .
[٩] انظر التذييل والتكميل ١١٧/١ .

الخاتمة

الخاتمـــــــة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على خاتم الأنبيـــاء والمرســلين ؛ سيدنا محمد ، وعلى آله وأصحابه أجمعين.

وبعــــد ،،

فبالنظر والتأمل فيما عرضنا له بالدراسة والتفصيل في ثنايا هذا البحث ، وما تضمنه من مباحث نقف على عدد من النتائج ، أجمل أهمها فيما يلى :

١- اختلاف النحويين في حقيقة "أل" من حيث الوضع أسفر عن تعدد طرق التعبير عنها ؛ إذ يجوز أن يعبر عنها بـ **"اللام"** – فقط – ؛ أو بـ**"أل"** ؛ أو بـ**"الألــف واللام"** ؛ أو بـ**"الهمزة واللام"** وذلك لأن جماعة من النحويين ذهبوا إلى أنـــها أحادية الوضع ، وذهب آخرون إلى أنها ثنائية الوضع : **"الـــهمزة والـــلام"** ؛ واختلفوا في نوع همزتها ، فقيل : **"همزة وصل"** ، وقيل : **"همزة قطع"** ، ومــن ثم يجوز للمعبر عنها أن يستعمل كل العبارات المذكورة ؛ ولا إنكار عليه فـــى ذلك .

٢- **"أل"** لفظ مشترك بين الحروف والأسماء ؛ لأنها إن كان لها تأثير معنوى فـــى مدخولها كانت **"معرفة"** أو **"موصولة"** ، وإن لم تؤثر فى مدخولها تأثيرا معنويا كانت **"زائدة"** ، و**"أل"** الموصولة اسم – على الصحيح – ، وكل من **"المعرفـــة"** و**"الزائدة"** حرف .

٣- تزاد **"الألف واللام"** في كلام العرب زيادة لازمة في مواطن ؛ وزيـــادة غـــير لازمة فى مواطن أخرى ، فتكون زيادتها لازمة إذا زيدت للغلبة ؛ كما في نحو : "الْبَيْتِ " و "الْمَدِينَةِ" و "الصَّعِقِ" ؛ أو لإصلاح اللفظ وتحسين الكلام ؛ كما فى

"**الذى**" – و – "**التى**" وفروعهما ؛ أو زيدت عوضا عن ضمير الغائب ؛ كمـا فى قول الله – تعالى – : "**جَنَّات عَدْنٍ مُفَتَّحَةً لَهُمُ الأَبْوَابُ**"[1] ؛ أى : "**أَبْوَابُـهَا**" – على حد ما ذهب إليه الكوفيون وبعض البصريين وكثير من المتأخرين – ؛ أو عوضا عن "**الهمزة**" ، وذلك في لفظ الجلالة "**الله**" على القول بأنـه مشـتق ومنقول إلى العلمية ؛ وأن أصله : "**إِلَاهٌ**" ؛ وقيل : إن منه "**أل**" فى لفظ "**النَّـاسِ**" ؛ إذ إن أصله : "**أُنَاسٌ**" ؛ أو زيدت عوضا عن "**أل**" ، المعرفة ؛ وذلـك فـى لفظ : "**الْآنَ**" – عند بعضهم – ؛ أو عوضا عن "**يـاء النسـب**" ؛ كمـا فـى نحو : "**الْمَجُوسِ**" ؛ والأصل – فيه – : "**مَجُوسِيٌّ**" ؛ أو كانت زائدة – سـماعا – فى بعض الأعلام ؛ كما فى : "**السَّمَوْأَل**" و "**الْيَسَع**" و "**الـلَّاتَ**" و "**الْعُـزَّى**".

وتكون زيادة "**أل**" غير لازمة إذا كانت زائدة للمح الصفة ؛ كما فـى نحـو : "**الْقَاسِم**" و "**الْعَبَّاس**" و "**الْحَسَن**" و "**النُّعْمَان**" ؛ وإذا كانت زائدة – نادرا – فـى العدد المضاف ؛ كما فى نحو : "الثَّلَاثَةُ الْأَثْوَابِ" و "الْمِائَةُ الدِّرْهَمِ" و "الْأَلْـفُ الدِّينَارِ" ؛ أو فى عجز العدد المركب ومعدوده – أى : تمييزه – ؛ كمـا فـى نحو : "الْأَحَدَ الْعَشَرَ الدِّينَارَ" ، وهذا مذهب الجمهور ؛ فى حين ذهب الكوفيـون إلى أنها معرفة ؛ لا زائدة ؛ أو كانت زائدة – شذوذا – فى الحال – ؛ كما فـى نحو : "جاءوا الجماء الغفير" ؛ أو كانت زيادتها لضرورة الشعر .

٤– اختلف فى "**أل**" المقرون بها لفظ الجلالة "**الله**" ، فقد ذهب جماعة من النحويين إلى أنها زائدة عوضا عن "**الهمزة**" التى أسقطت من أول الأصل الذى نقل عنه هذا الاسم الشريف ؛ وهو "**إِلَاهٌ**".– كما تقدم – ؛ وبذلك تنزلت "**أل**" منزلة حرف من حروفه ؛ وصارت كأنها من نفس الكلمة ، وهذا قول الخليل بـن أحمـد ، وقيل إنها زائدة للمح الصفة ؛ على أن لفظ الجلالة مشتق مـن : "**لَاهَ يَلِيـهُ**" ؛

---

[1] سورة ص : الآية ٥٠ .

أى : ارْتَفَعَ وَتَسَتَّرَ ، فالأصل فيه : "لَاهٌ" ، ثم نقل إلى العلمية ؛ وزيدت فيه "أل" لملاحظة هذا المعنى ؛ فقيل "اللهُ" .

وقيل أن "أل" فى هذا الاسم الجليل حرف تعريف ؛ لا زائدة ؛ لأنه مشـتق من : "لَاهَ يَلُوهُ لَيَاهًا" ؛ أى : احْتَجَبَ ، فالأصل فيه : "لَاهٌ" ، فأدخلت عليـه "أل" للتعريف فقيل : "اللهُ" ، وهذا أحد قولين لسيبويه .

وقيل : إن "أل" أصل فى هذا الاسم الشريف ؛ ويراد بها التعظيم والتفخيم ولا يجوز حذفها ؛ لأنه علم مرتجل غير مشتق ، وهذا هو مذهـــب الجمـــهور وبعض الكوفيين ؛ وهو القول الآخر لسيبويه .

ولعل ما ذهب إليه أصحاب هذا المذهب هو الصواب ، لأن لفظ الجلالـــة أعرف المعارف ؛ فينبغى أن يكون علما مرتجلا ؛ لا مشتقا – والله أعلم – .

٥- أجمع النحويين على أن الصفة الصريحة التى تكون صلة لـــ "أل" الموصولـــة تتمثل فى كل من اسم الفاعل واسم المفعول وأمثلة المبالغة ، كما فـــى نحـــو : "جَاءَ الصَّادِقُ وَالْمَصْدُوقُ والصِّدِّيقُ" ، ولم يعتدوا بما ذهب إليه ابن مالك ومـــن تبعه ؛ حيث جعلوا الصفة المشبهة فى نحو : "الْحَسَنِ الْوَجْهِ" ضربا من الصفـة الصريحة ؛ و "أل" الداخلة عليها اسم موصول ، وإنما قضوا بكونـــها حـــرف تعريف ؛ لأن الصفة المشبهة تدل على الثبوت والدوام ؛ وشرط صلـــة "أل" أن تدل على التجدد والحدوث ، ولذلك يشترط فى اسمى الفاعل والمفعول أن يـراد بكل منهما التجدد والحدوث ؛ لا الثبوت والدوام ؛ وألا تكون "أل" الداخلة علـــى كل منهما عهدية ؛ أو جنسية ؛ وألا يقدم عليها معمول كل من اسم الفاعـــــل واسم المفعول ؛ وألا يكون كل منهما مع "أل" فـــاعلا لـــ"نِعْـمَ" أو "بِئْـسَ" – على الأصح – .

فإذا لم تتوفر هذه الشروط فى اسمى الفاعل والمفعول كانت "أل" الداخلة على كل منهما معرفة ، وقد تكون زائدة .

فتكون حرف تعريف ؛ لا اسم موصول إذا كان مدخولها من اسم الفاعل ، أو اسم المفعول يراد به الثبوت والدوام ؛ إما لكونه من الأوصاف التى غلبت عليها الاسمية بسبب كثرة استعمالها فى الذات ، كـ "**الصَّاحِب**" وَ "**الْمَأْمُور**" وَ"**الْمُسْتَشَار**" ؛ ونحوها ؛ وإما لكونه وصفا مخصوصا بموصوف معين ؛ نحو : "**الْمُؤْمِن**" و"**الْمُسْلِم**" وَ "**الْكَافِر**" وَ "**الْمُنَافِق**" ؛ ونحو "**الْمُنْذَرِينَ**" فى قول الله – تعالى – : "**فَسَاءَ صَبَاحُ الْمُنْذَرِينَ**"[1] ؛ وإذا كان مدخولها اسم فاعل أو اسم مفعول ؛ وهى إما عهدية ؛ كما فى نحو : "جَاءَنِي مُحْسِنٌ وَمَظْلُومٌ فَأَكْرَمْتُ الْمُحْسِنَ وَنَصَرْتُ الْمَظْلُومَ" ؛ وإما جنسية ؛ كما فى نحو : "أَنْتَ الصَّالِحُ وَالْمَشْهُورُ" ، والمراد استغراق جميع خصائص أفراد الصالحين والمشهورين مبالغة فى المدح ، وتكون معرفة – أيضا – إذا كانت مع مدخولها من اسم الفاعل واسم المفعول فاعلا لـ"**نِعْمَ**" أو "**بِئْسَ**" ؛ كما فى نحو : "نِعْمَ الْعَابِدُ زَيْدٌ وَبِئْسَ الْمَشْرُوبُ الْخَمْرُ" ؛ وإذا كان معمول مدخولها من اسم الفاعل أو اسم المفعول مقدما عليها ؛ كما فى نحو قول الله – تعالى – : "**وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ**"[2] ؛ وكما فى نحو : "زَيْدٌ بِكَ مِنَ الْمُعْجَبِينَ" .

وتكون "**أل**" الداخلة على اسمى الفاعل والمفعول زائدة إذا كانت للمح الصفة ، كما فى نحو : "**الْحَارِث**" – و – "**الْمُظَفَّر**" ؛ وكذا الداخلة على أمثلة المبالغة فى نحو : "**الْعَبَّاس**" و "**الضَّحَّاك**" .

---

[1] سورة الصافات : من الآية ١٧٧ .

[2] سورة يوسف : من الآية ٢٠ .

٦- "**أل**" الداخلة على اسم الفاعل نحو : "**الْعَالِم**" ؛ وأمثلة المبالغة نحـو : "**الْجَبَّـار**" تكون اسم موصول ؛ إلا إذا كان كل منهما مـن أسـماء الله الحسـنى فإنـها – حينئذ – تكون حرف تعريف لاستغراق جميـع الخصـائص والصفـات ؛ كما فى نحو : "هُوَ اللهُ الْعَالِمُ الْخَالِقُ الْعَاطِى الْبَاسِطُ الْمُصَوِّرُ ؛ الرَّزاقُ الْفَتَّـاحُ التَّوَّابُ الْغَفَّارُ" ؛ فالمعنى – والله أعلم – : "هو الله الكامل فـى معنـى العلـم والخلق والعطاء والبسط والتصوير والرزق والفتوح والتوبة والمغفرة" ، ومـن ثم تعرف "**أل**" المعرفة – حينئذ – بـ "**لام الكمال**"

٧- ورد – فى الشعر – وصل "**أل**" بالجملة الفعلية المصـدرة بفعـل مضـارع ؛ وبالجملة الاسمية ؛ وبالظرف ؛ وذلك خاص بالضرورة الشعرية عند جمـهور النحويين ، وذهب بعض الكوفيين و الأخفش إلـى جـواز وصلـها بـالفعل المضارع فى الاختيار ، وتبعهم فى ذلك – ابن مالك .

وقيل : إن "**أل**" الداخلة على كل من الجملة الاسمية والظرف زائدة للضرورة، وليست اسم موصول .

وقيل : إن "**أل**" الوارد دخولها على كل من الفعل المضارع والظرف مبقـاة من "**الَّذِى**" ؛ والوارد دخولها على الجملة الاسمية مبقاة من "الَّذِينَ" ، وقد رد هـذا القول .

٨ – الاسم المقرون بـ "**أل**" المعرفة ؛ كـ "**الْكِتَابِ**" ونحوه لا يضاف إضافة محضة إلا إذا سلب تعريفه بأن يجرد من "**الألف واللام**" ؛ فيقال – مثلا – : "هَذَا كِتَابُ زَيْدٍ" ، ولا تتأتى إضافته مقرونا بـ "أل" ؛ فلا يقال : "هَذَا الْكِتَابُ زَيْدٍ" حتى لا يجمع عليه تعريفان من جهتين ؛ إذ المعرف بالإضافة لا يمكن اعتقاد تنكـيره فى وجود "**الألف واللام**" .

ويجرى ذلك – أيضا – على العلم المقرون بـ "أل" الزائدة للمح الصفة ؛ كما فى نحو : "الْحَارِث" و "الْعَبَّاس" و "النُّعْمَان" ، فإذا اريد إضافة هذا العلم جرد – أولا – من "أل" ؛ ثم سلب ما فيه من التعريف بالعلمية ؛ بأن يقدر فيه الشيوع والتنكير ؛ ثم يضاف فيقال – مثلا – : "جَاءَ حَارِثُنَا وَعَبَّاسُنَا مِنْ عِنْدِ نُعْمَانِكُمْ" .

فإذا أريد إضافة الاسم المقرون بـ"أل" إضافة غير محضة – أى لفظية – فإن ذلك لا يقتضى تجرده من "أل" ؛ لإمكان إضافته مقرونا بها ؛ كما فى نحو : "جَاءَ الْحَسَنُ الْوَجْهِ ؛ وَالطَّالِبُ الْعِلْمِ ؛ وَالْمَعْمُورُ الْبَيْتِ ؛ وَالشَّرَّابُ الْعَسَلِ" ؛ وذلك لأن هذه الإضافة لا تكسو المضاف تعريفا ؛ ولا تكسبه تخصيصا .

٩ – أنكر النحويون المتقدمون إدخال "أل" المعرفة على "كُلٍّ" و "بَعْضٍ" ؛ لأنهما من الأسماء الملازمة للإضافة معنى ؛ وإن قطعا عنها لفظا ، وذلك كما فى نحو : "كُلٌّ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ" ؛ وَ : "مِنَ النَّاسِ بَعْضٌ مُؤْمِنٌ وَبَعْضٌ كَافِرٌ" ، فـ"كُلٌّ" و "بَعْضٌ" – حينئذ – معرفتان بنية الإضافة – على الأرجح – ؛ ولذا لا يعرفان بـ "الألف واللام" حتى لا يجمع عليهما تعريفان من جهتين ، ومن ثم يقبح أن يقال : "الْكُلُّ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ" ؛ وَ : "مِنَ النَّاسِ الْبَعْضُ مُؤْمِنٌ وَالْبَعْضُ كَافِرٌ" ؛ لأن ذلك يعد لحنا – عند النحويين المتقدمين – .

فإذا كان "كُلٌّ" وَ "بَعْضٌ" معهودين حسن تعريفهما بـ"أل" العهدية ؛ وذلك كما فى نحو : "ابْعَثْ إِلَيَّ بِالْكُلِّ مِنْ تِلْكَ الثِّيَابِ وَسَأُرْسِلُ إِلَيْكَ بِالْبَعْضِ مِنْ هَذِهِ الدَّنَانِيرِ" ، ولا خلاف بين النحويين فى ذلك ؛ لأن "كُلًّا" و "بَعْضًا" ليسا بمضافين إذا كانا معهودين.

١٠ – "غَيْرٌ" و "مِثْلٌ" و "شِبْهٌ" ؛ ونحوها من الأسماء المتوغلة فى التنكير لشدة إبهامها لا تتعرف بالإضافة مع أنها ملازمة لها لفظا ومعنى ، ولهذا أنكر

النحويون تعريفها بـ"**أل**" ؛ لأن المانع من تعريفها بالإضافة ؛ وهو شدة الدخول في الإبهام مانع من تعريفها بـ"**أل**" – أيضا – ، ولذا يقبح أن يقال – مثلا – : "الْغَيْرُ سَاكِنٍ يَكُونُ مُتَحَرِّكًا" ؛ أو : "الْمِثْلُ حَاتِمٍ كَرِيمٌ" ؛ أو "الشِّبْهُ الْأَسَدِ جَرِيءٌ" ؛ ويعد ذلك لحنا ؛ إلا إذا كانت هذه السماء معهودة ، فحينئذ يحسن تعريفها بـ"**أل**" العهدية ، وذلك نحو : "غَيْرُنَا لَا يَتَصَدَّقُ ؛ فَهَذَا الْغَيْرُ بَخِيلٌ" ؛ ونحو : "فَاطِمَةُ لَهَا صَدَاقُ الْمِثْلِ" ؛ ونحو : "زَيْدٌ شِبْهُ الْأَسَدِ ؛ وَهَذَا الشِّبْهُ أَكْثَرُ جُرْأَةً" .

١١- الجمع بين حرف النداء و "**أل**" مغتفر – باتفاق – في نداء لفظ الجلالة ؛ نحو : "**يَاأَللهُ**" ؛ وفي نداء محكى الجمل ؛ نحو : "يَا الرَّجُلُ مُنْطَلِقٌ أَقْبِلْ" ؛ ومغتفر في الشعر للضرورة – على الأرجح – ؛ وقيل : يغتفر – أيضا – إذا كان المنادى اسم موصول مقرون بـ"**أل**" وقد سمى به مع صلته ؛ نحو : "يَا الَّذِى رَأَيْتُ أَقْبِلْ" ؛ وهذا القول للمبرد ، وصححه ابن مالك ، ومنعه سيبويه .

١٢- لا يجر الاسم الذى لا ينصرف بالكسرة في حال تعريه من "**أل**"، ومن الإضافة – أيضا – ؛ لأنه – حينئذ – يشبه الفعل من جهتين ؛ إحداهما فرعية في اللفظ والأخرى فرعية في المعنى ، فلما أشبه الفعل في الفرعية من جهة اللفظ ومن جهة المعنى منع من التنوين ومن الجر بالكسرة ، فإذا أضيف ؛ أو أدخلت عليه "**أل**" ضعفت مشابهته للفعل وقوى فيه جانب الاسمية فيعود إلى أصله ويرجع إليه ما سلب منه ، وهو "**التنوين**" و "**الجر بالكسرة**" ؛ إلا أنه لا يقبل التنوين لكونه لا يجامع الإضافة ؛ ولا "**أل**" ، وإنما عاقبه كل منهما وقام مقامه ، واختلف في كونه – حينئذ – منصرفا ؛ أو غير منصرف ؛ حيث قيل : إنه **غير منصرف** لأن مانع الصرف وهو مشابهته الفعل في الفرعية قائم مع الإضافة و "**أل**" ؛ وقيل : إنه **منصرف** لأن وجود التنوين أو ما يقوم مقامه من الإضافة ؛ أو إدخال "**أل**" يوجب للاسم الانصراف .

وقيل : إنه يكون **منصرفا** إذا زالت منه إحدى الفرعيتين كالعلمية فى نحـــو : "مَرَرْتُ بِأَحْمَدِكُمْ وَبِالْعُثْمَانِ" ؛ إذ إن العلم لا يضاف ولا تدخل عليه "أل" حتى ينكـر ، ويكون **غير منصرف** إذا بقيت فيه الفرعيتان ؛ أو الفرعية التى تقوم مقامـــهما ؛ كما فى نحو : "مَرَرْتُ بِأَفْضَلِكُمْ وَبِالسَّكْرَانِ" ؛ ونحو : "صَلَّيْتُ فِى مَسَاجِدِ الْمَدِينَـةِ ؛ وَسِرْتُ فِى الصَّحْرَاءِ" ، وهذا هو المختار عند كثير من المتأخرين .

– والله أعلـــم – ،

وَبَعْدُ .. فهذه هى أهم النتائج التى أبرزها البحـــث ؛ وأســفرت عنـــها الدراسة ، وأرجو أن أكون قد وفقت وأفدت ، فإن كان ذلك فلله الحمد والمنة ، وإن كانت الأخرى فحسبى أننى اجتهدت ؛ والله من وراء القصـــد ؛ وهـــو الهادى إلى سواء السبيل .

والحمد لله أولا وآخرا ، وصلى الله على سيدنا محمد ؛ وعلى آله وصحبه وسلم .

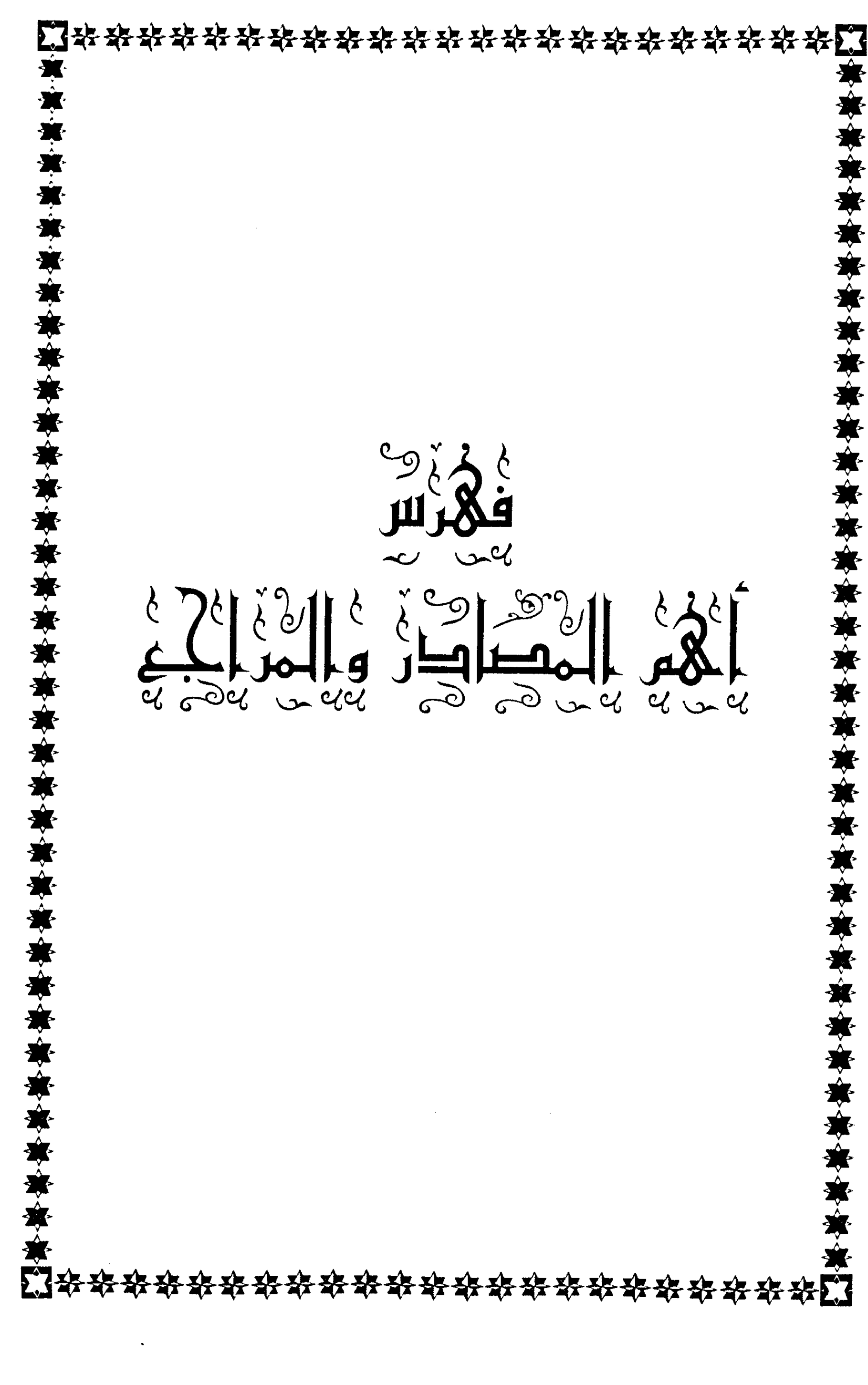
د/ المتـــولى علـى المتـــولى الأشـــرم

مدرس اللغويات

فى كلية الدراسات الإسلامية والعربية

بدسوق - فرع جامعة الأزهر

* * * * *



فهرس أهم المصادر والمراجع

فهرس أهم المراجع والمصادر

١-أسرار العربية ؛ لأبي البركات الأنباري ، تحقيق / محمد حسين شمس الدين ، طبعة / دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى سنة ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧م .

٢-إصلاح الخلل الواقع فى الجمل للزجاجي ، تأليف / عبد الله بن السيد البطليوسى ، تحقيق د/ حمزة عبد الله النشرتى ، طبعة / دار النصر للطباعة الإسلامية - القاهرة - الطبعة الأولى سنة ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .

٣-الأصول فى النحو ؛ لابن السراج ، تحقيق الدكتور / عبد الحسين الفتلى ، طبعة / مؤسسة الرسالة - بيروت - الطبعة الثالثة سنة ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .

٤-الإنصاف فى مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ؛ لأبى البركات الأنبارى ، تحقيق الأستاذ / محمد محيى الدين عبد الحميد - طبعة المكتبة العصرية - بيروت - سنة ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .

٥-التبصرة والتذكرة ؛ للصيمرى ، تحقيق د/ فتحى أحمد مصطفى على الدين ، طبعة مركز البحث العلمى وإحياء التراث الإسلامى ، جامعة أم القرى - مكة المكرمة - الطبعة الأولى - سنة ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .

٦-التذييل والتكميل فى شرح كتاب التسهيل ؛ لأبى حيان الأندلسى ، تحقيق د / حسن هنداوى ، طبعة / دار القلم - دمشق - الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م .

٧-الجمل فى النحو ؛ لأبى القاسم الزجاجى ، تحقيق د/ على توفيق الحمد ، طبعة مؤسسة الرسالة ببيروت ؛ ودار الأمل باربد "الأردن" ، الطبعة الأولى – سنة ١٤٠٤ هـ – ١٩٨٤ م .

٨-الجنى الدانى فى حروف المعانى ؛ للمرادى ، تحقيق د/ فخر الدين قباوة ، والأستاذ / محمد نديم فاضل ، منشورات دار الآفاق الجديدة – بيروت – الطبعة الأولى سنة ٣٩٣ هـ – ١٩٧٣ م .

٩-جواهر الأدب فى معرفة كلام العرب ؛ لعلاء الدين بن على الإربلى ، تحقيق د/ إميل بديع يعقوب ، طبعة / دار النفائس – بيروت – الطبعة الأولى – سنة ١٤١٢ هـ – ١٩٩١ م .

١٠- حاشية الخضرى على شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك ، تحقيق / تركى فرحان المصطفى ، طبعة / دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة الأولى – سنة ١٤١٩ هـ – ١٩٩٨ م .

١١- حاشية الدسوقى على كتاب مغنى اللبيب لابن هشام ، طبعة / المشهد الحسينى – القاهرة – سنة ١٣٥٨ هـ .

١٢- حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك ، تحقيق ومراجعة / طه عبد الرؤوف سعد ، طبعة / المكتبة التوفيقية – القاهرة .

١٣- حاشية يس على كتاب مجيب النداء إلى شرح قطر الندى ؛ للفاكهى ، طبعة عيسى الحلبى – مصر .

١٤- الدرر اللوامع على همع الهوامع ؛ شرح جمع الجوامع ؛ لأحمد بن الأمين الشنقيطى تحقيق / محمد باسل عيون السود ، طبعة / دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة الأولى سنة ١٤١٩ هـ – ١٩٩٩ م .

١٥- الدر المصون فى علوم الكتاب المكنون ؛ للسمين الحلبى ، تحقيق وتعليق الشيخ / على محمد معوض ؛ والشيخ / عادل أحمد عبد الموجود ؛ والدكتور / جاد مخلوف ؛ والدكتور / زكريا عبد المجيد التونى ، وتقريظ الدكتور / أحمد محمد صيرة ، طبعة / دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة الأولى – سنة ١٤١٤ هـ – ١٩٩٤ م .

١٦- ارتشاف الضرب من لسان العرب ؛ لأبى حيان الأندلسى ، تحقيق الدكتور/ مصطفى أحمد النماس ، طبعة المدنى ، ومطبعة النسر الذهبى – القاهرة – الطبعة الأولى سنة ١٤٠٤ هـ – ١٩٨٤ م .

١٧- رصف المبانى فى شرح حروف المعانى ؛ للإمام / أحمد بن عبد النور المالقى ، تحقيق / أحمد محمد الخراط ، مطبوعات اللغة العربية بدمشق .

١٨- سر صناعة الإعراب ؛ لابن جنى ، تحقيق د/ حسن هنداوى ، طبعة / دار القلم – دمشق – الطبعة الثانية سنة ١٤١٣ هـ – ١٩٩٣ م .

١٩- شرح ألفية ابن مالك ؛ لابن الناظم ، تحقيق د/ عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد طبعة / دار الجيل – بيروت .

٢٠- شرح التسهيل ؛ لابن مالك ، تحقيق الدكتور / عبد الرحمن السيد ؛ والدكتور / محمد بدوى المختون ، طبعة / دار هجر – مصر – الطبعة الأولى – سنة ١٤١٠ هـ – ١٩٩٠ م .

٢١- شرح التصريح على التوضيح ؛ للشيخ / خالد الأزهرى ، وبهامشه حاشية الشيخ يس عليه ، طبعة / عيسى البابى الحلبى – القاهرة .

٢٢- شرح الجمل الكبير ؛ لابن عصفور ، تحقيق د/ صاحب أبو جناح ، طبع فى العراق سنة ١٤٠٢ هـ – ١٩٨٢ م .

٢٣- شرح شذور الذهب فى معرفة كلام العرب ؛ لابن هشام الأنصارى ، تحقيق / الفاخورى ، طبعة / دار الجيل – بيروت – الطبعة الأولى – سنة ١٤٠٨هـ – ١٩٩٨م .

٢٤- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، طبعة فيصل عيسى الحلبى – القاهرة

٢٥- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ؛ لابن مالك ، تحقيق د/ عدنان عبد الرحمن الدورى ، مطبعة العانى – بغداد – سنة ١٣٩٧ هـ – ١٩٧٧ م .

٢٦- شرح كافية ابن الحاجب ؛ للشيخ / الرضى ، تحقيق د/ إميل بديع يعقوب ، طبعة دار الكتب العلمية – بيروت – ، الطبعة الأولى سنة ١٤١٩ هـ – ١٩٩٨ م.

٢٧- شرح الكافية الشافية ؛ لابن مالك ، تحقيق د/ عبد المنعم أحمد هريدى ، طبعة جامعة أم القرى – مكة المكرمة – ودار المأمون للتراث ، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٢ هـ – ١٩٨٢ م .

٢٨- شرح اللمع ؛ للخطيب التبريزى ، تحقيق د/ سيد تقى عبد السيد ، نشر / مكتبة والى بالمنصورة .

٢٩- شرح المفصل ؛ لابن يعيش ، طبعة / عالم الكتب – بيروت – .

٣٠- علل النحو ؛ لأبى الحسن محمد بن عبد الله الوراق ، تحقيق د/ محمود جاسم محمد الدرويش ، طبعة / مكتبة الرشد - الرياض - الطبعة الأولى سنة ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م .

٣١- فرائد النحو الوسيمة ؛ شرح الدرة اليتيمة ؛ للشيخ / محمد على بن حسين المالكى ، طبعة / مصطفى البابى الحلبى سنة ١٣٤٦ هـ .

٣٢- القاموس المحيط ؛ للفيروزابادى ، طبعة / الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م .

٣٣- الكتاب ؛ لسيبويه ، تحقيق الأستاذ / عبد السلام محمد هارون ، طبعة / الهيئة المصرية العامة للكتاب ، سنة ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م .

٣٤- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل فى وجوه التأويل ؛ للإمام الزمخشرى ، طبعة / دار الكتاب العربى - بيروت - ، نشر / دار الريان للتراث - القاهرة ، الطبعة الثالثة سنة ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .

٣٥- اللامات ؛ للزجاجى ، تحقيق د/ مازن المبارك ، طبعة / دار صادر - بيروت - الطبعة الثانية سنة ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م .

٣٦- اللباب فى علل البناء والإعراب ؛ لأبى البقاء العكبرى ، تحقيق / غازى مختار طليمات و - د/ عبد الاله نبهان ، طبعة / دار الفكر المعاصر - بيروت ودمشق - الطبعة الأولى سنة ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م .

٣٧- لسان العرب ؛ لابن منظور ، طبعة / دار المعارف بمصر .

٣٨- المستوفى فى النحو ؛ لعلى بن مسعود الفرخان ، تحقيق د/ محمد بدوى المختون ، نشر/ دار الثقافة العربية - القاهرة - سنة ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

٣٩- معانى القرآن وإعرابه ؛ لأبى اسحاق الزجاج ، تحقيق د/ عبد الجليل عبده شلبى ، طبعة / عالم الكتب - بيروت - الطبعة الأولى سنة ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .

٤٠- مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب ؛ لابن هشام الأنصارى ، تحقيق الأستاذ / محمد محيى الدين عبد الحميد ، طبعة / مطبعة المدنى - القاهرة .

٤١- المقتصد فى شرح الإيضاح ؛ لعبد القاهر الجرجانى ، تحقيق د/ كاظم بحر المرجان ، منشورات وزارة الثقافة والإعلام - العراق - ، نشر / دار الرشيد سنة ١٩٨٢م .

٤٢- المقتضب ؛ لأبى العباس المبرد ، تحقيق الدكتور / محمد عبد الخالق عضيمة ، طبعة / المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - القاهرة - سنة ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م .

٤٣- المنصف ؛ شرح ابن جنى لكتاب التصريف للمازنى ، تحقيق / محمد عبد القادر أحمد عطا ، طبعة / دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى ،سنة ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م .

٤٤- النكت الحسان فى شرح غاية الإحسان ؛ لأبى حيان الأندلسى ، تحقيق د/ عبد الحسين الفتلى ، طبعة / مؤسسة الرسالة - بيروت - الطبعة الثانية - سنة ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .

٤٥- همع الهوامع فى شرح جمع الجوامع ؛ لجلال الدين السيوطى ، تحقيق / أحمد شمس الدين ، طبعة / دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى ،سنة ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م .

بسم الله الرحمن الرحيم

فهرس الموضوعات

رقم الإيداع فى دار الكتب المصرية
٢٠٠١/١٠٧١٣م